وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف-

UNIVERSITE CHADLI BEN DJEDID –EL TARF-

كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير

Faculté Des Sciences Economiques, Commerciales Et Science De Gestion

الرقم التسلسلي:..... **السنة الجامعية: 2022/2021**

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة

-عرض لتجربة الجزائر-

تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

من إعداد الطلبة:

- **بن مخلوف محمد إسلام**
- **سلاطني محمد لمين**

تحت إشراف:

أ.د. بوزبدة نعيمة

الملخص

اعتمد الاقتصاد الجزائري، مثل اقتصادات النفط الأخرى، بشكل كبير على قطاع النفط والغاز كمصدر للعملة الأجنبية من خلال عمليات التصدير وكذلك قطاع تموله خزينة الدولة من خلال عائداتها الكبيرة. إلا أن هذا القطاع يتميز بعدم الاستقرار لأن أسعار هذه المواد تتحدد في السوق العالمية، والأزمات المالية للدولة كلما انخفضت أسعار المحروقات، يتضح ذلك من أزمة النفط في عام 1986 وانخفاض أسعار النفط في عامي 2014 و2015.

وخلصت الدراسة إلى أن اقتصاديات المورد الواحد المبنية أساسا على إنتاج وتصدير الطاقات الأحفورية كالاقتصاد الجزائري يجب أن تفك تبعتها المطلقة للبترول كمورد أساسي للتنمية الاقتصادية، وتتبنى التنويع الاقتصادي كسياسة تنموية جديدة تستهدف الانتقال التدريجي للاقتصاد الجزائري من التركيز إلى التنويع، لذا كان من الضروري دراسة مدى التنويع الاقتصادي في الجزائر، وتقييم مختلف الجهود التي تم القيام بها، ومحاولة تقديم أفكار يمكن أن تساعد في تنشيط عملية التنويع الاقتصادي في الجزائر لخلق تنمية اقتصادية مستدامة خارج قطاع المحروقات وذلك بطبيعة الحال بغية خلق مصادر جديدة للدخل بعيدا عن النفط الذي أبقى الاقتصاد ريعيا لحد الآن لا يرقى لمستوى التنويع.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، الاقتصاد الريعي، التنمية المستدامة.

Résumé

L'économie algérienne, comme d'autres économies pétrolières, dépendait fortement du secteur pétrolier et gazier comme source de devises étrangères par le biais d'opérations d'exportation ainsi que d'un secteur financé par le Trésor public grâce à ses revenus importants. Cependant, ce secteur est caractérisé par l'instabilité car les prix de ces matériaux sont déterminés sur le marché mondial, et les crises financières de l'État chaque fois que les prix baissent Les hydrocarbures, comme en témoignent la crise pétrolière de 1986 et la chute des prix du pétrole en 2014 et 2015.

L'étude a conclu que les économies d'une seule ressource basée principalement sur la production et l'exportation d'énergies fossiles, comme l'économie algérienne, doivent desserrer leur dépendance absolue au pétrole en tant que ressource essentielle pour le développement économique, et adopter la diversification économique comme un nouveau développement. politique visant à la transition progressive de l'économie algérienne de la concentration à la diversification, il était donc nécessaire d'étudier l'étendue de la diversification Le processus de diversification économique en Algérie, et d'évaluer les différents efforts qui ont été déployés, et d'essayer de présenter des idées qui peuvent aider redynamiser le processus de diversification économique en Algérie pour créer un développement économique durable en dehors du secteur des hydrocarbures, bien sûr, afin de créer des ressources De nouveaux revenus loin du pétrole, qui a maintenu l'économie rentière jusqu'à présent, pas au niveau de la diversification.

Most clés : Diversification économique**,** État rentier, Développement durable.

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

و الصلاة و السلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد بن عبد الله المبعوث رحمة للعالمين و على اله وصحبه أجمعين أما بعد :

يسعدني أن أقول الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار ألا بطاعتك و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك و لا تطيب الآخرة إلا بعفوك و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك ...

شكرا لمن ساندني طوال مسيرتي الدراسية، أهدي تخرجي لأهلي و لأحبتي جميعا

بن مخلوف محمد اسلام

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

و الصلاة و السلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد بن عبد الله المبعوث رحمة للعالمين و على اله وصحبه أجمعين أما بعد :

يسعدني أن أقول الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار ألا بطاعتك و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك و لا تطيب الآخرة إلا بعفوك و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك ...

شكرا لمن ساندني طوال مسيرتي الدراسية، أهدي تخرجي لأهلي و لأحبتي جميعا

سلاطني محمد لمين

شكر و تقدير

كم هو جميل أن تكون حيا أن تشعر انك تنجز شيئا تحققه في حياتك أن يكون لوجودك هدف حقيقي واضح، من هذا المنطلق نشكر الله تعالى على نعمته علينا إلا وهي العقل.

كما نتوجه بجزيل الشكر و الامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل، و نخص بالذكر الأستاذة الدكتورة : بوزبدة نعيمة

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم(1-1)	رسم توضيحي لمفهوم التنويع الاقتصادي	24
الشكل رقم(2-1)	مصادر استخدام النفط و الغاز في التنويع الاقتصادي	51
الشكل رقم(2-2)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمية في البلدان العربية المصدرة للنفط	54
الشكل رقم(2-3)	أبعاد التنمية المستدامة	62
الشكل رقم(3-1)	حركة عائدات صادرات المحروقات	84
الشكل رقم(3-2)	نسبة التحويلات الاجتماعية من الميزانية العامة للدولة 2000-2020	86
الشكل رقم(3-3)	نمو الناتج الداخلي الخام وتطور نسبة مجموع إيرادات الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر 2000-2020	87
الشكل رقم(3-4)	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام 2000-2020	88
الشكل رقم(3-5)	تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر 2000-2020	93
الشكل رقم(3-6)	حركة الميزان التجاري 2000-2020	94
الشكل رقم(3-7)	تركيبة الصادرات الجزائرية	94
الشكل رقم(3-8)	تركيبة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات	95

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم(1-1)	نسبة الصادرات غير النفطية السعودية إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	43
الجدول رقم(3-1)	مساهمة قطاع المحروقات في المؤشرات الاقتصادية الكلية	78
الجدول رقم(3-2)	نسبة مساهمة قطاع الصناعة خارج المحروقات	89
الجدول رقم(3-3)	مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر لسنة 2020	91
الجدول رقم(3-4)	القيمة المضافة في قطاع الزراعة 2001-2018	101
الجدول رقم(3-5)	تطور القوى العاملة في قطاع الفلاحة في الجزائر 2000-2019	102

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
ملخص	2
Résumé	3
إهداء	4
شكر و تقدير	6
قائمة الأشكال	7
قائمة الجداول	8
قائمة المحتويات	9
مقدمة عامة	12
إشكالية الدراسة	13
فرضيات الدراسة	13
أسباب اختيار الموضوع	13
أهداف الدراسة	14
أهمية الدراسة	14
حدود الدراسة	14
منهج الدراسة	14
الدراسات السابقة	15
صعوبات الدراسة	17
هيكل الدراسة	18
الفصل الأول: التنويع الاقتصادي: مقاربة نظرية	19
مقدمة الفصل	20
المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي	21
المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي و أهميته	21
المطلب الثاني: أنماط التنويع الاقتصادي	26
المطلب الثالث: أهداف و مبررات اللجوء للتنويع الاقتصادي	27

المبحث الثاني: أساسيات حول التنويع الاقتصادي	30
المطلب الأول : النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي	31
المطلب الثاني: محددات التنويع الاقتصادي	33
المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي	34
المبحث الثالث: تجارب رائدة في التنويع الاقتصادي	37
المطلب الأول: تجربة النرويج في التنويع الاقتصادي	37
المطلب الثاني: تجربة اندونيسيا في التنويع الاقتصادي	39
المطلب الثالث: تجربة السعودية في التنويع الاقتصادي	41
خاتمة الفصل	44
الفصل الثاني: التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان العربية المصدرة للنفط	45
مقدمة الفصل	46
المبحث الأول : التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط	47
المطلب الأول : واقع و سياق التنويع الاقتصادي في البلدان العربية المصدرة للنفط	47
المطلب الثاني: سياسات التنويع الاقتصادي في البلدان العربية المصدرة للنفط	48
المطلب الثالث: آفاق إستراتيجية التنويع الاقتصادي و سبل تجسيدها	50
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التنمية المستدامة	55
المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة	55
المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة	58
المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية المستدامة	62
المبحث الثالث: دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة	66
المطلب الأول: آليات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة	66
المطلب الثاني:التنويع الاقتصادي كمدخل لتجنب لعنة الموارد	70
المطلب الثالث: التنويع الاقتصادي مدخل لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام	71
خاتمة الفصل	73
الفصل الثالث: التنويع الاقتصادي في الجزائر : دراسة تحليلية	74
مقدمة الفصل	75

المبحث الأول: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر	76
المطلب الأول: الأزمة النفطية و تداعياتها على الاقتصاد الجزائري	76
المطلب الثاني: إمكانيات الاقتصاد الجزائري المحفزة للتنويع الاقتصادي	79
المطلب الثالث: إشكالية التنويع الاقتصادي في الجزائر	84
المبحث الثاني: مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر	86
المطلب الأول:نمو الناتج الخام في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	86
المطلب الثاني: مساهمة القطاعات الاقتصادية	88
المطلب الثالث:مساهمة القطاع الخاص	90
المطلب الرابع: درجة تنويع الصادرات	94
المبحث الثالث: استراتيجيات التنويع الاقتصادي من خلال تنمية القطاعات الغير نفطية في الجزائر	97
المطلب الأول: دعم التنويع الاقتصادي من خلال تنمية القطاعات الغير نفطية في الجزائر	97
المطلب الثاني: متطلبات تنويع الاقتصاد الجزائري	103
المطلب الثالث: جهود الجزائر لتحقيق التنويع الاقتصادي	105
خاتمة الفصل	108
خاتمة عامة	109
قائمة المراجع	114

المقدمة العامة

تعتمد أغلب البلدان النامية على الموارد الطبيعية كمصدر رئيسي للدخل، وتواجه العديد من التحديات الكبيرة (داخلياً وخارجياً) بغية تحقيق التنويع الاقتصادي، ومن بين العوامل التي تَحول دون ذلك النمو السريع في إيرادات التصدير الناتجة عن استخراج الموارد والذي يترافق دائما بضغوط ارتفاع سعر الصرف، أو ما يسمى مجازاً بالمرض الهولندي Dutch Diseas، والذي يعمل على تقليل القدرة التنافسية للقطاعات التجارية الأخرى في الاقتصاد، ما يجعل من حتمية تنويع الاقتصاديات الغنية بالموارد أمرا لا مفر منه للحد من المخاطر المرتبطة بالاعتماد الكبير على نموذج نمو صادرات المواد الخام، وتفادي تأثير التقلبات في أسعار السلع الأساسية على الاقتصاديات الوطنية، حيث تعتبر الإقتصادات العربية نموذجا واضحا للبلدان الغنية بالموارد التي تعتمد على النفط (كمورد ومصدر مالي وحيد)، ما أدى إلى تراجع كبير في مساهمة القطاعات الأخرى في النشاط الاقتصادي، وهذا يدعم فرضية تعرض الإقتصاد لمعضلة المرض الهولندي، والتقلبات الكبيرة في أسعار النفط وإيرادات تصديره حيث تنعكس آثارها على المؤشرات الاقتصادية الكلية.

فعلى صعيد الأدبيات النظرية، احتلت مسألتي النمو والتنويع الاقتصادي مكانة هامة في البحث والفكر الإقتصاديين، وذلك منذ الكتابات الأولى للرواد الكلاسيكيين وحتى وقتنا الحاضر، فبالرجوع إلى تاريخ الفكر الاقتصادي يمكن قراءة العديد من التفسيرات المختلفة حول إشكالية لماذا الإقتصادات تسعى للنمو وتنويع أنشطتها الاقتصادية على مر الزمن؟ وتوصلت الدراسات والنتائج التجريبية إلى أن كل من التنويع والنمو الاقتصادي يعتبران أمران حاسمان من أجل تحقيق التنمية المستدامة في البلدان الغنية بالموارد (ومنها النفطية) وذلك لسببين رئيسين: أولاهما المستوى العالي لتركيز الصادرات يجعل هذه الاقتصاديات عرضة لتقلبات أسعار السلع الأساسية (النفط)، والذي يمكن أن يؤدي إلى تراجع حاد ومفاجئ للموارد العامة / أو خلق تأثير سلبي مضاعف على بقية مؤشرات الاقتصاد الكلي، ثانيا القطاع ألاستخراجي النفطي ذو كثافة رأسمالية وله روابط ضعيفة مع بقية قطاعات الاقتصاد، وكقاعدة عامة فهو لا يولد الكثير من فرص العمل، وبالتالي فإن الاستثمارات في هذا القطاع وتوسعها لها آثار ضعيفة على النمو والإنتاجية في الصناعات الأخرى مما يؤدي إلى تركيز عال في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وتأثير ضعيف على خلق فرص العمل.

1 – إشكالية الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في تحدي تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر التي قد تكون هيمنة القطاع النفطي فيها و التدفق النفطي فيها و التدفق الكبير للايرادات النفطية عائقا أمام تحقيق التنوع، و على اعتبار أن هناك علاقة ارتباط قوية بين مؤشرات التنويع الاقتصادي و مؤشرات الاستدامة الاقتصادية فان الجزائر قد تكون غير قادرة على تحقيق تنمية مستدامة.

و عليه تتمحور إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن للتنويع الاقتصادي أن يؤدي دورا فاعلا في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

و هو ما يقودنا لطرح بعض الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هو مضمون سياسة التنويع الاقتصادي؟ و كيف تبرز أهميتها كسياسة بديلة و ناجعة لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النفطية؟
- ✓ ما هي مختلف الأسس التي يمكن اعتمادها في البلدان النفطية و من بينها الجزائر، لتحقيق التنويع الاقتصادي؟ و ماهي مؤشرات قياس نجاح هذا التنويع؟
- ✓ هل فعلا يمكن الاعتماد على التنويع الاقتصادي كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ؟

2 – فرضيات الدراسة

بغية الإجابة على الأسئلة الفرعية السابقة نقترح الفرضيات التالية:

- ✓ يعاني الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات النفطية النامية تبعية كبيرة لقطاع النفط، أدت إلى اختلال كبير في البنية القطاعية للاقتصاد الوطني، وانعكاسات سلبية كبيرة لتقلبات أسعار النفط عليه؛
- ✓ هذا الاختلال أدى إلى استنزاف بعض الموارد المجتمعية من جهة، وتعطيل استغلال البعض الآخر بشكل مستدام من جهة ثانية؛
- ✓ لم تساهم مختلف الجهود التنموية المبذولة في الجزائر خلال السنوات الأخيرة في بناء اقتصاد متنوع، يساهم في تحسين مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويكفل تحقيق التنمية المستدامة؛

3 – أسباب اختيار الموضوع

- ✓ **دافع شخصي** يتمثل في اهتمامنا بدراسة هذا النوع من المواضيع.
- ✓ **دوافع موضوعية** و تتمثل في ما يلي:

– يعالج هذا البحث موضوعا حيويا في المجال

– من أهم المواضيع التي تم التطرق إليها في الآونة الأخيرة، و الذي أصبح مصدر اهتمام الكثير من الاقتصاديين

– المساهمة التي يقدمها التنويع الاقتصادي كسياسة اقتصادية متوازنة تضمن الاستغلال الأمثل لجميع الموارد المالية و البشرية و الطبيعية

4 – أهداف الدراسة

- ✓ تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية التنويع باعتباره الركيزة الأساسية للتنمية المستدامة و كخيار استراتيجي تسعى الدول إلى تحقيقه لاسيما الدول التي ترتبط بمورد احد في اقتصادها كاقتصاديات الدول الريعية و من بينها الجزائر التي تعتمد على تصدير النفط، و التي تتعرض عائداتها لتقلبات الأسواق العالمية، و بالتالي لا يمكن الاعتماد عليها في دفع عملية التنمية المستدامة؛
- ✓ كما تهدف هذه الدراسة إلى البحث في ماهية التنويع الاقتصادي، وتحليل محدداته ودوره كإستراتيجية للخروج من التبعية للإيرادات النفطية والتغلب على المثبطات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في سياق السعي نحو تجسيد أهداف التنمية المستدامة، من خلال عرض الطرح النظري والتجريبي ونتائجه.

5 – أهمية الدراسة

- ✓ تكمن أهمية هذه الدراسة في التطرق إلى معضلة أو مفارقة الثروة النفطية، حيت تعد الموارد النفطية من بين الموارد الطبيعية الأكثر و الأعلى تقلبا سواء من حيث الإيرادات و المداخيل نظرا لعديد من العوامل الداخلية و الخارجية التي تواجهها هذه البلدان.
- ✓ الالتفاتة إلى تنويع الاقتصاد الجزائري و التفكير في بدائل إستراتيجية للنفط باعتبار قابلية هذا المورد للنضوب و ما يمثله من خطورة بفعل ارتباط أسعاره بالسوق العالمية.

6 – حدود الدراسة

الحدود المكانية: تم انجاز هذه الدراسة استنادا

الحدود الزمنية: تمت الدراسة خلال الفترة 2020/2000

7 – منهج الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة و تحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي و المنهج التاريخي، و من خلال قراءة تحليلية للبيانات و نتائج الدراسات المتوفرة حول واقع التنويع الاقتصادي و التنمية المستدامة في الجزائر .

8 – الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة وتناولته من زوايا مختلفة و قد تنوعت هذه الدراسات بين العربية و الإنجليزية، و سوف نستعرض جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ملامحها.

- ✓ دراسة (نجاة كورتل : 2019)، تحت عنوان " **الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي و رهانات التنويع الاقتصادي– دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة 2011– 2017–**"، و التي هدفت لتسليط الضوء على مسار التنويع الاقتصادي في الجزائر ما بين الفترة 2011-2017، بالاعتماد على معامل هيرفندال – هيرشمان لقياس مدى تنويع الاقتصاد الوطني فيما يخص المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعكس الأداء الاقتصادي ، و خلصت الدراسة إلى أن اقتصاديات المورد الواحد المبنية أساسا على إنتاج و تصدير الطاقات الأحفورية كالاقتصاد الجزائري يجب أن تفك تبعتها المطلقة للبترول كمورد أساسي للتنمية الاقتصادية، و تتبنى التنويع الاقتصادي كسياسة تنموية جديدة تستهدف الانتقال التدريجي للاقتصاد الجزائري من التركيز إلى التنويع، بغية خلق مصادر جديدة للدخل بعيدا عن النفط الذي أبقى الاقتصاد ريعيا لحد الآن لا يرقى لمستوى التنويع.
- ✓ دراسة (صاري اسماعيل: 2019)، تحت عنوان " **التنويع الاقتصادي و تنويع التنمية للحد من الصدمات النفطية الخارجية في الجزائر**"، و التي هدفت إلى إبراز أهمية التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي بالنسبة للاقتصاد الجزائري و ذلك في ظل توالي الصدمات النفطية الخارجية، و قد نجم عن هذا الوضع ضعف النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، و قد تم التوصل إلى أن من أهم سبل التنويع الاقتصادي في الجزائر يكمن من خلال مواكبة التحولات العميقة لنمط الإنتاج العالمي القائم على استقطاب أجزاء مهمة من سلاسل القيمة العالمية في شكل قيم مضافة منتجة محليا و متضمنة في صادرات السلع التي تعرف بالسلاسل القيمة العالمي.
- ✓ دراسة (أسماء بللعما، دحمان عبد الفتاح : 2020)، تحت عنوان "" **سياسات التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط – دراسة حالة الجزائر–**"، و التي هدفت إلى: تشخيص واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط عامة و في الجزائر خاصة، و ذلك بالتركيز على أهم السياسات التي اعتمدت في هذا المجال، مع تحليل بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي، بالإضافة إلى محاولة توضيح أهم متطلبات تنويع الاقتصاد الجزائري، و قد خلصت الدراسة إلى انه بالرغم من النتائج المعتبرة التي حققتها الدول العربية المصدرة للنفط في مجال تنويع صادراتها، يظل النفط مسيطرا على اقتصادياها، و تبقى مسألة التنويع الاقتصادي في

الجزائر رهينة تجاوز التحديات التي تقف أمام التنويع الاقتصادي مما يتطلب تبني إستراتيجية بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي بالجزائر تضمن التخلص من التبعية للموارد النفطية.

- ✓ دراسة (بن فريحة نجاة، نصاح سليمان : 2020)، تحت عنوان " **واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية – عرض تجارب بعض الدول–**"، و التي هدفت إلى إلقاء الضوء على التنويع الاقتصادي و إبراز أهميته في اقتصاديات الدول، و محاولة الوقوف على أهم المحطات التي مرت بها اقتصاديات بعض الدول العربية و كذا معرفة مدى وصول الدول العربية إلى تحقيق اقتصاد مستدام يعتمد على التنويع، و قد خلصت الدراسة إلى أن إحصائيات التنوع الاقتصادي للدول محل الدراسة تشير إلى تطور كبير، حيث تمثلت أهم اهتماماتها بتنمية القطاعات الاقتصادية الغير نفطية و التي تحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني و يعول عليها في تفعيل سياسة تنويع مصادر الدخل خاصة قطاعات الخدمات
- ✓ دراسة (بوخاري فاطنة: 2020)، تحت عنوان" **التنمية المستدامة في الجزائر بين النظرية و التطبيق – المعيقات و التحديات–**"، هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن التأثيرات المتبادلة بين الأبعاد البيئية و الاقتصادية و الاجتماعية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة مع تحديد و إبراز و استعراض أهم التحديات و الصعوبات و المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة المنشودة في الجزائر، و قد خلصت الدراسة إلى أن الجزائر في سعيها للتنمية المستدامة اصطدمت بعقبات المديونية في الماضي، و الآثار الناجمة عن تطبيق النظام الجديد للتجارة الدولية الذي يحد من قدرتها على تحقيق النماء، و الضمان بالكيفية المرجوة.
- ✓ دراسة (بلقاسم بن علال ، و اخرون : 2021)، تحت عنوان" **واقع التنويع الاقتصادي في دول المغرب العربي**"، و التي هدفت إلى إبراز واقع التنويع الاقتصادي و أثره على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب)، و قد تبين من خلال هذه الدراسة أن هذه الدول تعاني من ضعف التنوع الاقتصادي، كما بينت نتائج الدراسة القياسية عدم وجود دلالة إحصائية لأثر القيم المضافة للقطاعات الرئيسية المحركة لاقتصاديات هذه الدول على النمو الاقتصادي، و عليه وجب صناع القرار في هذه الدول التوجه أكثر نحو تنويع القاعدة الإنتاجية، و التي أصبحت ضرورة ملحة للمساهمة في الرفع من مستويات النمو الاقتصادي لهذه الدول
- ✓ دراسة (Alan Gelb :2010) ، تحت عنوان " **Economic Diversification in Resource Rich Countrie**" ، و التي هدفت إلى تسليط الضوء على أهم الأسباب التي جعلت بعض الدول تفشل في تحقيق التنويع الاقتصادي في حين نجحت دول أخرى في ذلك، كما ناقشت الدراسة

أهمية التنويع الاقتصادي بالنسبة للدول الغنية بالموارد الطبيعية. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

– بعض البلدان الغنية بالموارد الطبيعية نجحت في تنويع اقتصادياتها و صادراتها في حين فشلت بلدان أخرى في تحقيق ذلك، توجد خمس دول تعتبر نماذج ناجحة في التنويع الاقتصادي و هي ماليزيا و تايلندا و الصين و أندونيسيا و سيرلنكا حيث تمكنت هذه الدول من إيجاد صناعات و صادرات متنوعة رغم كونها غنية بالموارد الطبيعية .

9 – صعوبات الدراسة

لقد ارتبطت مختلف الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة بالجوانب الإحصائية خاصة فيما يتعلق بالإحصائيات الحديثة حول الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى عدم توفر المراجع الكافية.

10 – هيكل الدراسة

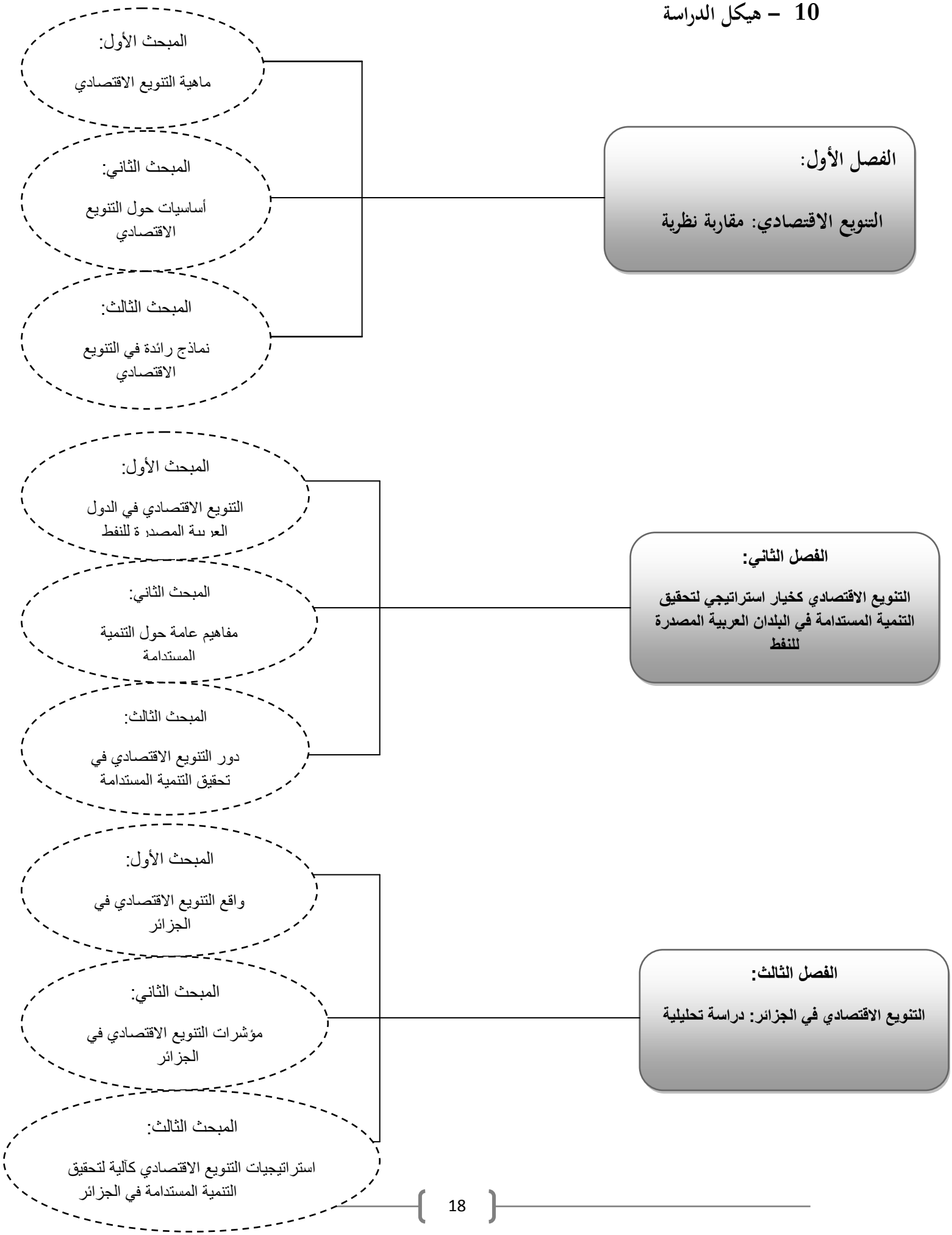

الفصل الأول:

التنويع الاقتصادي: مقاربة نظرية

مقدمة الفصل

تطمح الدول العربية إلى تحقيق نمو اقتصادي يؤهلها إلى الاندماج العالمي، خاصة مع ما عرفه الاقتصاد العالمي من تحولات عميقة إذ أصبح اهتمام الدول ينصب على تأمين مستوى معيشي راق إلى شعوبها، لذا أصبح لزاما على الدول انتهاج سياسة جديدة وذلك عن طريق التخلص من الاقتصاد بالاعتماد على قطاع واحد، وأصبح التنويع الاقتصادي هو الحل ألأمثل الذي تسعى الدول إلى تحقيقه سواء الدول النفطية وغير النفطية، فهو يساعد على زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال إقامة مشاريع جديدة وعبر مساهمة الأيادي العاملة من إنتاج السلع والخدمات للوصول إلى تحقيق تنمية حقيقية تتسم بالاستدامة، و قد نجحت بعض الدول في السنوات الأخيرة في تنويع نشاطها الاقتصادي، بحكم أن النموذج الاقتصادي الذي يعتمد اعتمادا مفرطا على مورد واحد من مداخيل الصادرات هو مورد غير مستدام.

و قد قسمنا الفصل إلى 3 مباحث كالتالي:

المبحث الأول : ماهية التنويع الاقتصادي

المبحث الثاني : أساسيات حول التنويع الاقتصادي

المبحث الثالث : نماذج رائدة في التنويع الاقتصادي

المبحث الأول : ماهية التنويع الاقتصادي

احتلت مسألة التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة بعد أن أدركت معظم الدول لاسيما النفطية منها، أن اعتمادها على مصدر دخل واحد، يجعل اقتصاداتها أكثر عرضة للصدمات الخارجية، خاصة تلك التي تنجم عن تقلب أسعار سلع التصدير الرئيسة، الأمر الذي دفع تلك الدول إلى البحث عن حلول مناسبة لغرض تنويع اقتصاداتها وتقليل الاعتماد على مورد واحد للدخل، لذا أصبح التنويع الاقتصادي يمثل قضية جوهرية يتوقف عليها نجاح واستمرارية التنمية في هذه الدول، كونه يهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاع بعينه دون القطاعات الأخرى (كالاعتماد على قطاع النفط لتمويل موازنة الدولة)، وكذا توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد .

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي و أهميته

يلعب التنويع دورا رئيسيا في النمو الاقتصادي، و يساهم في زيادة إنتاجية العوامل، وتعزيز الاستثمار واستقرار عائدات التصدير، لاسيما في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية والتي لا تزال تعتمد بشكل كبير على الإيرادات الناتجة عن إنتاج التعدين أو النفط.

1. تعريف التنويع الاقتصادي

يعرف " التنويع" بطرق مختلفة تبعاً لمجال التطبيق، فعلى صعيد الإقتصاد السياسي عادة ما يشير "التنويع " إلى "الصادرات"، لاسيما بالنسبة لسياسات الحد من الإعتماد على عدد محدود من المنتجات التصديرية التي قد تكون عرضة لتقلبات الأسعار، الحجم أو إنخفاض الطلب الظرفي عليها، وبشكل عام يتضمن التنويع تقليل الإعتماد على المورد الوحيد و الإنتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهذا يعني بناء اقتصاد محلي سليم يتجه نحو الإكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع. [1]

أما بالنسبة للبلدان التي تعتمد كثيرا على قطاع النفط (على غرار الجزائر)، فالتنويع الاقتصادي بالنسبة لها يعني الحد من الاعتماد الشديد على صادرات و مداخيل قطاع المحروقات، وتطوير اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية ومصادر غير نفطية للإيرادات، كما يعني مصطلح التنويع الاقتصادي بالنسبة لهذه البلدان التي تتميز بهيمنة القطاع

[1]- كمال روابنية، موسى باهي (2016)، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 03، عدد 05،جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ص 135.

العام على النشاط الاقتصادي ضرورة تطوير القطاع الاقتصادي الخاص فيها و إعطائه دورا رياديا،[1] وبشكل عام فالتنويع مرتبط بالمشاركة في الإنتاج ينصرف إلى توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد ذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا، أما من حيث التركيز على الهدف الأساس من التنويع فهو تخفيض الاعتماد على قطاع البترول وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير بترولي وصادرات غير بترولية ومصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية. [2]

و يعرف التنويع الاقتصادي على أنه عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج و خلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى و قادرة على توفير فرص عمل أكثر للأيادي العاملة الوطنية، و هذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل.[3]

و يمكن التمييز بين نوعين مختلفين من التنويع حسب اتجاه كل منهما، فهناك التنويع الأفقي الذي يترافق تحقيقه مع توليد منافع و فرص جديدة للسلع المنتجة في ذات القطاع المنتج، و التنويع الرأسي الذي يستلزم إضافة مراحل إنتاجية إلى المدخلات المحلية أو المستوردة.[4]

1 4. دور التنويع و التنوع في الاستقرار و النمو

كثيرا ما تروج الأدبيات إلى أن التنوع (Diversify) أو التنويع (Diversification) يمكن إعتباره وسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية كالاستقرار والنمو، حيث قامت معظمها بفحص و إختبار العلاقة بين التنوع، النمو و الإستقرار، وتوصلت أن المشكلة الرئيسية تكمن في التباين الموجود بين التنوع والتنويع. حيث أن الفرق بين التنوع والتنويع هو أن الأول مفهوم ثابت (ستاتيكي) بينما الثاني هو مفهوم متحرك (ديناميكي)، حيث أكد ذلك كل من: [5]

- كورت وسيجل "1994" (Siegel & Kort) ذكرا بأن اقتصاد إقليم ما يصبح أكثر تنوعا، بمعنى أنه أقل حساسية للتقلبات التي تسببها عوامل خارج الإقليم؛

[1]–صاري اسماعيل (2019) ، التنويع الاقتصادي و تنويع التنمية كبديل للحد من الصدمات النفطية الخارجية في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، ص 887

[2]– صاري اسماعيل (2019)، مرجع سبق ذكره، ص 897.

[3]– مرزوق أمال (2017)، أهمية التصنيع لتحقيق التنويع الاقتصادي، الملتقى الوطني الأول حول: "المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و استراتيجية التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات"، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، ص3.

[4]– صاري اسماعيل (2019)، مرجع سبق ذكره، ص897.

[5]- كمال روابنية، موسى باهي (2016) ، مرجع سبق ذكره، ص 135.

– آكبادوك "1996 " (Akpadock) ؛ وضح في مقال له أن التنوع الاقتصادي لا يعزز الاستقرار فقط، ولكن يتسع نحو أهداف مثل النمو الاقتصادي ومعالجة البطالة، كما توصل لنتيجة أكد فيها على أن المجتمعات تعمل على: " تنويع قاعدتها الاقتصادية حتى تحافظ على استمراريتها على قيد الحياة أي من خلال إيجاد تغييرات هيكلية في المستقبل للإقتصاد الوطني"؛

– كيليان وهادي Hady & Killian ذكرا أنه :" من المتوقع أن التنوع يزيد من استقرار الإقتصادات المحلية ويعمل على تعزيز قدرتها على النمو".

أما على صعيد الدراسات التجريبية، توصل الفكر إلى نتيجة غير حاسمة في تحليل واختبار الفرضيات المتعلقة بالتنوع وعلاقتها بالنمو و الإستقرار، ذلك أن فحص و إختبار الإرتباط بين التنوع والنمو و الإستقرار من جهة، والتنويع والنمو و الإستقرار من جهة أخرى يعتمد على تحديد ماهية التنوع والتنويع، حيث أن:[1]

سيجل وآخرون" 1995 " (Siegel & al): قدموا تحليل حول كيفية استخدام مصطلح التنوع والتنويع من منظور المنظمة الصناعية، نظرية القاعدة الاقتصادية، نظرية الدورة التجارية الإقليمية ، نظرية التجارة ، نظرية المحفظة المالية ، والنظريات الاقتصادية الإقليمية والموقع ، نظرية التنمية الإقتصادية .

ماليزي وكه "ke & Malizia :"عرفا التنوع بإعتباره " مجموعة متنوعة من النشاط الاقتصادي الذي يعكس الإختلافات في البنية الاقتصادية.... ويقاس في وقت محدد" أما التنويع الاقتصادي هو العملية التي تزيد من حالة التنوع على مر الزمن".

من خلال التعاريف السابقة يكمن القول "أن التنويع الاقتصادي يعتبر هدفاً تسعى إلى تحقيقه الدول التي تعتمد على مورد اقتصادي وحيد خاصة النفطية منها، فالتنويع الاقتصادي يشير إلى تلك العملية التي تتضمن تنويع الإنتاج، تنويع الصادات، تنويع مصادر الدخل وإشراك قطاع الخاص في مختلف قطاعات الاقتصاد"، والشكل الموالي يوضح مفهوم التنويع الاقتصادي:

[1]- كمال رواينية، موسى باهي (2016)، مرجع سبق ذكره، ص 135

الشكل رقم 01: رسم توضيحي لمفهوم التنويع الاقتصادي

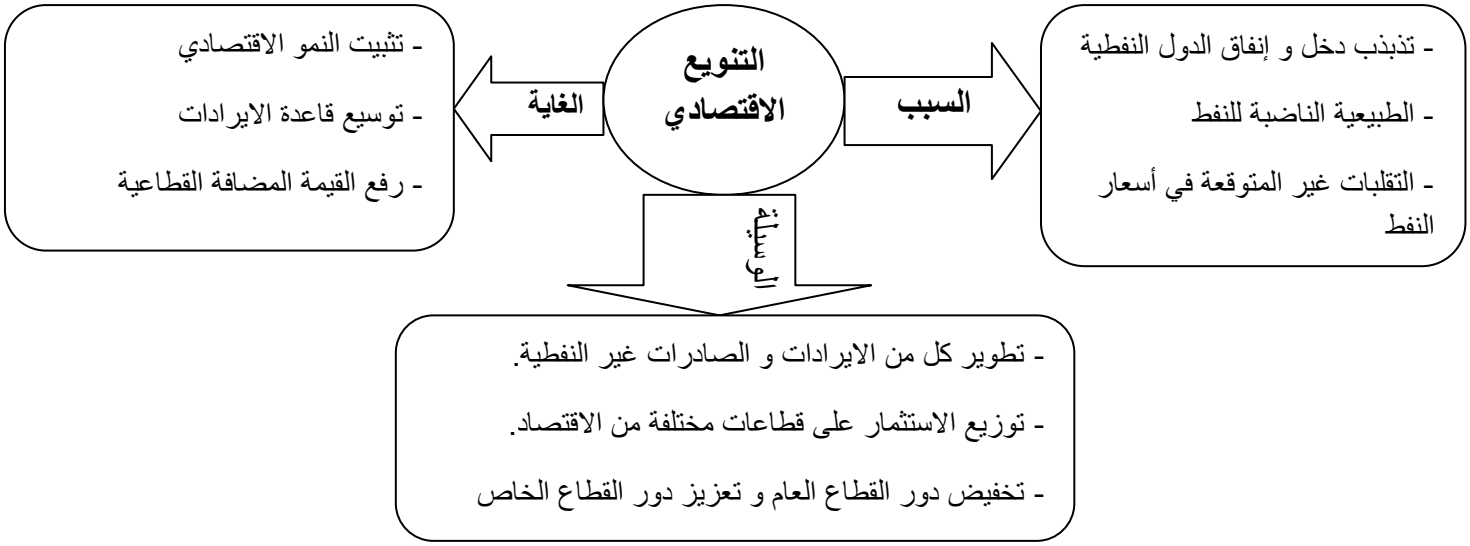

المصدر: بللعما أسماء (2018)، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي، أطروحة دكتوراه تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، ص 14

2 – أهمية التنويع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي أهمية كبيرة على جميع النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و حتى السياسية، و يمكن تلخيص أهميته كالأتي:

2 1. أهمية التنويع الاقتصادي في الاقتصادات النفطية

هناك العديد من المنافع التي يمكن أن تنشأ عن الاقتصاد الأكثر تنوعا، أهمها أن يصبح الاقتصاد أقل تعرضا للصدمات الخارجية، زيادة تحقيق المكاسب التجارية، تحقيق أعلى معدلات الإنتاج الرأسمالي، يساعد على التكامل الإقليمي....الخ، هذه المنافع بالإضافة إلى الإرادة الفعالة يمكن أن يحقق تنمية اقتصادية و اجتماعية.[1]

سيؤدي خفض الاعتماد على النفط إلى رفع نمو الإنتاجية، و تعزيز النمو الممكن، و الحد من تقلب الناتج، و يعتبر تحسين البيئة التحتية و البيئة الأمنية و مناخ الأعمال متطلبات حيوية لتنويع الاقتصاد أما بالنسبة للاعتماد المفرط على النفط ننظر إليها من الجوانب التالية:[2]

[1]- صاري اسماعيل (2019)، مرجع سبق ذكره، ص 898.

[2]– نفس المرجع السابق، ص 898.

- اعتبار استخراج النفط نوعا من استنزاف مخزون رأس المال، بينما يعتمد تنويع القاعدة الاقتصادية على إيجاد دخول متدفقة و موارد متجددة.
- اتصاف النفط بكونه مورد طبيعي ناضب، و بالتالي فلا بد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية المستدامة.
- عدم استقرار أسعار النفط و تذبذب الطلب العالمي منه تؤدي إلى تقلبات مهمة في حصيلة الصادرات النفطية، و الإيرادات الحكومية، و الإنفاق العام، و من ثم مستوى و نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- إعاقة تقلبات مستويات الدخل القومي الناجمة من تذبذب الإيرادات النفطية، الاستقرار في مستويات الاستثمار و فرص العمل، و من ثم تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي تحتاج إلى ثبات و استقرار المصادر التمويلية.

3 – خصائص التنويع الاقتصادي

هناك مجموعة من الخصائص يتميز بها التنويع الاقتصادي نذكر منها: [1]

* **التنويع الاقتصادي تحرر من الاعتماد على سلعة واحدة رئيسية:** إن اعتماد الاقتصاد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة رئيسة كمصدر وحيد للدخل وتمويل التنمية، يشكل خطرا يهدد مصيره، خاصة إذا كان هذا الاقتصاد يعتمد بشكل متزايد ومفرط على إنتاج وتصدير المواد الخام الأولية، هذه الأخيرة غالباً ما تكون لها بدائل معوضة عنها، أو أجل نضوبها محدود، أو أن سعرها وعوائدها معرضة باستمرار للتقلبات والتذبذبات الحادة، وبالتالي فالتنويع الاقتصادي يتضمن معنى التحرر من الاعتماد على سلعة رئيسة واحدة، قد تكون عرضة لتدهور مستمر في شروط التبادل التجاري الدولي؛

* **التنويع الاقتصادي عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج والإنتاجية:** إن التنويع هو العملية التي تهدف إلى توازن البنية الهيكلية للاقتصاد، وذلك عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل يضمن أيضاً زيادة الإنتاج كماً ونوعاً، وصولاً الوطني، ما من شأنه أن إلى مرحلة التراكم وتحقيق الاكتفاء الذاتي التام، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، يؤدي التنويع الاقتصادي إلى زيادة إنتاجية العمل، لا الفرعية فقط بل الوطنية العامة أيضاً، ففي سياق التنويع يتعاظم تجهيز الاقتصاد الوطني بالأجهزة والآلات، وتنشأ مجموعة واسعة من الفروع والأنشطة المترابطة، وكل هذا يعني تحطيم بنية الاقتصاد الوطني الأحادي ؛

[1]- بللعما أسماء (2018) ، مرجع سبق ذكره، ص 19

* **التنويع الاقتصادي توسيع لجهود التنمية المستدامة:** إن التنويع الاقتصادي عملية تهدف إلى إضفاء نوع من الاستقرار يضمن حضور قوي للقطاع الخاص دون إهمال للقطاع العام يسهم في دعم عملية التنمية، بحيث يرى البعض أن تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على مورد اقتصادي واحد، يعد توجهاً استراتيجياً للتنمية، وذلك من أجل تحقيق تنمية مستدامة تملك مقومات البقاء والتطور المستمر، لأن هناك رابطاً مشتركاً بين التنويع الاقتصادي وبين الاستدامة من حيث كونهما يمثلان عنصرين أساسيين في تحقيق اقتصاد مستدام، لذلك باستطاعة التنويع الاقتصادي أن يحد من التذبذب الاقتصادي للدولة وزيادة أداء نشاطها الفعلي.

كما يعد التنويع الاقتصادي من منظور التنمية المستدامة كضمان للاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، باعتبار أنه عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية من خلال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، حيث أنه لا يعني بالضرورة زيادة المخرجات فقط، ولكنه يعزز استقرار الاقتصادات من خلال تنويع قاعدتها الاقتصادية؛ كما أن التنويع الاقتصادي لديه الميل لتلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة مثل تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء، وفتح مجالات متنوعة من النشاط الاقتصادي بعيدا عن استغلال جانب واحد من الموارد الطبيعية المهددة بالزوال، إضافة إلى أنه (التنويع) يؤسس لاقتصاد قائم على الوفرة وتأمين العدالة ضمن وبين الأجيال على حد سواء.

المطلب الثاني : أنماط التنويع الاقتصادي

يوجد جوانب وأشكال مختلفة من التنويع، أولا قد يكون التنويع في جعل الهيكل الإنتاجي (الصناعي) المحلي للبلد، ثانيا على صعيد الصادرات، التنويع قد يكون حول توسيع سلة الصادرات البلد و / أو عن دخول أسواق جديدة للتصدير، بوجه عام، و بالتالي، يمكن نميز بين تنويع المنتجات وتنويع الأسواق (والذي يمكن أن تتضمن التركيز على الأسواق الإقليمية الناشئة أو إعادة اكتشاف السوق المحلي) .[1]

أ. **تنويع الهيكل الإنتاجي (الصناعي):** و يكون متعلق بشكل خاص بتحقيق مكاسب في الإنتاجية، هذا ينطبق بشكل خاص على الاقتصادات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، وعلى وجه الخصوص لابد من السعي للتهيؤ للدخول في فضاءات جديدة، وهذا يمكن أن يساعد في الحد من اعتمادهم على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية وتفادي الظواهر غير مرغوب فيها مثل "لعنة الموارد طبيعية " أو" المرض الهولندي "، التنويع أيضا يمكن

[1]- شعابنية سعاد، باهي موسى (2017)، التنويع الاقتصادي كخيار تنموي مستدام لمواجهة "لعنة النفط" في البلدان العربية المصدرة للنفط – عرض تجارب رائدة–، الملتقى الوطني : المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و استراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، ص 12

أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستوى أعلى من التكنولوجيا والمهارات، و بالتالي التنمية بمعنى أكثر شمولية، وبوجهة النظر هذه فإن تحقيق التنويع في نواحي كثيرة ينعكس أيضا على قدرة البلدان في تجاوز قيود وحتمية امتلاكهم الموارد الطبيعية، وبناء القدرات الإنتاجية في القطاعات الأخرى.

ب. تنويع الأسواق (القطاع الخارجي): هو على نفس القدر من الأهمية إذ أن الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل جدا من الأسواق يحمل مساوئ واضحة، حيث أن الانخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر عكسيا على الاقتصاد بشدة مما لو كان مزيجا متنوعا أو بدلا عن وجود طلب أكثر استقرارا في الأسواق الأخرى، وعلاوة على ذلك، هناك وفورات خارجية يمكن جنيها من خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية على سبيل المثال، المهارات التكنولوجية وإنشاء قنوات تسويق تحتاج لفتح منافذ تصدير محتملة،كما تحتاج المهارات المتخصصة والمؤسسات الناشئة للدعم للدخول في خطوط المنتجات الجديدة، وعموما تنويع الأسواق يقلل من التعرض للصدمات الخارجية، ويعمل على تخفيف سرعة الطلب والمنافسة الجديدة، و علاوة على ذلك، فإن التصدير إلى أكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دوليا.

إن النظر إلى درجة تنويع المنتجات وتنويع الأسواق معاً يعطي صورة متكاملة على مدى المخاطر الجسيمة المحيطة بالهيكل الإنتاجي والتصديري لبلد ما، و في معظم الحالات فإن هيكل الإنتاج الأكثر تنوعا أفضل من ذلك الذي يعتمد على عدد قليل من السلع وخاصة السلع الأولية، ونفس الشيء فإن الاعتماد على عدد كبير من المنتجات المصدرة ووجهات التصدير، بشكل عام هو أفضل من التركيز على القليل ومع أن عملية تنويع الإنتاج والتجارة قد تكون مكلّفة ومحفوفة بالمخاطر وطويلة الأجل، فإنه بالمقابل لا يمكن الإستهانة بالمكاسب التنموية المحتملة من ذلك.[1]

المطلب الثالث : أهداف و مبررات اللجوء للتنويع الاقتصادي

"الاقتصاد الأكثر تنوعا هو بطبيعته أكثر استقرارا، و أكثر قدرة على خلق فرص العمل و إتاحة الفرص للجيل القادم وأقل عرضة للتقلبات في فترات الكساد والازدهار في أسعار النفط والغاز الطبيعي"، و يمكننا إجمال مبررات اللجوء للتنويع الاقتصادي و أهدافه في ما يلي:

[1]- كمال روابنية، موسى باهي (2016)، مرجع سبق ذكره، ص136.

1. أهداف التنويع الاقتصادي

الغرض من التنويع الاقتصادي خاصة بالنسبة للدول النفطية هو التقليل من الاعتماد على البترول والغاز وعائداتهما في دفع عجلة التنمية للاقتصاد، واستحداث في المقابل بدائل وقطاعات اقتصادية أخرى تضمن تعدد مصادر العائدات وديمومتها، كما يستهدف التنويع الاقتصادي كذلك، تخفيض دور القطاع العام في الاقتصاد على حساب القطاع الخاص و تتمثل الأهداف الأساسية للتنويع الاقتصادي، بصفة عامة في :[1]

– الحد من التقلبات الاقتصادية ومخاطرها وتجنب الصدمات الخارجية .

– إحلال الواردات وتنويع الصادرات من خلال تطوير القطاعات المختلفة للاقتصاد، بما يضمن زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتنمية عائدات الموازنة العامة.

– ايلاء القطاع الخاص دورا أكبر من خلال زيادة مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية.

– فسح المجال أكثر للاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية.

– تمتين الراوبط بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

– الرفع من عدد المتعاملين التجاريين في الأسواق العالمية.

– العمل على ضمان واستدامة عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة، من خلال توفير الميكانيزمات الاقتصادية اللازمة، عبر توفير الموارد و الأدوات المطلوبة لنجاح عملية التنويع الاقتصادي.

كما تتمثل أهداف التنويع الاقتصادي أيضا في: [2]

– تقليل المخاطر الاستثمارية: يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منه.

[1]– محمد مسعودي (2018)، استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي: تجارب و نماذج رائدة، مجلة الاقتصاد و ادارة الأعمال، المجلد 02، العدد 02، جامعة أدرار، الجزائر، ص228.

[2]– ضيف أحمد، عزوز أحمد (2018)، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر و ألية تفعيله لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19، جامعة البويرة، الجزائر، ص22

– **تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات:** تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية.

– **زيادة إنتاجية رأس المال البشري:** يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل و رأس المال البشري، ويؤدي بالتالي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

– **توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية:** يسهم التنويع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم منه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي.

– **تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي:** يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناجم عن تركز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي.

– **توليد الفرص الوظيفية:** ذلك لأن التنويع يحفز النمو الاقتصادي، ويحقق التنمية المستدامة، ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، ويولد الفرص الوظيفية، ويقلص من معدلات البطالة.

– **زيادة القيمة المضافة:** يعزز التنويع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يسهم التنويع في توليد الفرص الوظيفية ومن ثم إلى ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا.

2. مبررات اللجوء للتنويع الاقتصادي

يوجد العديد من المبررات التي تدعو إلى قيام الدول المرتبطة بتصدير الموارد الناضبة مثل البترول والغاز إلى اعتماد سياسة التنويع الاقتصادي ملا له من أثار إيجابية على الهيكل الاقتصادي والنمو الاقتصادي المستديم، وفي هذا الصدد

ذكر (شبيب الشمري و عبد الرزاق عبد الرضا، 2016) العديد من المبررات التي تؤكد عملية التنويع الاقتصادي وهي كما يلي:[1]

• يؤدي التنويع الاقتصادي إلى التقليل من الاعتماد على المورد النفطي في التمويل، الاقتصاد النفقات العامة، وهذا ما يجنب تعرض الاقتصاد إلى الصدمات الاقتصادية والهشاشة الاقتصادية ؛

• يؤدي التنويع الاقتصادي إلى زيادة مصادر الدخل وعدم الاعتماد على مورد وحيد وهذا يحد من إمكانية التعرض لظاهرة العلة الهولندية (Disease Dutch) أو ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية (Natural Resource Curse)

• التنويع الاقتصادي ينشئ قطاعات قادرة على التصدير خارج قطاع النفط بحث تتسم بالاستقرار النسبي مقارنة بقطاع النفط، وهذا ما يشكل سلة من المداخيل المختلفة تمكن الدولة من تمويل الواردات، حيث تتمكن من استيراد كل السلع الاستهلاكية و الاستثمارية التي يحتاجها اقتصادها الوطني و التي تكون مجبرة في حالة حدوث صدمات بترولية على التقليل والحد من وارداتها من السلع، لأن المزيج التصديري من مختلف القطاعات يوفر النقد الأجنبي الذي يضمن استمرار الإنفاق على الواردات حتى في حالة الصدمات البترولية؛

• يساهم التنويع في القطاعات الاقتصادية إلى استيعاب أكبر في رأس المال البشري (العمالة) وزيادة إنتاجيته، وذلك بعكس القطاع ألاستخراجي الذي يعد قطاعا كثيف رأس المال و غالبا ما يعتمد على أيدي عاملة أجنبية، وبالتالي فإن التنوع يكفل توفير فرص العمل المحلية واستقطاب المهارات و الكفاءات المحلية والحد من البطالة.

المبحث الثاني: أساسيات حول التنويع الاقتصادي

يمثل التنويع الاقتصادي مدخل رئيس لمعالجة الاختلالات التي تشهدها البنية الهيكلية للاقتصادات التي تعتمد على مصدر وحيد لدخلها، تتطرق الدراسة في هذا المبحث إلى أهم النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي، و مؤشرات قياسه.

[1]– بوران سمية، حمزة علي (2021)، البلدان الغنية بالموارد النفطية بين ضرورة التنويع الاقتصادي و استمرار الاعتماد على القطاع النفطي، مجلة الاقتصاد و البيئة، المجلد 04، العدد 01، المركز الجامعي نور البشير، البيض، الجزائر، ص 117.

المطلب الأول: النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي

كانت هناك العديد من الدراسات الاقتصادية التي حاولت وضع نظريات مختلفة تسعى إلى تفسير مفاهيم التنويع الاقتصادي و في ما يلي ملخص لهذه النظريات:[1]

1. نظرية التنظيم الصناعي

تركز هذه النظرية على التنظيم الصناعي بمعنى هيكل الصناعة و مدى تنوعها، وتستمد هذه النظرية الى أن تنويع الصناعة هو الذي يحقق تنويع الإنتاج و الصادرات و مصادر الدخل و ترفع من نسبة إسهام قطاع الصناعة خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي و الصادرات، و بالتالي يقل الاعتماد على تصدير المواد الأولية شديدة التقلب في أسعارها، بما يحقق الاستقرار على مستوى الاقتصاد ككل.

من جهة أخرى أثبتت الدراسات وجود علاقة كبيرة بين التنويع الصناعي و حجم التوظيف، حيث إذا كانت الصناعة متمركزة في المنشات كبيرة الحجم كالشركات النفطية التي غالبا ما تميل إلى استخدام الطرق الإنتاجية كثيفة رأس المال، و هذا ما لا يسهم في علاج مشكلة البطالة، أثبتت عدة بلدان أن من الممكن التحول من اقتصاد قائم على النفط إلى اقتصاد متنوع يصدر سلعا متنوعة، غير أن هذا لتحول غالبا ما ينطوي على عملية طويلة الأمد و يتوقف على عدة عوامل خاصة تلك المتعلقة بكفاءة الإدارة الاقتصادية.

2. نظرية دورة الأعمال

لم يكن لدى الاقتصاديين في القرن التاسع عشر اعتقادا راسخا بدورات الأعمال، إذ تعاملوا معها باعتبارها أزمة، و مع حلول القرن العشرين بدأ العديد من الاقتصاديين يلاحظون انتظام الأزمات الاقتصادية، فبدأ الاهتمام بدراسة دورات الأعمال.

واجه منظروا دورات الأعمال صعوبة كبيرة في تحليلها و تحديد أسبابها و أساليب التنبؤ بها، و كنتيجة لهذا الخلاف فقد وردت العديد من التعريفات لدورات الأعمال، نذكر بعضها فيما يلي:

[1] – نوي نبيلة (2017)، أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1 ، ص100.

عرفها Wesley mitchell 1927 على أنها " ارتفاع و انخفاض شبه متزامن في أغلب مؤشرات الاقتصاد، و هذه التقلبات تميل إلى التكرار بشكل منتظم من حين إلى أخر"، و تعرف أيضا بأنها:" التذبذب الدوري في النشاط الاقتصادي، عادة ما يقاس بالارتفاع و الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي".

إن الدول النفطية لم يسبق لها و إن اتبعت سياسة معينة لإدارة دورة الأعمال، رغم تكرار دورات الأعمال بسبب الصدمات النفطية، و قد كانت دائما تكتفي بردات فعل مالية لمواجهة الركود من خلال خفض الإنفاق الحكومي في حالة تقلص مداخيل النفط و زيادة في حالة ارتفاعها، و هذا هو السبب الرئيسي في تكرار الدورة.[1]

3. نظرية التجارة الخارجية

اهتم العديد من الاقتصاديين بالتجارة الخارجية و الصادرات كمحرك للنمو و التنمية الاقتصادية، من بينهم أدم سميث و دافيد ريكاردو، ولكن في سنة 1950 بدأ الاهتمام بتنويع الصادرات كمحرك للنمو و التنمية، عملية التنمية الاقتصادية هي عملية تحول هيكلية، و بالنسبة للدول النفطية أو الدول الغنية بالموارد النفطية تعني التحول من إنتاج و تصدير سلعة واحدة إلى إنتاج و تصدير مجموعة متنوعة من السلع، و في دراسة ل Nurkse 1953 عن مجموعة من الدول العربية بالموارد الطبيعية، توصل فيها إلى أن تنويع الصادرات كان أساس قدرة هذه الدول على تحقيق التنوع الاقتصادي و تخفيف اعتمادها على الموارد الطبيعية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

حضيت مقاربة التجارة الدولية على أساس تنوع الإنتاج اهتماما كبيرا خلال السنوات الأخيرة، و يعني مفهوم تنوع الإنتاج تعدد أنواع السلعة أو الخدمة الواحدة من حيث الشكل أو اللون أو الحجم، بل وتعدد الاستعمالات المصنوعة منها إلا أنها تتشابه في المضمون، أي السلع أو الخدمات المتمايزة بعضها مع البعض الآخر، و لكنها تصنف تحت الصنف ذاته، و عادة ما تستخدم المشاريع علامات مميزة للأنواع التي تنتجها من السلعة ذاتها، و هذا ما يميز السلع المتداولة حاليا في التجارة الدولية الحديثة و هي أكثر انتشارا من التجارة المتجانسة، من الأمثلة على الإنتاج المنوع من السلعة صناعة الأجهزة الكهربائية و المنزلية و السيارات، بل و المواد الكيميائية و الأدوية و العطور و مستحضرات التجميل و غيرها، من خلال التجارة الدولية يتم عقد الصفقات التجارية بين البلدان المختلفة المتبادل بالإنتاج المنوع الذي ينتمي إلى صناعة واحدة كصناعة السيارات مثلا.

[1]- نوي نبيلة (2017)، مرجع سبق ذكره، ص 101.

المطلب الثاني: محددات التنويع الاقتصادي

يعتمد التنويع الاقتصادي على مجموعة من العوامل و المتمثلة فيما يلي: [1]

*** الحكومة**

هي النشاط الذي تقوم به الإدارة، ويتعلق بالقرارات التي تحدد التوقعات أو منح السلطة أو التحقق من الأداء، وتتألف هذه القرارات إما من عملية منفصلة أو من جز محدد من عمليات الإدارة أو القيادة، حيث توفر الحكومة الجيدة مساعدة على زيادة التنويع الاقتصادي.

*** القطاع الخاص**

يلعب القطاع الخاص دورا مهما في التنويع الاقتصادي، و وذلك بقيادة و تسيير الابتكارات و النشاط الاقتصادي كالاستثمار في البحث و التنمية للنشاطات الجديدة على سبيل المثال. فالقطاع الخاص يعاني من العديد من العراقيل مما يستوجب على الحكومة إيجاد سبل لتعزيز روح المبادرة عن طريف وضع السياسات الصناعية و التجارية المواتي، و إزالة العقبات البيروقراطية أمام الشركات الخاصة، لذا من الضروري على الحكومات أن تكون مدركة لاحتياجات القطاع الخاص كتحسين مناخ الأعمال من خلال التواصل لإقامة شراكات مع القطاع الخاص .

*** الموارد الطبيعية**

تعتبر من أهم العوامل المحددة للتنويع الاقتصادي حيث يمكن استعمالها في رفع السلع الإنتاجية المصدرة، غير أن رفاهية مجتمع ما لا تتحدد بالقدر المتاح من الموارد الطبيعية و إنما بالاستغلال الأمثل و الكفء لتلك الموارد.

*** القدرات المؤسساتية و الموارد البشرية**

تساعد القدرات المؤسساتية و الموارد البشرية على تعزيز قدرات و إمكانات التنويع الاقتصادي، حيث هناك مجموعة كبيرة من الدراسات تشير إلى أن الاختلافات في نوعية المؤسسات يعتبر بالغ الأهمية في تحديد ما إذا كانت البلدان تتجنب لعنة الموارد الطبيعية، و يعتبر التنويع الاقتصادي عاملا مهما في توزيع الدخل للتخلص من الفوارق الاجتماعية في مستويات التعليم و غيرها.

[1] – بلقاسم بن علال، و آخرون (2021) ، واقع التنويع الاقتصادي و أثره على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 07، العدد 02، المركز الجامعي نور البشير، البيض، الجزائر، ص 505.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

من أجل تقييم مدى نجاح التنويع الاقتصادي في أي دولة من الدول، لابد من دراسة بعض المؤشرات الكمية التي نستطيع من خلالها قياس درجة التنويع في القطاعات الاقتصادية، وغالباً ما تتحدد تلك المعايير من خلال الاستعانة بتحليل البيانات المتوفرة التي تعكس صورة واضحة عن الهيكل الاقتصادي.

1 – مؤشرات التنويع الاقتصادي

هناك عدة مؤشرات تدلنا على مدى التنويع الاقتصادي لأي دولة أهمها :[1]

– معدل ودرجة التغير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن. ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسبً القطاع، حيثما توفرت لنا البيانات الخاصة بذلك.

– درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط، ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.

– تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى، وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.

– نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية. وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي، على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.

– تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

– تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي ضمنا يعني زيادةً إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.

[1]– ضيف أحمد، عزوز أحمد (2018)، مرجع سبق ذكره، ص 23.

– مقاييس الإنتاجية، حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه.

2 – قياس درجة التنويع الاقتصادي

أولا: مؤشرات دالة على تواجد التنويع الاقتصادي

تعتبر هذه المؤشرات كأدلة على مستوى التنويع الاقتصادي، تتعلق أساسا بأداء الاقتصاد الكلي للدولة، و من أهمها ما يلي: [1]

***درجة التغير الهيكلي:** وهي النسبة المئوية لإسهام القطاعات النفطية مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى نمو و/أو تقلص إسهام هذه القطاعات عبر الزمن، ومن المفيد أيضاً قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع عند توفر البيانات .

* **درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار أسعار النفط:** ومن الواضح أن التنويع يفترض أن يحد من عدم الاستقرار على مرور الزمن

***تطور إيرادات النفط كنسبة من مجموع إيرادات الدولة:** ويعني وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية عبر الزمن .

* **تطور الصادرات غير النفطية وتكوينها:** حيث يدل الارتفاع المطرد للصادرات غير النفطية على زيادة التنويع الاقتصادي، إلا أن التغيرات قصيرة الأجل في هذا المؤشر قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته .

* **التوزيع القطاعي للقوى العاملة:** يعكس هذا المقياس ويعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي .

* **نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي:** وهو مؤشر هام في الدول النفطية، لأن التنويع الاقتصادي في هذه الدول يفترض نمو إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي .

* **توزع ملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص:** حيث يمكن الاستناد إلى هذا المؤشر لتقييم درجة نجاح برامج الخوصصة، ولاختبار وتعزيز صلاحية مؤشرات أخرى تظهر تغيرات إسهام القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي.

[1]- بللعما أسماء (2018)، مرجع سبق ذكره، ص 22

ثانياً: مؤشرات قياس درجة التنويع الاقتصادي:

إن المؤشرات السابقة تدل على مدى التنويع الاقتصادي في الدولة، إلا أنها لا تعطينا درجة التنويع الاقتصادي بدقة، وذلك لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنويع، ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنويع الاقتصادي سواء بين الدول المختلفة أو في نفس الدولة خلال فترات مختلفة، يجب الاعتماد على مؤشر وحيد يقيس مدى التنويع الاقتصادي، هناك مقياسين رئيسين من خلالهما يمكن معرفة درجة التنويع الاقتصادي، المقياس الأول هو مقياس هرفندل- هيرشمان (Hirshman-Herfindal)، والثاني هو مقياس فلاديمير كوسوف (Fladimur-Cossouv).[1]

1-2. مقياس هرفندل- هيرشمان (Hirshman-Herfindal) : هذا المقياس يحدد لنا مدى درجة التنويع الاقتصادي

في أي اقتصاد من خلال المعادلة التالية:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} (xi / x)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

حيث H.H: مؤشر هرفندل- هيرشمان، يأخذ القيمة (0) عندما يكون تنوعا كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة) في المتغير المدروس كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة)، و يأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع صفرا، و هي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط.

Xi: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i

X: الناتج المحلي الإجمالي PIB

N: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس).

[1]- ضيف أحمد، عزوز أحمد (2018)، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر و ألية تفعيله لتحقيق التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 24.

3 4. مقياس فلاديمير كوسوف: يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية: [1]

$$Cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} a_i \cdot b_i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} a_i^2} \cdot \sqrt{\sum_{i=1}^{n} b_i^2}}$$

حيث :

αi: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الاجمالي في فترة الأساس.

βi: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الاجمالي في فترة المقارنة.

Cos: مؤشر فلاديمير كوسوف حيث كلما أصبح قيمة cos=0 يعني ذلك حصول تغييرات هيكلية في الاقتصاد المعني، و على العكس في حال الابتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية.

المبحث الثالث : تجارب رائدة في التنويع الاقتصادي

إن قدرة الدولة على تنويع مصادر دخلها تتطلب تعديل أسلوب إدارة فوائضها أولاً، وتنمية قاعدة الموارد من حيث التأهيل والتدريب ورفع القدرات وادخال التقنيات الحديثة ثانياً، فالتنويع الاقتصادي في الدول ذات الوفرة بالموارد لاسيما النفطية منها، يعمل على معالجة عدد من القضايا التنموية وتفادي المخاطر الناجمة عن آثار لعنة الموارد .

يشكل تنويع الاقتصاد مهمة صعبة بالنسبة للدول المصدرة للنفط، فقليلة هي البلدان التي نجحت على مر التاريخ في تنويع نشاطها الاقتصادي والحد من اعتمادها على النفط، وتظهر تجربة النرويج في التنويع الاقتصادي، كإحدى أهم التجارب التي نجحت في تنويع اقتصادها، لذا ستتطرق الدراسة في هذا المبحث لمجموعة من التجارب التي خاضتها بعد الدول في سبيل تنويع اقتصادها .

المطلب الأول: تجربة النرويج في التنويع الاقتصادي

تمثل التجربة النرويجية أحد المحاور الهامة التي يجب الوقوف عندها لاستخلاص العبر، خاصة من قبل الدول النفطية التي تواجه تدهورا في ميزان مدفوعاتها، وارتفاع عجزها المالي كلما سجل برميل النفط تراجعاً ملموساً، فالنرويج أثبتت نجاحها

[1]- ضيف أحمد، عزوز أحمد (2018)، مرجع سبق ذكره ، ص24

في تحويل ثروتها النفطية الناضبة إلى أصول منتجة وفقاً لما تقتضيه متطلبات التنمية المستدامة والحفاظ على العدالة بين الأجيال[1]

تقع النرويج في الجزء الغربي و الشمالي من شبه الجزيرة الاسكندينافية ولها حدود مشتركة مع السويد وفنلندا و روسيا، وتبلغ مساحتها 323802 كلم، ومن الناحية السياسية كانت النرويج قبل بداية التنقيب عن النفط تتمتع بديمقراطية راسخة وجهاز حكومي متمكن وفعال، كما أهنا كانت وما زالت تعتبر بلدا ديمقراطيا و مسالم، تمتلك تقنية نامية ومتطورة ومستوى مرموق في الحياة الجامعية والبحوث وفي مختلف المجالات، أما اجتماعيا يتمتع سكانها بمستوى معيشي عال، كما تتوفر العناية الاجتماعية لكل المواطنين.[2]

تعتبر أكبر دولة مصدرة للنفط في أوروبا، و بحلول عام 1986 وإثر الهبوط الحاد في أسعار النفط، اتخذت الحكومة النرويجية باقتراح من البرلمان إيداع الإيرادات النفطية المحققة بصندوق خاص (صندوق سيادي للثروة) لتجنب الآثار السلبية لإيرادات الموارد الطبيعية.

أدار هذا الصندوق إيرادات القطاع النفطي على المدى الطويل، وساعد على تراكم الأصول المالية الحكومية للتعامل مع الالتزامات المالية المستقبلية الكبرى، و المتعلقة بالإنفاق في مجال التقاعد والشيخوخة، نظرا للتركيبة العمرية لسكان النرويج وطبيعة توزيع قوة العمل بني القطاع العام و الخاص، بلغت أصول الصندوق سنة 2018 حوالي تريليون دولار جاعلة منه الأكبر في العامل، ساهم الصندوق السيادي في نجاح التجربة النرويجية لإدارة النفط، ومكنها من الحصول على نمو اقتصادي مستقر رغم تذبذب العوائد النفطية، بخلاف الدول النفطية تتميز النرويج بمعدلات إنتاجية مرتفعة ومعدلات بطالة منخفضة.

*** استراتيجية التنويع الاقتصادي في النرويج**

تقوم استراتيجية التنويع الاقتصادي في النرويج أساساً على تنويع القاعدة الصناعية النفطية وتطويرها، حيث جعلت من هذه الصناعة قطاعاً رائدا ومحركاً للتنمية الوطنية الشاملة، وكان للحكومةً النرويجية دور كبير في نجاح تجربة التنويع

[1]- بللعما أسماء (2018)، مرجع سبق ذكره، ص 49

[2]- هواري أحلام، سدي علي (2019)، التنويع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط: مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، ص 224.

الاقتصادي بالاعتماد على الصناعة النفطية، تتلخص إستراتيجية النرويج لتحقيق التنويع الاقتصادي انطلاقاً من الصناعة النفطية في المحاور التالية :[1]

1. **التوافق السياسي حول إدارة النفط:** اتبعت النرويج سياسة واضحة المعالم حول إدارة موارد النفط حازت على إجماع سياسي، تجسدت في وثيقة الوصايا العشر حظيت بالاتفاق الجماعي في البرلمان النرويجي سنة 1971؛ ولعل أهم ما يميز هذا التوافق السياسي هو مبدأ السيطرة مع إتباع سياسة الإسراع على مهل، والتي فحواها مراعاة التوازن بين الرغبة في نمو عمليات النفط من جهة، والتأني من أجل تحاشي الصدمات المضرة بالاقتصاد من جهة أخرى.
2. **التعاون الفعال بين السلطات الحكومية والشركات العاملة:** يظهر هذا التعاون في مساهمة الحكومة النرويجية كمستثمر جنباً لجنب مع شركات النفط، و على هذا الأساس توصلت الصناعة إلى مشاريع مشتركة تشمل كثيرا من الشركات والسلطات الحكومية في بعض الأحيان.
3. **الاعتماد على العمالة المحلية:** على خلاف ما عليه الحال في العديد من الدول المصدرة للنفط لم تفتح النرويج سوق عملها للعمالة الأجنبية الرخيصة، وعوضاً عن ذلك عمدت إلى وضع سياسات تسهم في زيادة مساهمة العمالة المواطنة في سوق العمل وبخاصة الإناث بما يضمن إيجاد حل لمشكلة نقص العمالة .
4. **إدماج وربط قطاع النفط بالقطاعات الأخرى:** وذلك من خلال فرض اعتماد هذا القطاع (النفطي) في تأمين احتياجاته على إنتاج الشركات المحلية، كما فرضت النرويج على الشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط اعتمادا تاماً على العمالة المواطنة ومراكز البحث والجامعات النرويجية لحل مشكلاتها التقنية المرتبطة بعمليات التنقيب والإنتاج، و ألزمتها بالاعتماد على القطاعات النرويجية في كل ما يتعلق بعمليات التشغيل والصيانة.

المطلب الثاني: تجربة اندونيسيا في التنويع الاقتصادي

تقع اندونيسيا في جنوب شرق آسيا تضم 17508 جزيرة، تعد أول مصدر عاملي للفحم والنيكل، بلد مصدر للذهب والنحاس، وهي من أكرب منتجي ومصدري زيت النخيل، ثاني منتج للمطاط والقهوة وأدوات الصيد، كما تحوز لوحدها على 40 %من الاحتياطي العالمي للطاقة الحرارية، وتحتل الموارد الأولية (من بينها المحروقات) المراكز الأولى من قائمة المواد المصدرة، تدهور اقتصاد إندونيسيا بشدة في الستينات نتيجة لعدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي، عند سقوط نظام سوكارنو(1945-1967) خلف اقتصادا منهارا (معدل تضخمه السنوي 1000٪، عائدات التصدير منخفضة، انهيار البنية التحتية، إنتاجية في الحد الأدنى، و استثمار ضئيل)، قام النظام الجديد بتبني سياسات اقتصادية

[1]- بللعما أسماء (2018)، مرجع سبق ذكره، ص 50

تقشفية خفضت معدلات التضخم بسرعة واستقرت العملة وأعيد جدولة الديون الخارجية وتم جذب المساعدات والاستثمارات الخارجية، في حين بدأ الإصلاح السياسي والاقتصادي الفعلي سنة 1997، لترتفع نسبة النمو حوالي 6 % سنة 2000.[1]

حيث قامت بتشجيع الزراعة مقابل الثروة النفطية، وتخفيض التكاليف الداخلية لتشجيع تنويع الصادرات، بحيث تم استخدام عائدات النفط لتطوير موارد الغاز الطبيعي، لتصديره إلى اليابان، واستخدامها كمدخلات لإنتاج الأسمدة. وتم توزيع الأسمدة أبسعار مدعومة مما أدى إلى ارتفاع كبير للمردودية الزراعية. بالإضافة إلى ذلك تعززت الزراعة والاقتصاد الريفي بعدة برامج مجتمعية والتي مكنت من إنشاء بنية تحتية محلية كالمدارس والطرق، وقد شكلت البنية التحتية، خاصة في المناطق الريفية، ربع الاستثمارات العامة خلال الطفرة النفطية. تمكنت اندونيسيا من توفير زراعة قوية قادرة على تلبية حاجيات البلاد وبأسعار منخفضة. عند تراجع عائدات النفط في الثمانينات، تحولت اندونيسيا من إحلال الواردات لتشجيع الصادرات وتنويعها معتمدة في ذلك على تصنيع المنتجات كثيفة العمالة مستفيدة من الأجور المنخفضة. بخصوص سعر الصرف، قامت بتخفيض قيمة العملة الوطنية بالموازاة مع انهيار أسعار النفط. وقد تم تحرير السياسات التجارية تدريجيا مما ساهم في الحصول على المدخلات المستوردة بأسعار رخيصة. كما تم تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة ذو الصلة المباشرة بقطاع التصدير من جهة أخرى، عمدت اندونيسيا إلى إستراتيجية لترقية السياحة، التجارة والاستثمار تحت شعار "الكل معني"، وهذه أهم المجالات التي ركزت عليها لتعزيز التنويع الاقتصادي:

أ.تشجيع وتنشيط الصادرات: في هذا الشأن حددت السياسة التجارية الخارجية لإندونيسيا في مرحلة أولى امتدت بين 2015-2019 أهم أهدافها: بلوغ متوسط 6.11 % نمو سنوي في المنتجات خارج النفط و الغاز، بلوغ متوسط الصادرات 3 % من الناتج المحلي الخام، تحقيق نسبة 65 %كزيادة في حصص المنتجات الصناعية الموجهة للتصدير، أما من حيث تنويع الأسواق فقط وضعت اندونيسيا إستراتيجية مكونة من أربع أسس هي:

الحفاظ على أسواقها التجارية من خلال صيانة و تعزيز الصادرات في الأسواق المتوقعة، تحديد فرص التصدير الرئيسية، إنشاء أسواق جديدة عن طريق تعزيز الصادرات في الأسواق المتوقعة، تحديد فرص تصدير الخدمات و المنتجات المحتملة و تعزيز و تسيير التصدير و الاستيراد لدعم القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، كما تدعم هذه الإستراتيجية قطاع الخدمات كقطاع السياحة و المقاولة و البناء، وكذا قطاعات التوزيع و اللوجستيك و المالية لتسهيل التجارة و الإنتاجية الصناعية.

[1]- هواري أحلام، سدي علي (2019)، مرجع سبق ذكره ، ص 222.

ب.تحفيز وتشجيع الاستثمار الأجنبي: راهنت اندونيسيا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على استقرارها السياسي، حيث يتوفر الإطار القانوني لتشجيع الاستثمار من خلال المساواة بين المستثمر المحلي و الأجنبي، وتبسيط إجراءات ترخيص الاستثمار، تعديل قانون الاستثمار ملائمة لقطاع الأعمال، و توفير حوافز ضريبية للصناعات كثيفة العمالة والموجهة للتصدير حيث تركز على ثالث أولويات: هي تطوير البني التحتية، تعزيز الأمن الطاقوي، تعزيز الأمن الغذائي.

ت.قطاع السياحة: يمثل القطاع 5.9 %من الناتج المحلي الإجمالي كما يوظف 1 من 11 عامل، جذب القطاع 9 ملايين سائح سنة 2014 وحقق 250 مليون دولار عوائد، بينما نجحت ماليزيا في جذب 25 مليون سائح وهو ما تطمح إليه اندونيسيا في أفق 2025، وذلك بتطوير المرافق السياحية والخدمات الصحية، وتسهيل الحصول على التأشيرات والترويج لهذه الانجازات عرب القنوات العالمية.[1]

المطلب الثالث: تجربة السعودية في التنويع الاقتصادي

اعتمد أداء الاقتصاد السعودي على استخراج النفط وتصديره لسنوات طويلة، حيث تعد الإيرادات النفطية عماد الموازنة العامة، وركيزة الصادرات ومحرك النشاط والنمو الاقتصادي، لذلك استحوذ هدف التنويع على اهتمام الاقتصاديين في المملكة العربية السعودية منذ اعتمادها على التخطيط منهجاً لإدارة الاقتصاد.

***الخطوات المتبعة في المملكة السعودية نحو التنويع الاقتصادي**

يمكن تلخيص أهم الخطوات التي اعتمدتها المملكة العربية السعودية بهدف تنويع قاعدتها الإنتاجية في الآتي: [2]

- تركيز خطط التنمية المتعاقبة والسياسات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية على تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط؛

- فتح المجال للاستثمار الأجنبي وكذا المحلي على مصرعيه، وذلك بزيادة مشاركة القطا ع الخاص في النمو الاقتصادي لمختلف القطاعات (مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء وشركات الطيران، والخدمات البريدية والسكك الحديدة والمدن الصناعية وخدمات الموانئ ومرافق المياه والاستثمار) ؛

[1]- هواري أحلام، سدي علي (2019)، مرجع سبق ذكره، ص223.

[2]- فاطمة حسن، سلمى داود (2017)، واقع ومعوقات التنوع الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية (دراسة تحليلية لأثر الإنفاق العام على تنوع الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة للفترة 1995-2015 مقارنة بتجارب دولتي ماليزيا والإمارات العربية المتحدة)، ورقة بحثية قدمت في إطار المؤتمر السنوي لجمعية الاقتصاد السعودية، اللقاء السنوي التاسع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية، ص 45.

– توسيع القاعدة الصناعية بإنشاء وتطوير العديد من المدن الصناعية في مختلف مناطق المملكة، وتزويدها بكافة الخدمات والمرافق، إضافة لإنشاء الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية عام 2001، كهيئة مستقلة للإشراف على إنشاء وإدارة المدن الصناعية؛

– التركيز بشكل رئيسي على مجموعة واسعة من القطاعات ذات الأهمية الإستراتيجية وهي: النقل والاتصالات والطاقة والخدمات المالية.

– الخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص: اعتمدت السعودية برامج الخصخصة بهدف تمكين القطاع الخاص من القيام بدور قيادي في عن النفط.

– إعداد خطط مستقبلية للتنويع: تستمر جهود المملكة العربية السعودية نحو تنويع قاعدتها الإنتاجية، فقد عملت حكومة المملكة على إعداد خطة تنمية للأعوام 2015 –2019 ،حيث يتم التركيز من خلالها على إستراتيجية التنويع التي تعتمد على خمسة مجموعات صناعية حيوية وهي: السيارات والأجهزة المنزلية والبلاستيك والتعبئة والتغليف والمعادن ومعالجة المعادن، والطاقة الشمسية؛ وتهدف الحكومة من الاستثمارات المتزايدة في مجالات هذه القطاعات إلى توسيع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الواردات، وكذا خلق فرص عمل.

وقد شهدت المملكة بعض التحسن في مؤشرات التنويع الاقتصادي في الخمس سنوات الأخيرة (2019/2015)، وهذا ما يتضح لنا من خلال ما يلي :[1]

الجدول رقم 01: نسبة الصادرات غير النفطية السعودية إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

السنة	الصادرات غير النفطية		الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي		نسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي %
	مليون ريال	التغير النسبي %	مليون ريال	التغير النسبي %	
2015	189.901	-12.5	1.767.847	+9.4	10.7
2016	177.694	-6.4	1.797.135	+1.7	9.9
2017	193.479	+8.9	1.823.518	+1.5	10.6
2018	235.458	+21.7	1.928.923	+5.8	12.2
2019	240.525	-4.7	2.105.231	+6.0	10.8

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء https://www.stats.gov.sa/

بلغت قيمة الصادرات غير النفطية من المملكة العربية السعودية (235.5) مليار ريال وشكلت (12.2%) من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في عام 2018، مقارنة (10.6%) في العام السابق، ويعود الارتفاع في النسبة إلى الارتفاع العالي في الصادرات غير النفطية بنسبة (21.7%) عن الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة (5.8%) خلال تلك الفترة.

بلغت قيمة الصادرات غير النفطية من المملكة العربية السعودية (240.525) مليار ريال وشكلت (10.8%) من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في 2019، مقارنة مع (12.2%) في 2018، ويعود الانخفاض في النسبة إلى انخفاض الصادرات غير النفطية (4.7%) و إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي(6.0%) خلال هذه الفترة.

[1]- محمد مسعودي (2018)، مرجع سبق ذكره، ص 234

خاتمة الفصل

تستخلص الدراسة بعد التطرق لمختلف الجوانب الملمة بالتنويع الاقتصادي في هذا الفصل، أن التنويع الاقتصادي عملية طويلة الأمد تستمر على مدى سنوات وتعتمد على وضع مناهج وسياسات متوازنة للتنمية، وفق إصلاحات واستثمارات هامة ومتنوعة في الأشخاص والمؤسسات والبنية التحتية والتجارة الخارجية، تهدف للتخلص من أحادية الاقتصاد ومساوئها والتحرر من التبعية لمورد واحد وأسعاره في الأسواق الخارجية، لذا نرى أن جل التركيز ينبغي أن يوجه إلى إشكالية الفوائض وسبيل إدارتها؛ وإشكالية الموارد وتوظيفها، ذلك أنهما يعتبران العائق الحقيقي الذي يحول دون إمكانية إحلال بدائل حقيقية بوصفها مصادر للدخل في المستقبل .

فالتحدي الأكبر بالنسبة للاقتصاديات النفطية، يتمثل في مدى الحكمة في استخدام الثروة النفطية، دون تبديد الإيرادات، فالنفط قابل للنفاذ ومن المحتمل أن تنضب الإيرادات النفطية في مرحلة ما، ولهذا فإنه من الضروري تركيز الجهود حول تنويع الاقتصاد، من خلال وضع خطط وبرامج مكثفة لاستغلال المزايا المتاحة لتنوع الهيكل الاقتصادي وتحقيق تنمية مستمرة، وتقليص حجم المخاطر المترتبة عن الاعتماد على مورد اقتصادي وحيد، وهذا ما نجحت فيه بعض الدول التي انتهجت استراتيجيات التنويع الاقتصاد كالنرويج مثلاً.

تبقى التجارب الناجحة في التنويع الاقتصادي على غرار النرويج، اندونيسيا و السعودية، بمثابة دروس يمكن أن تستفيد منها الدول التي تسعى لتنويع اقتصادها.

الفصل الثاني

التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان العربية المصدرة للنفط

مقدمة الفصل

يعد التنويع الاقتصادي من منظور التنمية المستدامة كضمان للاستقرار الإقتصادي على المدى الطويل، بإعتبار أنه عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية من خلال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات. حيث أنه لا يعني بالضرورة زيادة المخرجات فقط ولكنه يعزز استقرار الإقتصادات من خلال تنويع قاعدتها الاقتصادية، كما ينظر إليه من هذه الزاوية، بإعتباره لديه القدرة على تعزيز مقدرة الاقتصاد على التكيف وضمان الآفاق على المدى الطويل في مواجهة نضوب الموارد الطبيعية الأساسية والتقلبات الاقتصادية تحت ضغط المنافسة لاسيما في مرحلة العولمة المعاصرة، كما أن التنويع الاقتصادي لديه الميل لتلبية الإحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة، وفتح مجالات متنوعة من النشاط الاقتصادي الذي يتسع لفئات واسعة من الناس، كما أنه يعمل أيضاً على توسيع قدرة البيئة على تلبية إحتياجات الناس من خلال تحسين التكنولوجيا، التنظيم الاجتماعي، وتنوع مجالات النشاط الاقتصادي وليس على إستغلال جانب واحد من الموارد الطبيعية المهددة بالانقراض والتدهور البيئي، كما أنه (أي التنويع)، يؤسس لإقتصاد قائم على الوفرة وتأمين العدالة ضمن و بين الأجيال على حد سواء.

و قد قسمنا الفصل إلى 3 مباحث كالتالي:

المبحث الأول: التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التنمية المستدامة

المبحث الثالث: دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة

المبحث الأول: التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط

تواجه الدول العربية المصدرة للنفط تحديات اقتصادية كبيرة ناجمة عن اعتماد اقتصادياتها على استغلال المورد الطبيعي المتمثل في النفط، وذلك في ظل ما تتميز به أسعار النفط من تقلبات حادة، ومن صدمات نفطية متكررة، ولتجنب الآثار السلبية للتقلبات المحتملة في أسعار النفط، توجب على الدول العربية المصدرة للنفط تبني سياسات جادة لتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية غير المستقرة، لذا تزايدت أهمية التوجه نحو التنويع الاقتصادي أساسيا في هاته الدول.

المطلب الأول: واقع و سياق التنويع الاقتصادي في البلدان العربية المصدرة للنفط

من الضروري الإشارة إلى حدوث تحولات اقتصادية و اجتماعية كبيرة خلال العقود الثلاثة الماضية في اقتصاديات الدول العربية النفطية لبناء البنية التحتية، و خلق فرص العمل و تحسين المؤشرات الاجتماعية، و على الرغم من استمرار الدور المسيطر للنفط، تسير اقتصاديات هذه المجموعة من الدول في اتجاه أكثر تنوعا من خلال زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي و تغير هيكل اقتصادياتها، و تكوين صادراتها نحو مزيد من التنوع، حيث شهد العقدان الأخيران ظهور النشاط الصناعي و المالي و التأمين، و كذا التجارة و السياحة و النقل و الاتصالات كمساهمين رئيسيين في الناتج المحلي الإجمالي، و يمكن إجمالا الاستناد إلى مجموعة من المقاييس و المؤشرات لتقييم نجاح سياسات التنويع و تقدمها و المتمثلة في مايلي: [1]

- معدل و درجة التغير الهيكلي، و التي تدل عليها النسبة المئوية لمساهمة القطاعات النفطية مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى نمو أو تقلص مساهمة هذه القطاعات مع الزمن.
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي و علاقتها بعدم استقرار سعر النفط.
- تطور إيرادات النفط كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنويع في الدول العربية النفطية هو تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، و من المؤشرات المفيدة الأخرى وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الأيام، إذ إن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات الغير نفطية .

[1] – بلقلة براهيم (2018)، واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط و متطلبات تفعيله، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 08، العدد01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 59.

- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، و العناصر المكونة لها، و بصورة عامة يدل الارتفاع المطرد للصادرات الغير نفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي، على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مظللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط و صادراته.
- تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع، و من الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس أو يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.
- المساهمة النسبية للقطاعية العام و الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، و ذلك لأن التنويع الاقتصادي في هذه البلدان يعني ضمنيا نمو مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.

فالتنويع الاقتصادي مسألة محورية في استراتيجيات التنمية البلدان النفطية لبناء اقتصاد مستقبل غير نفطي، ومع ذلك التنويع الاقتصادي لا يمثل إستراتيجية جديدة في دول العربية المصدرة للنفط، فلقد كان دائما حاضرا في جدول الأعمال السياسي منذ أن أصبح النفط والغاز المصدر الرئيسي والوحيد تقريبا للدخل في هذه البلدان قبل نحو نصف قرن، غير أنه لغاية السنوات الأخيرة، دفعت خطط التنمية في هذه البلدان دفعت ضريبة كلامية فقط بشأن هذه الأهداف عوضا عن وضع وتنفيذ استراتيجيات واضحة لتحقيق إستراتيجية التنويع.

المطلب الثاني: سياسات التنويع الاقتصادي في البلدان العربية المصدرة للنفط

يعد التنويع التحدي الأكبر في البلدان النفطية، بما يحتم عليها مواصلة بذل الجهود الكفيلة للخروج من لعنة الموارد (النفط) وآثارها العكسية، وفيما يلي جدول يلخص السياسات الرئيسية لتعزيز التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط والذي يمثل حوصلة للسياسات الكلية المطلوب إتباعها، بالرغم من تنوع البلدان العربية من حيث الحجم، التركيبة السكانية، الثروة والهيكل الاقتصادي فإن هذه السياسات وسلسلة الإصلاحات تحتاج إلى أن تكون متناسبة حسب الظروف والقدرات النفطية لكل بلد، والاستفادة من التوصيات الأكثر ملاءمة لكل حالة.[1]

[1]- باهي موسى، روابنية كمال (2016)، مرجع سبق ذكره، ص17.

سياسات الاقتصاد الكلي كشرط مسبق للتنويع الاقتصادي
• تطوير إطار جبائي قوي، استنادا إلى قاعدة ضريبية للمساعدة على تحقيق الأهداف المالية. • تأكد من أن استخدام إيرادات النفط تضبطه قواعد واضحة وشفافة. • تحسين إدارة السيولة بما في ذلك التنبؤ لسيولة وعمليات سوق ما بين البنوك. • وضع أطر تنظيمية وإشرافية واحترازية قوية لتعزيز صلابة القطاع المالي ضد تقلبات أسعار النفط. • تقوية سعر الصرف الفعلي الحقيقي والتقييم الفعلي له.
الإطار التنظيمي والمؤسساتي لموصلة نمو القطاع الخاص
• تبسيط البيروقراطية الحكومية. • تقليل العوائق التنظيمية التي تحد من المنافسة، وضبط قوانين سياسة المنافسة و متابعة تنفيذها. • تعزيز زيادة التكامل التجاري • مراجعة لوائح العمل لتعزيز مرونة سوق العمل عند الحاجة (كتبسيط اللوائح وتسهيل حل النزاعات العمالية، ووضع حوافز لمشاركة أقوى للمرأة في القوى العاملة)، وتعزيز ظروف عمل أفضل. • خفض الإقراض الموجه وتطوير أسواق الأوراق المالية المحلية لزيادة فرص الحصول على التمويل • تحسين أدوات تقييم الدائن وتوفير البنية التحتية وضمان حقوق الدائنين لتعزيز الوصول إلى الائتمان، وخاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
القطاع العام كمحفز لنمو القطاع الخاص
• تقليل حجم قوة العمل العامة من خلال تحسين الأجور في القطاع الخاص للموظفين المؤهلين • زيادة الإنفاق العام على التعليم إذا كان منخفضا • تحسين نوعية التعليم، بما في ذلك توجيه التعليم والتدريب المهني نحو المهارات التي يحتاجها القطاع الخاص. • تقديم / تحسين برامج التأمين ضد البطالة لضمان حصول العاطلين عن العمل على الحد الأدنى من الدخل وتكون لديهم حوافز مناسبة للبحث عن عمل. • الاستثمار في البنية التحتية من خلال زيادة كفاءة الاستثمار العام. • تعزيز عمليات الشراء عن طريق عروض المزادات(المناقصات) وبحث جدوى المشروعات.
السير نحو اقتصاد أكثر تنوعا

- تحسين مناخ للاستثمار الأجنبي المباشر بما في ذلك الصناعة غير النفطية، من خلال تخفيض شروط الإعتماد (الدخول)، وخلق وسطاء ترويج الاستثمار وتبسيط الهياكل الضريبية.
- تعزيز تعميق التكامل في سلاسل القيمة العالمية من خلال تعزيز الكفاءة في الإنتاج، وتعزيز جودة الإدارية وتحسين القدرة التكنولوجية وضمان القدرة التنافسية للأجور.
- دعم التنويع الأفقي من خلال تعزيز توزيع عائدات النفط الحكومية بطريقة تقلل من تكاليف الإنتاج في قطاعات جديدة ورفع الكفاءات مع تشجيع دخول المستثمرين الجدد.
- تعزيز التنويع الرأسي (العمودي) في القطاعات القائمة من خلال التركيز على الانتقال إلى منتجات ذات قيمة مضافة أعلى في الصناعات المعدنية والكيماوية.
- تعزيز القدرة التنافسية في سوق العمل من خلال التركيز بشكل أكبر على نمو الأجور بما يتماشى مع الإنتاجية.

Source : IMF, STAFF April 2016 , « Economic diversification in Oil – Exporting countries » , Annual Meeting of Arab Ministers of Finance, Manama, Bahrain,P05.

المطلب الثالث: أفاق إستراتيجية التنويع الاقتصادي و سبل تجسيدها

إن نظرة سريعة على الواقع الاقتصادي العربي، تكشف لنا حقيقة أن معظم هذه الدول تعتمد بشكل رئيسي في دخلها القومي على إنتاج سلعة وواحدة أو عدد محدود من السلع، وهذه السمة من شأنها تجعل هذه الإقتصادات عرضة للتقلبات والآثار على مستوى الاقتصاد المحلي، سواء منه ما يتعلق بالدخل المتولد من إنتاج هذه السلع أو اعتماد عدد آخر من القطاعات الاقتصادية على إنتاجها، ومما لا شك فيه أن تغيير هذا الواقع في فترة قصيرة نسبياً أمراً غير ممكن، بل يتطلب الأمر تبني إستراتيجية اقتصادية تأخذ بعين الإعتبار هذا الواقع تكون منطلقا لتوجه عربي لتنويع مصادر الدخل بحيث تعمل على تفادي الإختلال الهيكلي في الاقتصاد العربي، وتجنب في الوقت ذاته ما قد ينشأ عن ذلك من إختناقات عديدة، وهذا يقتضي استغلال كافة الإمكانيات المتاحة، سواء منها الطبيعية أو المكتسبة (كالمعادن والنفط والتكنولوجيا والمهارات) بالإضافة إلى السياسات ناجعة من شأنها ضمان التدفقات الحقيقية والمالية (كالإستثمار، التجارة، الأعمال الحرة.).

من أهم الدروس المستفادة من التجارب الرائدة في التنويع (التي سبق عرضها) سيما البلدان المنتجة والمصدرة للنفط الإدارة الجيدة الموارد النفطية، في صورة العوائد غير المتوقعة للنفط مستقبلا يمكن أن تنعكس عكسيا ليس فقط الجيل الحالي، بل أيضا تضر لأجيال المستقبلية أيضا، والعلاج المناسب يجب أن يأخذ في اعتباره السمتين الأساسيتين للنفط

وهما عدم قابلية للتجدد وتقلب أسعاره، فالنفط كمورد تنموي (سلعة أو عوائد مالية) يعد أمرا حيوي للتنويع الاقتصادي والقدرة على الدفع لنمو الطويل الأجل.[1]

1. إدارة ثروة النفط والغاز لأغراض التنويع الاقتصادي: تتمحور إستراتيجية التنويع الاقتصادي في البلدان الغنية لموارد ولاسيما النفطية، إتباع جملة من التدابير التي تستهدف الخروج من التبعية للنفط وجعل هذا المورد الناضب وسيلة للتحقيق التنمية المستدامة بعادها المتكاملة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فمن المنطقي أن سياسة التنويع في البداية مبنية على أساس استخدام الأموال والإيرادات المتأتية من النفط أو الغاز الطبيعي في تحقيق التنويع الاقتصادي بمستوياته الإنتاجية، السوقية والمكانية والقطاعية وتتلخص المحددات الأساسية لهذه الإستراتيجية في الشكل الموالي.

الشكل رقم (02): مصادر استخدام النفط و الغاز في التنويع الاقتصادي

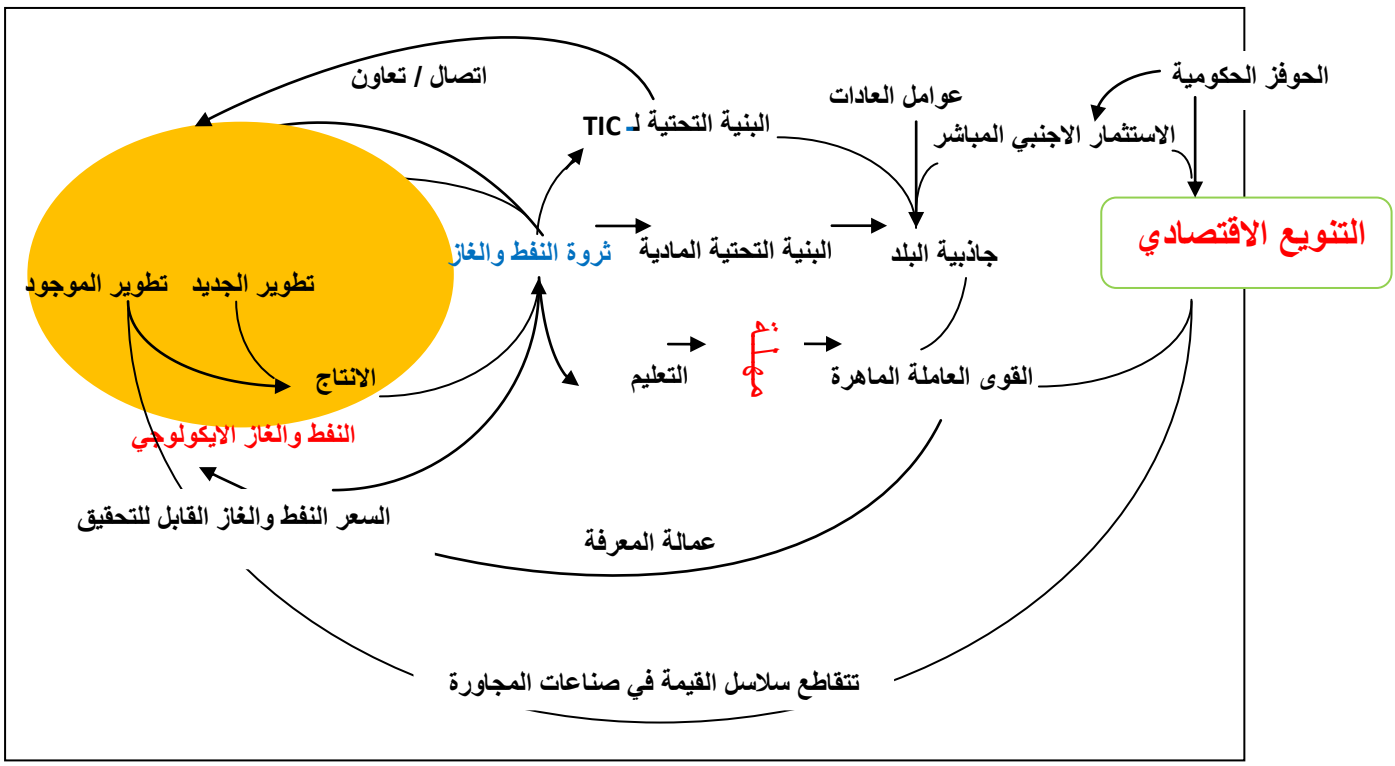

Source: Tony Wood ,2007 "The Natural Wealth of Nations: Transformation of Oil- and Gas -Producing Economie", Cisco Internet Business Solutions Group (IBSG), p-09

[1]- باهي موسى، روابنية كمال (2016)، مرجع سبق ذكره، ص 18.

وبما أن معظم احتياطيات النفط والغاز في العالم تقع في الاقتصاديات النامية ومنها العربية خصوصا فإن هذه إستراتيجية ترتكز على إستغلال هذه الفرص من خلال زيادة الاستثمار وتطوير التقنيات والبني التحتية التي تمكنها من استغلال الثروات المعدنية بكفاءة، في نفس الوقت يوفر ذلك فرصة لجهود التنويع الاقتصادي، كما أن إنشاء وإدارة النظم الإيكولوجية في سياق التنمية المستدامة أمر بالغ الأهمية لنجاح هذه الجهود، وتجسيد ذلك يتطلب التعاون بين القطاع الخاص والحكومة، والمؤسسات البحثية والتعليمية، وإنشاء ثقافة الابتكار والإبداع، وهذا بدوره يتطلب التواصل بين قطاعات الصناعة والنظم الإيكولوجية، وتعزيز تبادل المعارف والأفكار، وتشجيع الابتكار، ولتحقيق ذلك لا بد من الاستثمار في البنية التحتية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القوية قابلة للقياس للإنشاء والحفاظ على الترابط و التنسيق التعاون بين جميع القطاعات من النظام البيئي للنفط والغاز، من خلال دعم مجال الاتصال بين قطاع شركات النفط والغاز وقي القطاعات، والبنية التحتية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضا وتمكين صناعة النفط والغاز لاستغلال الاحتياطيات كبر قدر من الفعالية والوصول المعرفة المتزايدة، وتلعب التكنولوجيا دورا محور حاليا وهي قادرة على الخلق في أي مكان و في دعم الروابط بين الأفراد والمنظمات التي لم تكن ممكنة من قبل، و هذا يسمح لتعاون و لتسريع في اتخاذ القرارات حول القضايا الإستراتيجية وفي الوقت الحقيقي، وفي تلافي الحالات الحرجة.[1]

2 .إتباع نمط تنويع اقتصادي خاص لبلدان العربية المصدرة للنفط: كانت بداية التنويع الاقتصادي في البلدان المتقدمة من خلال عملية التحول الهيكلي المرحلي في نصيب القطاعات المكونة للنتاج الإجمالي والتوظيف، حيث شهدت قطاعات التصنيع والخدمات نموا كبيرا، وفي مرحلة لاحقة، حدث تراجع في نصيب الصناعة، وانتقل العمالة والدخل الكبير لقطاع الخدمات، غير أن البيئة العالمية اليوم لمثل هذا التحول أصبحت أكثر تعقيدا وتختلف شروطها وظروفها، سيما للبلدان العربية المصدرة للنفط، وهذا ما يؤشر على ضرورة تبني إستراتيجية أو نمط خاص لتعزيز التنويع الإقتصاد يتمكن صانعي السياسة من إتباعها للمساعدة في نمو قطاعات جديدة في الدول العربية المصدرة للنفط، وتكون مستخلصة من الأمثلة عن بلدان أخرى، من ذلك دعم التنويع الأفقي والرأسي، ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع غير النفطي الذي يمكن أن يقوم به في سبيل تعزيز النمو الاقتصادي أكثر.[2]

أ. تطوير استراتيجيات التنويع الأفقي والرأسي: تعتبر الدول العربية المصدرة للنفط في المراحل الأولى من التنويع الاقتصادي، وهذا ما يدل على انخفاض مستوى التنوع الاقتصادي و على عكس نتائج الدراسة الشهيرة من طرف (Wacziarg and Imbs,2003)، فإن الدول العربية المصدرة للنفط معظمها من الاقتصادات ذات الدخل

[1]- باهي موسى، روابنية كمال (2016)، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[2]- نفس المرجع السابق، ص 20.

المرتفع واقعيا، ولكنها تقع خارج منحنى المقارنة مع بلدان أخرى على مستوى هذا المؤشر، وبالتالي فإن التنويع العمودي لابد أن يرتكز على القطاعات التي تتمتع فيها الدول بميزة نسبية آنية ومباشرة نظرا لصعوبة تنمية وتعزيز كل قطاعات في نفس الوقت مقابل انجذاب نحو القطاعات غير المتداولة التي تنشأ نتيجة ارتفاع الطلب المحلي الذي تغديه عائدات النفط الممول من خلال الإنفاق العام، بالمقابل فأن إمكانية تجسيد التنويع العمودي في معظم الدول العربية المصدرة للنفط كبيرة، فعلى سبيل المثال في الجزائر، تتألف صادرات النفط بشكل رئيسي من النفط الخام والغاز، حيث أن قيمة الصادرات من المنتجات المكررة والمشتقات الهيدروكربونية ضئيلة، مما يؤشر على أن إمكانيات التكامل الرأسي لنسبة للمنتجات ذات قيمة مضافة الأعلى في الصناعات المعدنية والكيماوية عالية، وبالتالي هذه الإستراتيجية يمكن أن تنجح في توليد مصادر جديدة للنمو والتوظيف، غير أنها لن تساعد بشكل كبير في الحد من الاعتماد على النفط وبالتالي قابلية التعرض للتقلب ونضوب مصادر من الإيرادات، بالمقابل إستراتيجية التنويع الأفقي تتطلب توسيع الأنشطة خارج تلك القطاع النفط والغاز، من خلال نشاطات لا ترتبط لضرورة ببعضها البعض، وبالأخص النفط، ونظرا توفر إمكانية توطين التكنولوجيات الجديدة وفورات الحجم، يمكن للشركات الاستفادة من أوجه التعاون المتبادل والتنويع، كما أن التنويع الأفقي من شأنه أيضا أن يتأثر بكيفية اختيار الحكومات إنفاق عائدات النفط، حيث أن الإنفاق الذي يخفض من تكاليف الإنتاج في قطاعات جديدة ويرفع كفاءات، من شأنه أن يشجع دخول المستثمرين بقدرات ومعارف جديدة. وعليه فإن إمكانية التنويع الأفقي تعد كبيرة في العديد من الدول العربية المصدرة للنفط، ففي الجزائر على سبيل المثال، قطاع الصناعات الزراعية والسياحة مجالين ذوات إمكانيات ضخمة على الأرجح غير مستغلة، حيث طريقة تراجع العائدات أقل من الدول المجاورة.[1]

ب. التكامل مع سلاسل القيمة المضافة العالمية: سلاسل القيمة العالمية تمثل آلية إضافية تمكن الشركات في البلدان العربية المصدرة للنفط من الوصول إلى السوق والتقنيات العالمية، فهناك مجالا للاندماج في شبكات سلاسل التوريد والتخصص في مراحل معينة من إنتاج السلع الاقتصادية المعقدة، بيد أن العديد من الاقتصاديات العربية المصدرة للنفط لا تزال تجد نفسها في بداية عملية الاندماج في سلاسل القيمة العالمية. حيث قيمة الصادرات يهيمن عليها النفط، و لا تزال حصة قيمة المضافة الأجنبية في صادرات منخفضة بشكل ملحوظ، وعلاوة على ذلك فإن عمق التكامل في سلاسل القيمة العالمية و / أو السرعة التي تنضم بها الدول المصدرة للنفط في شبكات سلاسل التوريد قليلة نسبيا (صادرات النفط والغاز أكثر من 25 % من إجمالي الصادرات)، والمزيد تكامل مع سلاسل القيمة المضافة العالمية

[1]- باهي موسى، رواينية كمال (2016)، مرجع سبق ذكره، ص 21.

يتطلب الاستغلال العميق للميزة النسبية بما في ذلك الموقع الجغرافي وكثافة اليد العاملة، والتحسن في القدرة التكنولوجية، وزيادة الكفاءة في الإنتاج والمهارات التقنية والإدارية العليا، والأجور التنافسية.[1]

ت. جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع غير النفطي: إن عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) نحو القطاع غير النفطي يؤدي إلى إنشاء قاعدة عريضة للنمو الاقتصادي، ويعتبر قطاع النفط والغاز المستفيد الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر في معظم البلدان العربية المصدرة للنفط، في عمان على سبيل المثال نحو 50 % من الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط، و بما أن قواعد التصنيع وتصدير الخدمات مازالت محدودة في كثير من هذه البلدان، فإن التخصص والدخول في شريحة معينة من سلسلة الإنتاج العالمية يمكن من الإستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحسين جودة الصادرات والنوعية، وتسريع التكنولوجيا و تحويل المعرفة، وعلى وجه التحديد من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل رقم (03): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمية في البلدان العربية المصدرة للنفط

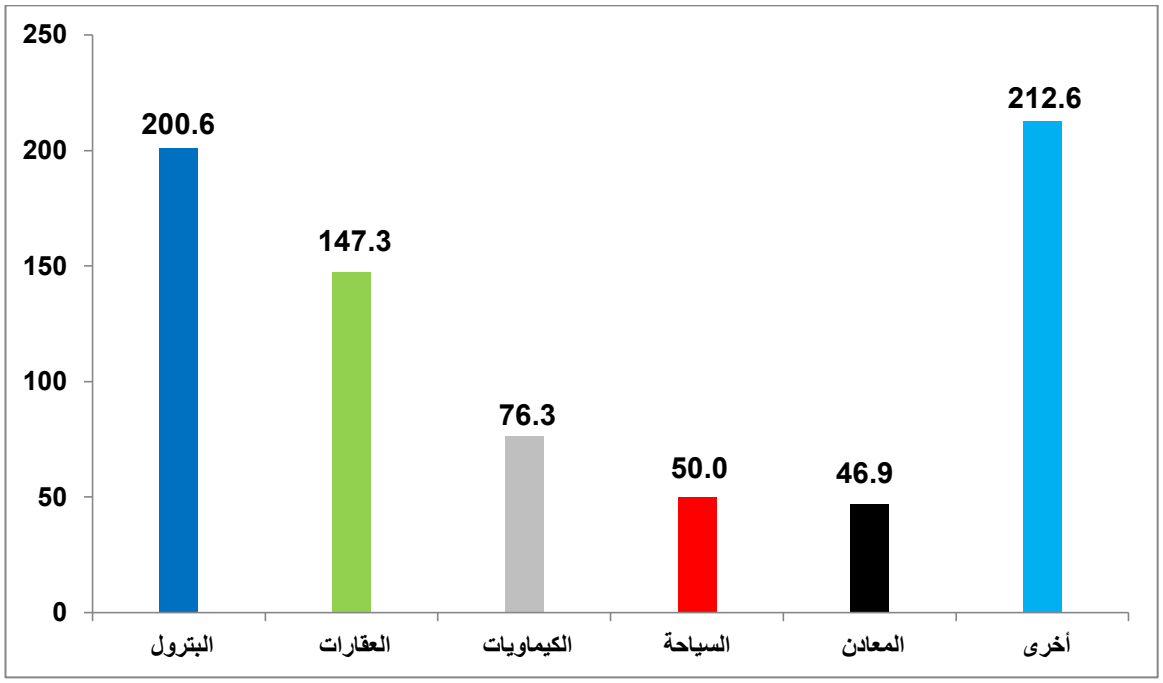

المصدر: تقرير العربي للاستثمار و شركة ضمان ائتمان الصادرات، و حسابات خبراء صندوق النقد الدولي، 2015، ص165.

[1]- باهي موسى، رواينية كمال (2016)، مرجع سبق ذكره، ص 21.

إن تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي في صناعات غير النفطية قد ينطوي على تخفيض شروط الدخول، و خلق وسطاء ترويج الاستثمار، وتبسيط الهياكل الضريبية، على سبيل المثال، فإن بعض البلدان تفرض شرط الملكية المحلية على الأغلبية وهذا يشكل رادعا كبيرا للاستثمار الأجنبي المباشر، ينبغي القضاء عليه أو على الأقل اقتصاره على القطاعات الإستراتيجية فقط.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التنمية المستدامة

ساعد ظهور مفهوم التنمية المستدامة في ضمان تحقيق التنمية الاقتصادية بمفهومها التقليدي وفي نفس الوقت ضمان العدالة وحماية البيئة، فمكنت التنمية المستدامة بذلك من إشراك ثلاث مجالات وهي الاقتصاد والمجتمع والبيئة. وبالتالي تمكنت من الإجابة على تساؤل رئيسي يكمن في: كيف يتم تحقيق النمو الذي يراعي البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ويحقق العدالة المنشودة بين أفراد المجتمع الواحد أو بين دول الشمال والجنوب.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

لقد ظهر مصطلح التنمية المستدامة وأخذ اهتماما كبيرا بعد ظهور تقرير لجنة برودتلاند Brudtland الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987، حيث تمت صياغة تعريف للتنمية المستدامة على أنها:" التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم".

1 – التطور التاريخي للتنمية المستدامة

كانت كل المؤشرات منذ سبعينيات القرن العشرين تدل على أن التنمية لابد من أن تغير من نهجها بالشكل الذي يتماشى مع حاجات السكان ومحيطهم البيئي، ففي عام 1972 في نادي روما قدمت دراسة بعنوان " حدود النمو " تم توضيح مستقبل العالم فيها استنادا إلى المعطيات الاقتصادية والبيئية آنذاك حيث أشارت إلى التفاعلات بين السكان والإنتاج الصناعي والخدمات، توفير الغذاء ، تحديات التلوث ، نفاذ الموارد الطبيعية وخلصت إلى أنه إذا استمر الوضع في العالم بنفس الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية السائدة فان ذلك سيؤدي خلال قرن من الزمان إلى استنزاف شبه كامل للموارد الطبيعية، كما سينتج عنه تدمير للبيئة نتيجة للتلوث والدمار البيئي.[1]

[1]– ديب كمال (2015)، أساسيات التنمية المستدامة، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، ص 18.

ومع بداية الثمانينات بدأ العالم برمته يشتكي من مشاكل بيئية خطيرة أصبحت تهدد الوجود البشري على الأرض بسبب إهمال التنمية للجوانب البيئية طويلة ماضية.[1]

2 – تعريف التنمية المستدامة

إتفق العديد من دول العالم بمناسبة إنعقاد مؤتمر الأرض سنة 1992 في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية على تعريف التنمية المستدامة بأنها:" تنمية توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية فتنشأ دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاثة، فعالة من الناحية الاقتصادية، عادلة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية، إنها التنمية التي تحترم الموارد الطبيعية والنظم البيئية وتدعم الحياة على الأرض وتضمن الناحية الاقتصادية دون إهمال الهدف الاجتماعي الذي يتجلى في مكافحة الفقر والبطالة وعدم المساواة والبحث عن العدالة".[2]

وقد قدم المشرع الجزائري تعريفا للتنمية المستدامة حيث جاء في المادة 04 من الباب الأول من القانون رقم03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى 1424 هـ الموافق لـ 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على أنها : " التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة أي إدراج البعد البيئي في اطار تنمية تتضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة و الأجيال المستقبلية".[3]

وقد إختلفت تعاريف التنمية المستدامة بعدها باختلاف الزاوية التي ينظر منها إليها :[4]

– فمن الناحية الاقتصادية تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض إستهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول النامية فهي تعني توظيف الموارد من أجل الحد من الفقر وتحسين الإطار المعيشي للفرد.

– أما من الناحية الاجتماعية فإن التنمية المستدامة تعني السعي إلى تحقيق استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية.

---

[1]– ماجدة أبو زنط (2007)، التنمية المستدامة: فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها، دار الصفا للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ص 19.

[2]- ريد ديب، سليمان مهنا (2009)، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، الجمهورية العربية السورية، المجلد25، العدد 01، جامعة دمشق، سوريا، ص.489.

[3]– العربي حجام (2019)، التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم و المعوقات، مجلة أبحاث و دراسات التنمية، المجلد 06، العدد 02، جامعة الشادلي بن جديد، الطارف، ص 127.

[4]– حسونة عبد الغني (2012)، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في قانون الأعمال، جامعة بسكرة، الجزائر ،ص.ص.23–24.

– وبخصوص الجانب البيئي فتعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل والعقلاني للأراضي الزراعية والموارد المائية.

– وأما على الصعيد التكنولوجي فتعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة.

و تعرف التنمية المستدامة على أنها: " العمليات المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بطريقة سريعة و متواصلة ضمن خطط مدروسة و في فترات زمنية معينة، و تخضع للإرادة البشرية و تحتاج إلى دفعة قوية تفرزها قدرات إنسانية بإمكانها إخراج المجتمع من حالة السبات إلى حالة الحركة و التقدم، منا أنها تتطلب حكا تسير نحوه إلى الأفضل".

3 – خصائص التنمية المستدامة

تتميز التنمية المستدامة بجملة من الخصائص يمكن تلخيصها في الآتي:[1]

– هي تنمية يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات؛

– هي تنمية تراعى تلبية الاحتياجات القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض؛

– هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية؛

– و هي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباتها الأساسية كالهواء، والماء مثلا، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلا، لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، كما تشترط أيضا الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى، والكبرى في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها انتقال الموارد والعناصر وتنقيتها بما يضمن استمرار الحياة؛

– هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، و يجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.

[1] – الجودي صاطوري (2016)، التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع و التحديات، مجلة الباحث، المجلد 16، العدد 16، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، ص 300.

4 – أهداف التنمية المستدامة

تتمثل أهداف التنمية المستدامة في ما يلي: [1]

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان، حيث تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين نوعية حياة السكان وهذا من خلال الاهتمام بمقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والتهيئة العمرانية؛
- احترام البيئة الطبيعية، من خلال توطيد العلاقة بين البيئة ونشاطات السكان لتصبح علاقة تكامل وانسجام؛
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة عن طريق تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وتشجيهم على المشاركة الفعالة في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة وإيجاد الحلول المناسبة لها؛
- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد على اعتبار أن الموارد الطبيعية موارد محدودة وتتناقص عبر الزمن، لذا تعمل التنمية المستدامة على عدم استنزافها أو تدميرها بل تعمل على استخدامها بشكل عقلاني؛
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، من خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وآثار بيئية سالبة؛
- إحداث تغير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع وذلك بإتباع أساليب تلاءم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية؛
- تحقيق نمو اقتصادي تقني، بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر لتصل في النهاية إلى المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة؛

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

ترتكز إستراتيجية التنمية المستدامة على حقيقة تقول بأن استنزاف الموارد الطبيعية التي تعتبر ضرورة لأي نشاط زراعي أو صناعي، سيكون له آثار ضارة على التنمية والاقتصاد بشكل عام، لهذا فإن أول بند في مفهوم التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي بدون استنزاف المورد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي.

[1]- الجودي صاطوري (2016)، مرجع سبق ذكره، ص 301.

البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة

يعتبر البعد الإقتصادي وهو أحد الركائز الأساسية للتنمية المستدامة يستند إلى المبدأ الذي يقضي بتحقيق الرفاهية للمجتمع، والقضاء على الفقر، وذلك من خلال إستغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل وبكفاءة عالية، وتكون الإستدامة الإقتصادية في المجالات الأساسية إعتمادا على التقرير النهائي لقمة الأرض عن التنمية المستدامة " جوهانسبرغ سبتمبر 2002 "، وتشمل مايلي : [1]

– **في مجال المياه:** وذلك من أجل ضمان إمداد كافي ورفع كفاءة إستخدام المياه في التنمية الصناعية والحضرية والريفية؛

– **في مجال الغذاء:** رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي في الإقليم والتصدير؛

– **في مجال الصحة:** العمل على زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية، وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل؛

– **في مجال التعليم والخدمات:** ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الإقتصادية الأساسية ونظم المواصلات؛

– **في مجال الطاقة:** ضمان الإمداد الكافي والإستعمال الكفء للطاقة في مجال التنمية الصناعية ، المواصلات والإستعمال المنزلي؛

– **في مجال الدخل:** توفير فرص العمل وزيادة الكفاءة الإقتصادية، وتحقيق النمو؛

فالإستدامة الإقتصادية لاتتحقق إلا بالتركيز أساسا على مفهوم البيئة الإقتصادية، وذلك من خلال هيكلها الإقتصادي العام ونمط الثروة الإقتصادية، بالإضافة إلى التحولات الإقتصادية ونمط السوق والمالية العامة، وكذلك معدلات التوظيف بالنسبة للسكان ومستويات معيشتهم.

البعد البيئي للتنمية المستدامة

أثبت الدراسات الحديثة بأن الدمار قد بات خطرا يهدد جميع أجزاء البيئة الطبيعية على كوكب الأرض، فهو يؤثر مستقبلا على سير وتطور الحياة، ومن هنا جاءت فكرة بأن إدارة البيئة بشكل سليم من أوليات التنمية المستدامة،

[1]– قادري محمد الطاهر (2013)، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق، مكتبة حسن العصرية للنشر، لبنان، ص 79.

فالإستدامة من المنظور البيئي تعني وضع حدود أمام الإستهلاك والنمو السكاني والتلوث، وأنماط الإنتاج السيئة وإهدار الثروة المائية وتدمير الغابات ويتحدد ذلك فيما يلي : [1]

• **حماية الموارد الطبيعية** : تتطلب تحقيق التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود، وذلك إبتداءا من حماية التربة إلى حماية الأراضي الزراعية إلى حماية أماكن صيد الأسماك ، بإضافة إلى ضرورة التوسع في الإنتاج لتلبية إحتياجات السكان المتزايدة؛

• **حماية المياه** : تحتاج التنمية المستدامة إلى صيانة المياه بوضع حد للإستخدامات غير المبررة، وتحسين كفاءة شبكات المياه وعقلنة سحب المياه السطحية، مما يساعد على تجديدها، وقضاء على جميع النفايات الصناعية والزراعية والبشرية التي تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية وتهدد البحيرات؛

• **تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية** : هناك بعض الأراضي الصالحة للزراعة لم تدخل في نطاق الأراضي المزروعة، فهي تستعمل كملاجئ للأنواع الحيوانية والنباتية من التدهور والإهمال، كما أن إنقراض الأنواع الحيوانية والنباتية أخذ في التسارع، ولهذا تحتاج تحقيق التنمية المستدامة في هذا المجال إلى صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال القادمة؛

• **حماية المناخ من الإحتباس الحراري**: فالتنمية المستدامة في هذا المجال يعمل إلى عدم زعزعة إستقرار المناخ أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية، أي بالمعنى عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية، كزيادة مستوى سطح البحر أو تغير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، أو زيادة الأشعة فوق بنفسجية، أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء أعمال البشر؛

البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة

يركز هذا البعد الإجتماعي على العنصر البشري وتتمثل في توفير حقه الطبيعي العيش في بيئة نظيفة وسليمة وذلك بإعتباره جوهر التنمية وهدفها النهائي، فهو يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع ضمان حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والإجتماعية، وذلك من أجل أن يستثمر بما يخدم حاجاته الأساسية فضلا عن إحتياجاته المكملة لرفع مستوى المعيشة دون فرص الأجيال القادمة، ويهتم هذا البعد بالعدالة الإجتماعية ومكافحة الفقر

[1]– محمد غربي (2014)، التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة و ضغوط العولمة، دار الروافد الثقافية، لبنان، ص 143.

وتوزيع الموارد وتقديم الخدمات الإجتماعية الرئيسية إلى كل المحتاجين لها ، ولإحداث تغيرات إيجابية وفعالة لابد من تحقيق الأهداف التالية:[1]

• **تثبيت النمو الديمغرافي**: تعمل التنمية المستدامة على تحقيق تقدم في تثبيت النمو السكاني، ذلك لأن النمو السريع يحدث ضغوطا عادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات؛

• **أهمية توزيع السكان**: فالتوجه نحو توسيع المناطق الحضرية، لاسيما تطور المدن الكبرى يؤدي إلى عواقب وخيمة على البيئة، عن طريق النفايات والمواد الملوثة، وعليه ترتكز التنمية المستدامة النهوض بالتنمية الفردية ، والرفع من مستوى معيشة سكان البوادي من أجل تثبيتهم في مناطقهم والحد من الهجرة إلى المدن، هذا يكون بإهتمام وإعتماد وإيجاد تدابير شاملة كالإصلاح الزراعي؛

• **الصحة والتعليم**: يحتاج التطور الإقتصادي والإستغلال الأمثل للقوى البشرية إلى إعتماد على الصحة والتعليم، فهما يساعدون بشكل إيجابي في دعم التنمية الإقتصادية، فالتعليم يلعب دورا توعوي أيضا خاصة لدى طبقات المزارعين والفلاحين، مما يدفعهم إلى المحافظة على الأراضي الزراعية والتنوع البيولوجي؛

البعد المؤسساتي للتنمية المستدامة

ويتضمن البعد المؤسساتي إستخدام التكنولوجيا الأنظف والأكفأ، والتي تعمل على تقليل إستهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية ، وتعمل أيضا من تقليل إنبعاثات الغازات، أو تحد من إستخدام الوقود الأحفوري غير المتجدد (البترول،الفحم)، وتسرع في إستحداث موارد للطاقة المتجددة، بالإضافة إلى ذلك لابد من زيادة نسبة الإنفاق على البحث والتطوير، فهي تمثل المؤسسات العامة والإدارات الذراع التنفيدي للدولة التي بواسطتها ترسم وتطبق سيادتها التنموية والبيئية والإجتماعية، ومن هنا، يتطلب تحقيق التنمية المستدامة على مدى نجاح مؤسساتها وإداراتها في أداء وظائفها ومهامها، وهذا من أجل تحسين نوعية الحياة الأفراد والتأمين على حقوقهم الإنسانية.[2]

[1]- محمد غربي (2014)، مرجع سبق ذكره، ص 144.

[2]- غوال نادية (2019)، الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و دوره في تحقيق التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، ص 117.

الشكل الموالي يوضح مدى ترابط أبعاد التنمية المستدامة؛

الشكل رقم (04) : أبعاد التنمية المستدامة

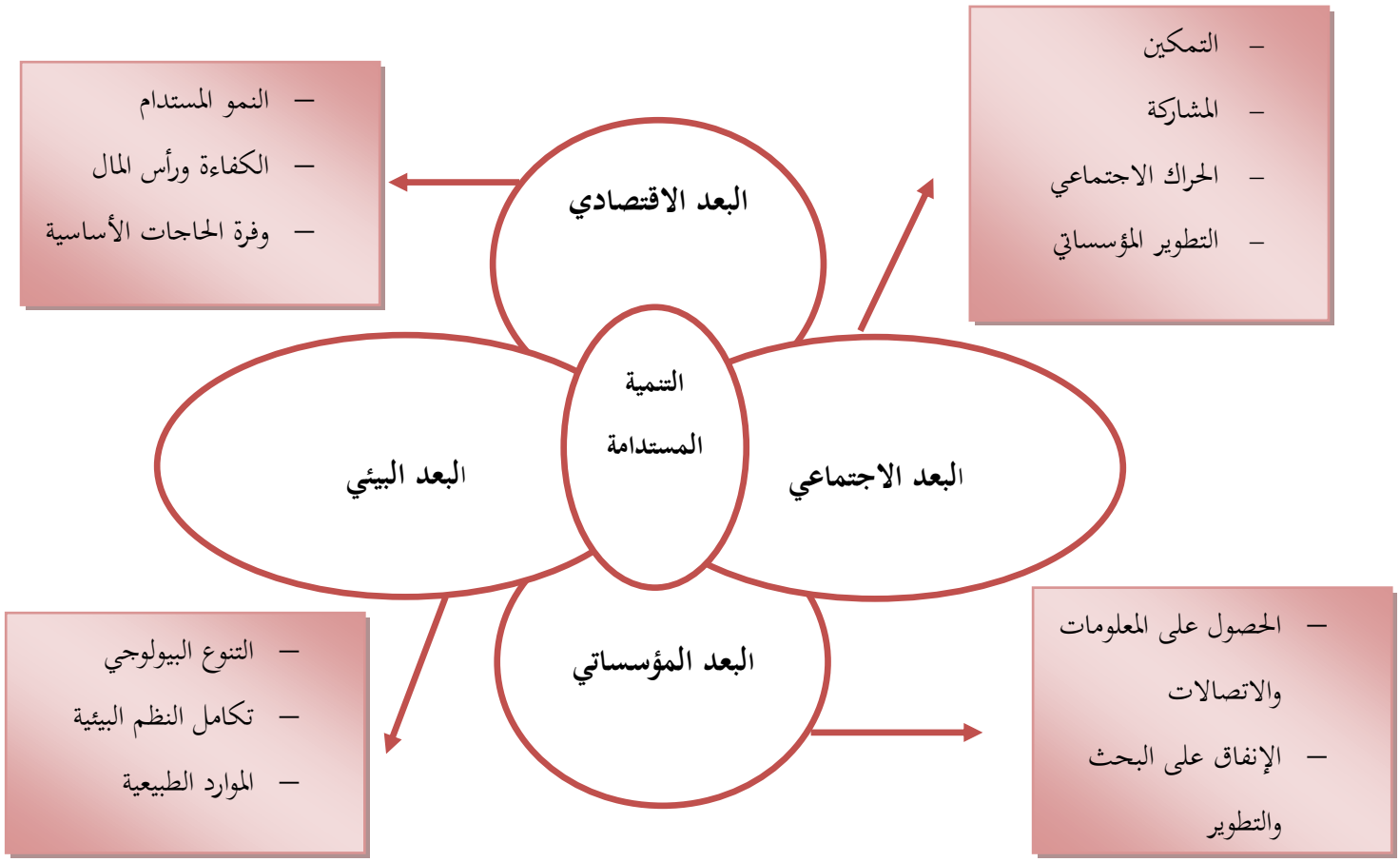

المصدر: عدنان داود محمد العذاري (2016)، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ص 39.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية المستدامة

إن إستخدام المؤشرات أو المعاملات أو الأدلة من أجل قياس مدى التقدم والإنجاز الذي تحقق في مجال التنمية، ويعرف المؤشر على أنه أداة تصف كمية موجزة وضع أو حالة معينة، أما فيما يخص المعاملات أو الأدلة فهي عبارة عن قياس تركيبي أو تجميعي لعدد من المؤشرات التي تم تجميعها بطريقة إحصائية معينة ، لغرض وصف الحالة أو وضع قائم ويكون بصورة أكثر شمولية وواقعية، وعادة نقوم بقياس التنمية لغرض تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها: [1]

- تقييم الجهد المبذول لتحقيق الأهداف المنشودة ؛

[1]- عدنان داود محمد العذاري (2016)، مرجع سبق ذكره، ص 15.

• تحدد مدى الإلتزام بالإطار الزمني المخصص لتحقيق الأهداف، بحيث هل ممكن أن تسير عليه التنمية بشكل سريع أو بطئ أو متناسب ؛

• تحديد المعوقات التي تحول دون الوصول إلى الأهداف المنشودة، وما ينتج عنها من تعديل للمسار أو الإستمرار بنفس الإتجاه ؛

• مقارنة الأوضاع التنموية بين المناطق المختلفة والإستفادة من تجارب الآخرين .

ولقد تمت صياغة مؤشرات التنمية المستدامة في مطلع التسعينات لغرض الإحاطة بالأبعاد البيئية، الإجتماعية، و الإقتصادية، بحيث ظهرت مؤشرات التنمية المستدامة تحت ضغط المنظمات الدولية على رأسها الأمم المتحدة، والتي أتت بعدة برامج لصياغتها، ومن أهمها برنامج الأمم المتحدة " لجنة التنمية المستدامة " المنبثقة عن قمة الأرض والذي تضمن نحو 130 مؤشرا مصنفا إلى أربعة أنواع رئيسية : إقتصادية، إجتماعية، بيئية، مؤسسية، وثم تصنيف مؤشرات التنمية المستدامة إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي :[1]

مؤشرات القوى الدافعة : وتصنف الضغوطات التي تمارسها الأنشطة والأنماط كالنشاط الإنساني، إنبعاث الكربون

مؤشـــرات الحالـــة : وتقـدم لمحـة عـن الحالـة الراهنـة مثـل نوعيـة المـاء والتربـة والجـو ... إلخ؛

مؤشرات الإستجابة : توضح وتلخص التدابير المتخذة والتي تم العمل بها؛

أولا: المؤشرات الاقتصادية:

وهي عبارة عن معطيات وإحصائيات كمية تصف الحالة الاقتصادية لدولة ما في فترة زمنية معينة، وتتلخص هذه المؤشرات في مؤشرين أساسيين هما: [2]

1. البنية الاقتصادية: ويتم من خلالها قياس معدل النمو الاقتصادي ، وكيفية توزيع الثروات بين أفراد المجتمع ، وتأثير السياسات الاقتصادية على استثمار الموارد الطبيعية، ويعاب على هذا النوع من المؤشرات عدم إظهار الأثر الاجتماعي والبيئي الناتج عن التطور الاقتصادي الحاصل في دولة ما، وأهم المؤشرات الفرعية المستخدمة في تحديد البنية الاقتصادية لدولة ما هي :

– الأداء الاقتصادي: ويقاس من خلال معدل الدخل الوطني للفرد، ونسبة الاستثمار إلى معدل الدخل الوطني؛

[1] – أحمد عبد الفتاح ناجي (2013)، التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية و المحلية الحديثة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ص 146.

[2] – فوزي عبد الرزاق (2008)، التنمية المستدامة و رهانات النظام الليبيرالي بين الواقع و الآفاق المستقبلية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة و الاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة سطيف، ص 92.

- **التجارة الخارجية:** وتقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات؛

– **الحالة المالية:** وتقاس من خلال نسبة الدين الخارجي إلى الناتج الوطني الخام، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج الوطني الخام؛

2. أنماط الإنتاج والاستهلاك : ويقيس هذا المؤشر مدى استدامة الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية، ومن أهم مؤشراته الفرعية ما يلي :

– **استهلاك المادة:** وتقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج، والمقصود بالمادة هنا كل المواد الخام الطبيعية؛

– **استخدام الطاقة:** يتم قياسها بالاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، نسبة الطاقة المتجددة في الاستهلاك السنوي، وكثافة استخدام الطاقة؛

– **إنتاج وإدارة النفايات:** وتقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية، وإنتاج النفايات الخطيرة والمشعة، وإعادة تدوير النفايات؛

ثانيا : المؤشرات الاجتماعية :

تشمل المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة العناصر التالية: [1]

1.المساواة الاجتماعية : تمثل نوعية ومستوى الحياة العامة المشتركة، وهي انعكاس لمستويات تطبيق العدالة وشمولها عند توزيع الموارد والحصول على الفرص لكل فرد من الصحة والتعليم والعمل، وتحقيق العدالة بين الأجيال الحالية والمستقبلية

2.الصحة العامة : هناك ارتباط وثيق بين الصحة العامة وتحقيق التنمية المستدامة، حيث أن تطور الخدمات الصحية والبيئية له تأثير في نجاح أو فشل خطط التنمية المستدامة ؛

3.التعليم : يعد من المطالب الأساسية للتنمية المستدامة، وذلك لارتباط مستويات التعليم بمستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي السائد في المجتمع ؛

4. السكن : يتمثل في ضرورة توفر السكن اللائق للأفراد ، ووضع خطط للاستيعاب الطلب المتزايد على السكن، ويقاس السكن بمؤشر حصة الفرد الواحد من الأمتار المربعة المبنية ؛

5. مؤشر التنمية البشرية : يعد أحد أهم المؤشرات الاجتماعية، وهو يعبر عن مدى توجيه الموارد المالية للدولة نحو التنمية البشرية، وتعرف التنمية البشرية في تقارير الأمم المتحدة على أنها : " عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس " ، ومؤشر التنمية البشرية مؤشر مركب ويأخذ ثلاث متغيرات في الحسبان هي :

- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ؛
- مستوى الخدمة التعليمية التي يحصل عليها الأفراد في المجتمع ؛

[1] – صادق هادي (2014) ، دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 28.

– مستوى الرعاية الصحية، أي الخدمات الصحية التي يحصل عليها الأفراد، ويحددها البنك الدولي بمتوسط العمر المتوقع للحياة عند الولادة؛

ثالثا: المؤشرات البيئية :

وتقيس مدى تأثير النمو الاقتصادي على الموارد الطبيعية والبيئة، والاستدامة البيئية تعني القدرة على الوصول إلى مستوى عال من الأداء المستدام في خمسة مجالات هي : النظم البيئية، الحد من الضغوط البيئية، الحد من العجز أو الضعف البشري، القدرات الاجتماعية، وأخيرا الإشراف العالمي الجيد، ويعتمد قياس الاستدامة البيئية على مؤشر أساسي يسمى بمؤشر الاستدامة البيئية (ESI) الذي تم إنجازه لصالح 142 دولة، والذي يستند بدوره إلى 20 مؤشرا كل منها يضم من 2 إلى 8 مؤشرات فرعية، حيث يكون مجموع المؤشرات الفرعية 68 مؤشرا، ويأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار : نوعية الهواء والماء، التنوع البيولوجي، القيود على الأراضي، القيود على النظم الإيكولوجية، النفايات، إدارة الموارد الطبيعية ، السياسات البيئية وغيرها.

رابعا المؤشرات المؤسسية:

وتتمثل أهم القضايا ذات العلاقة بالمؤشرات المؤسسية للتنمية المستدامة في كل من الإطار المؤسسي والقدرة المؤسسية.[1]

1. **الإطار المؤسسي** : تشتمل عملية إنشاء الإطار المؤسسي المناسب لتطبيقات التنمية المستدامة على وضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، ترمي إلى الاندماج المتكامل للأولويات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، واتخاذ إجراءات التوقيع على الاتفاقات العالمية والتصديق عليها

2. **القدرة المؤسسية** : تتحدد قدرة البلد على التقدم نحو التنمية المستدامة إلى درجة كبيرة بقدرة شعب هذا البلد وقدرة مؤسساته، ويمكن أن تقاس قدرة البلد بإمكانياته البشرية والعلمية والتكنولوجية والتنظيمية والمؤسسية، ومن حيث الموارد أيضا، وتعزز القدرة المؤسسية أعمال التخطيط والتنفيذ والمتابعة المرتبطة بالتنمية المستدامة، وأي زيادة في هذه القدرة تؤدي إلى تحسين المهارات والقدرات المجتمعية اللازمة لمعالجة المسائل الحاسمة، وتقييم خيارات السياسات ونهج التنفيذ، وفهم العوائق والقيود ؛ ومن بين المؤشرات المختارة لهذا الموضوع :

– عدد أجهزة الراديو أو التلفاز، ومستخدمو الانترنيت والهواتف النقالة لكل 1000 شخص؛

– نسبة الإنفاق على البحث العلمي ؛

– نسبة المنخرطين في الانترنيت إلى إجمالي عدد السكان؛

كما اعتمدت لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNCSD) ، إطارا تحليليا يصنف مؤشرات التنمية المستدامة إلى ثلاث فئات رئيسية هي: [2]

– مؤشرات الضغط أو القوة الدافعة: والتي تصنف الأنشطة والعمليات والأنماط؛

– مؤشرات الحالة : هي التي توفر أو تعطي صورة ومضية للحالة الراهنة ؛

[1]– صادق هادي (2014)، مرجع سبق ذكره، ص 30

[2]– نفس المرجع السابق، ص 30.

– مؤشرات الاستجابة: وهي التي توضح التدابير المتخذة أو التي تم العمل بها من قبل الدولة؛

المبحث الثالث: دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة اعتمادا على إستراتيجية التنويع الاقتصادي جملة من الإجراءات الواجب اتخاذها، تنطلق من إدراج مبادئ وأسس الاستدامة في مختلف مراحل إنجاز هذا التنويع، ومن خلال جملة من الآليات المحددة التي تسمح بنجاحه، وصولا إلى مرحلة تأهيل الاقتصاد الوطني بشكل عام للانطلاق في عملية التنمية المستدامة.

المطلب الأول: آليات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة

تشكل التنمية المستدامة إطارا واعدا يمكن من خلاله متابعة مدى النجاح في تحقيق التنويع الاقتصادي، والذي يهدف في نهاية المطاف إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على نحو مستدام، ومع ذلك فإن التنمية المستدامة ليست ذات حجم أو نهج واحد يناسب الجميع، بل تحتاج إلى تعريف في سياق كل دولة وفقا لظروفها الخاصة وأولوياتها، وفقا لجدول أعمال قطري خاص، يأخذ في الاعتبار تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والأهداف البيئية في وقت واحد، ويتطلب ذلك ما يلي : [1]

1–مراجعة وتعديل مسار التنمية الراهن

إن الشروع في تجسيد إستراتيجية التنمية المستدامة على أساس التنويع الاقتصادي، يتطلب الانطلاق من تعديل وضبط المسار التنموي الراهن، ولا يكون ذلك إلا من خلال معالجة أو تصحيح الاختلالات الهيكلية، وذلك في حدود ما تسمح به الإمكانيات المتاحة للاقتصاد الوطني، وفي إطار من البرامج ذات الأهداف الكمية وعبر مراحل محددة وواضحة المعالم ، وتتمثل الأهداف في هذا الإطار في :

أولا : تكريس سيطرة الدولة على مواردها الذاتية :

تعتبر سيطرة الدولة على مواردها الذاتية حجر الزاوية في إستراتيجية التنمية القائمة على التنويع الاقتصادي، فهي تضمن الاستغلال الأمثل للموارد المحلية، وإعادة توجيهها نحو القطاعات الإنتاجية التي تلبي المتطلبات الأساسية للسكان، وبما يقلل من تسربها نحو القطاعات التي تلبي الطلب الخارجي من جهة، كما تشكل عملية السيطرة على الموارد الذاتية هدفا استراتيجيا يفضي إلى القضاء على التبعية للخارج وتكريس مبدأ الاستقلال الاقتصادي من جهة أخرى، إن هناك العديد من الدوافع تجعل من السيطرة على الموارد المحلية سيما الاستخراجية منها هدفا محوريا، أهمها أنها موارد تحتوي على قيمة

[1]- صادق هادي (2014)، مرجع سبق ذكره، ص 32.

مضافة كامنة، تتطلب بطبيعتها مراحل إنتاجية لاحقة لتحويلها إلى سلع نهائية، وبالتالي فإن تصديرها في شكلها الخام يعني تحويل القيمة المضافة لصالح الأطراف الخارجية.

ثانيا : إخضاع النفقات العامة لمعايير الجدوى الاقتصادية :

إن مراجعة الإنفاق العام وتقويم التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لحجمه، وأوجه تخصيصه، ومصادر تمويله، يعد تصديا للخلل الحاصل في الاقتصاد، والذي يفرزه نمط النمو الراهن، بما يؤدي إلى إعادة تعريف وتحديد وظيفة الميزانية العامة، والمعايير التي تحكم مصادر تمويلها باعتبارات الجدوى الاقتصادية؛ إن هذه المراجعة ينبغي أن تقوم على :

– إعادة ترتيب بنود الميزانية العامة للدولة من حيث حجم النفقات وتخصيصها، بحيث يحتل التعليم والبحث العلمي والصحة والإسكان وشبكة التأمين الاجتماعي حيزا مهما جدا منها؛

– اعتماد سياسة محافظة وواقعية في تقدير ميزانية الدولة، والحد من عجزها السنوي، وعدم الاعتماد على فوارق النفط السعرية، واستغلال مثل هذه الفوارق في دعم مشاريع الإسكان والاستثمار في التعليم والبحث العلمي والصحة والتنمية الاجتماعية ؛

ثالثا : إعادة تنظيم القوة العاملة وتطوير إدارتها :

إن تخطيط القوة العاملة يهدف أساسا للاستفادة الفعلية منها، ورفع مستوى مشاركتها في النشاط الاقتصادي، وخلق الوظائف والأعمال التي تحقق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية بما يحقق فائضا وتراكما رأسمالي يعاد استثماره، ومن ثم يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، كما أن أهمية تخطيط القوى العاملة تكمن في معرفة وتقدير الأعداد المطلوبة من العمالة في مختلف المجالات، والقدر المتوفر منها في المجتمع ، والتعرف على الفجوات بين المطلوب منها والمتوفر، أو من خلال العمل على تغيير بعض الأساليب الإنتاجية، وبالتالي تحديد الحجم الأمثل اللازم من العمالة كما ونوعا، وصولا إلى أفضل مستويات الإنتاج، ولا شك أن وجود التخطيط السليم للقوى العاملة يحد من البطالة، كما يؤدي إلى توجيه العمالة إلى القطاعات الأكثر حاجة إليها، إن تجسيد هذا الهدف الاستراتيجي يقتضي وجود سياسة سكانية واعية، تنبثق عن خطة محكمة ذات أهداف كمية ونوعية قابلة للقياس مبنية على عدد من السياسات والآليات الفرعية الفعالة، والتي تتمثل أهمها فيما يلي :

– برمجة الاعتماد على القوة العاملة الوطنية (المحلية)، من خلال إعطائها الأولوية في الحصول على العمل عند تنفيذ السياسات والخطط التنموية؛

– وضع سياسات تعبئة لكل القوى العاملة المحلية والتخطيط الواقعي لها، بهدف رفع نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي وبالتالي الحد من مشكلة البطالة؛

– إعداد وتحفيز القوة العاملة من أجل العمل المنتج، والتوجه إلى أكثر القطاعات الاقتصادية حاجة إلى جهودها (كالزراعة)، وذلك عن طريق تحسين تكوينها ، ووضع الحوافز المادية والمعنوية، وتطوير تقنيات العمل[1].

[1]- صادق هادي (2014)، مرجع سبق ذكره، ص 32

2-تأهيل الاقتصاد الوطني لبدأ عملية التنمية المستدامة :

إن تأهيل الاقتصاد الوطني لبدأ عملية التنمية والحفاظ على استمرارها باعتماد إستراتيجية التنويع الاقتصادي، يقتضي العمل على ترسيخ قواعد صلبة، اقتصادية، تكنولوجية، علمية وثقافية، ترتكز على مقومات ذاتية، دائمة ومتجددة؛

أولا : بناء قاعدة اقتصادية صلبة

يرتكز بناء قاعدة اقتصادية صلبة على إقامة نشاط اقتصادي محلي ومتنوع، تتكامل فيه مختلف القطاعات وتتشابك وحداته، يعتمد على مقومات وإمكانيات ذاتية ومتنوعة، دائمة ومتجددة، ليحل محل النشاط الاقتصادي الأحادي، ويسمح بتنويع القاعدة الإنتاجية السلعية والخدمية ، وبما يضمن تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، توفير مصادر بديلة ومتجددة للدخل، فائض اقتصادي كاف لتمويل الاستثمارات المادية والبشرية اللازمة لاستمرار عملية التنمية مستقبلا ،وعليه فإن النهوض الاقتصادي من هذا المنطلق، يحتم إقامة سلاسل متكاملة من النشاطات الاقتصادية في إطار جملة من الاستراتيجيات التنموية الفرعية المترابطة، وفي ضوء ما هو متاح من إمكانيات ؛

ثانيا: إرساء قاعدة تقنية وعلمية ذاتية

إن رسم سياسة علمية وتكنولوجية تعكس الأهداف والاستراتيجيات التنموية تقوم بالأساس على ربط العلم والتكنولوجيا بعملية التنمية وتسخيرها لخدمة أهدافها ، ولعل بناء إستراتيجية واضحة المعالم لتطوير القاعدة العلمية والتقنية ينبغي أن يأخذ الأسس التالية بعين الاعتبار : [1]

– تبني رؤية شمولية في تطوير منظومة العلوم والتقنية والابتكار، تؤدي إلى تآزر مكونات هذه المنظومة، وتناسق خططها وتوثيق روابطها، وتفاعلها مع الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ؛

– تفعيل دور التعليم والتدريب ورفع كفاءتهما اتساعا وتنوعا، بما يتفق واحتياجات التقدم العلمي والتقني المنشود، ويواكب التطورات التقنية العالمية وتحدياتها ؛

– العمل على تبني اتجاهات رئيسة للبحث العلمي والتطوير التقني ، تلبي متطلبات أولويات الأمن الوطني الشامل والتنمية المستدامة ؛

– العمل على تعزيز وتطوير وتنويع مصادر الدعم المالي المخصص لأنشطة البحث العلمي والتقني والابتكار ؛

– العمل على نقل وتوطين واستنبات وتطوير التقنية الملائمة لرفع الكفاءة الإنتاجية، وتعزيز القدرات التنافسية للقطاعات الإنتاجية والخدمية ؛

– دعم ورعاية وتشجيع القدرات البشرية الوطنية للإبداع والابتكار، ورفع كفاءة التنظيم والإدارة في المؤسسات العلمية والتقنية لتتلاءم مع المتطلبات الحالية والمستقبلية للتنمية الشاملة المستدامة .

[1]- صادق هادي (2014)، مرجع سبق ذكره، ص 35.

ثالثا : ربط مخرجات العملية التعليمية باحتياجات التنمية

إن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتطلب توفير القوى العاملة المؤهلة والمدربة، كأحد العناصر الضرورية لذلك، ومن هنا كان الارتباط الوثيق بين قطاعي التعليم والاقتصاد، ولم يعد ينظر إلى العملية التعليمية على أنها نوع من الخدمات المعرفية فقط ، والتي تقدم للناس بمعزل عن العملية الاقتصادية، وإنما أصبح ينظر إليها على أنها مدخل رئيسي لتحقيق التنمية المستدامة، ومن هنا كان لابد من إجراء تعديلات على هيكل ومحتوى مناهج التعليم في مراحله المختلفة بهدف تطوير مخرجاته التي تعتبر أهم مدخلات برامج التنمية المختلفة، وتمثل جملة الإجراءات التالية أهم متطلبات إصلاح التعليم وربط مخرجاته باحتياجات العملية التنموية :

– ضرورة معرفة وتحديد التخصصات المطلوبة والمرغوبة في سوق العمل، خاصة وأن هذا السوق خاضع وبشكل كبير للتطورات التقنية السريعة والمستمرة، بالإضافة إلى التعقيدات المتزايدة التي تتسم بها بيئة المال والأعمال ؛

– إعطاء وزن أكبر للمهارات والقدرات، مثل مهارات الإلقاء والعرض والقدرة على التعبير والحوار، وإدارة الوقت وتحمل المسؤولية والتفويض وغيرها، وهذه المهارات يجب أن تعطى وزنا أكبر في البرامج الجامعية الأكاديمية ؛

– إقامة نظام للمعلومات قادر على إعطاء صورة واضحة عن متطلبات سوق العمل، يتم تحديث بياناته بصفة دورية ومستمرة؛

رابعا : تعزيز التنمية الاجتماعية والثقافية

إن التنمية الاجتماعية والثقافية تهدف إلى تحديد البناء الاجتماعي والثقافي عن طريق عملياتها التغييرية، لتأسيس مجتمع يتميز بخصوصيته الحضارية وهويته الثقافية ، اللتان تضمنان الحركية الذاتية والدائمة لمسار بديل للتقدم المضطرد في صناعة الحياة الكريمة الطيبة ، وعليه فإن توفير البيئة الملائمة التي تسمح بإطلاق التنمية الاجتماعية والثقافية بهذه الصورة لابد أن تتوفر على الشروط التالية :

– إعادة الاعتبار للنظم والمؤسسات المستمدة من هوية المجتمع وخصوصيته وظروفه، التي تساعد على توحيد أبناء المجتمع الواحد وتدفعهم إلى التفاهم المشترك، والتعاون في بناء الحياة والعمران؛

– تجسيد قواعد العدالة الاجتماعية وإعمال مبادئها في الواقع المجتمعي، من المساواة بين الناس، وارتباط المكانة بمقدار الجهد والنفع الذي يقدمه الفرد للمجتمع، وارتباط الكرامة بالاستقامة والأمانة، وتكافؤ الفرص أمام الجميع؛

المطلب الثاني: التنويع الاقتصادي كمدخل لتجنب لعنة الموارد

كان يعتقد أن الذهب الأسود " النفط " سوف يجلب معه الغنى والتنمية، ولكن أثبت الواقع عدم صحة هذا الاعتقاد لقد أظهرت نتائج عدة عقود أن تصدير النفط لا يحول البلدان الفقيرة إلى بلدان مزدهرة، وقد كانت نتائج التنمية القائمة على تصدير النفط سلبية خلال السنوات الأربعين الماضية، بطأ النمو الاقتصادي، ضعف مؤشرات الرفاه الاجتماعي، ارتفاع مستويات الفقر، الفساد، اللامساواة، الصراعات والحروب.[1]

1. تفسير لعنة الموارد

ينظر إلى ثروة الاحتياطي من النفط وغيرها من المعادن من وجهات نظر مختلفة. فبينما يرى المحللون في هذه الثروة نعمة، يرى فيها آخرون لعنة ونقمة، وفي الواقع فقد أثبتت عدة دراسات على وجود أدلة تجريبية على لعنة الاحتياطي الموارد، حيث أكد نانكا في 1979 أن الاقتصاديات التي تمتلك ثروة معدنية تسجل أداء ضعيفا في القطاع الزراعي، وتنويع الصادرات واستقرار الإيرادات وتعاني من البطالة وذلك مقارنة بالاقتصاديات التي لا تمتلك ثروة،" لعنة الموارد" (Resource Curse) مفهوم يوضح التناقض بين زيادة الموارد الطبيعية (الغير متجددة مثل النفط) الذي يؤدي إلى قلة النمو الاقتصادي وظهور نتائج سيئة للتنمية.

يوضح المفهوم إلى أن زيادة الموارد الطبيعية قد تؤدي إلى : [2]

- تقليل الإنتاجية والتنافسية في القطاعات غير النفطية ؛
- التذبذبات في إيرادات الدولة بسب التذبذبات في أسعار النفط مما يزيد من التردد في اتخاذ القرارات المالية وكثرة إلغاء المشاريع ؛
- سوء الإدارة الحكومية للموارد ؛
- فساد في المؤسسات بسبب وفرة الموارد السهلة .

من وجهة نظر اقتصادية بحتة، ربطت لعنة الموارد بسلسلة من الأثار التي تندرج تحت تسمية " الداء الهولندي " والذي ينتج عن تدفق العملات الأجنبية بمبالغ كبيرة في فترات طفرة الموارد الطبيعية، مما يحدث تغييرات في الاقتصاد تقوض إنتاج السلع المتداولة في التجارة الدولية ، حيث يؤدي تدفق العملات الأجنبية ، إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي و هو ما يضعف تنافسية السلع الغير نفطية.

[1]- نوي نبيلة (2017)، مرجع سبق ذكره، ص 118.

[2]- نفس المرجع السابق، ص 119.

2- التنويع الاقتصادي إستراتيجية لتجنب لعنة الموارد

رغم وجود أدلة كثيرة على لعنة الموارد، وأن وفرة الموارد الطبيعية كان لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي، إلا أن دراسة Lederman and Maloneyأكدت أن حدوث تغيرات هيكلية على مستوى التجارة الدولية من خلال تنويع الصادرات في دول غنية بالموارد الطبيعية كان له أثر ايجابي على النمو الاقتصادي ، وعليه فإن الدول الغنية بالموارد الطبيعية والتي تتميز بتنويع صادراتها لا تتميز بلعنة الموارد Sachs and Warner اللذان أثبتا من خلال دراسات سابقة وبأدلة تجريبية على وجود لعنة الموارد ، توصلا من خلال دراسة أخرى إلى أن أعراض الداء الهولندي تختفي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية بمجرد تنويع الصادرات

- أما Manzano فقد توصل إلى أن وفرة الموارد في حد ذاتها ليست هي السبب في لعنة الموارد وظهور أعراض الداء الهولندي، بل ضعف تنويع الصادرات هو السبب في ذلك ،وقد أثبت ذلك من خلال دراسة قياسية لتركز الصادرات مقاسة بمعامل هيرفندال – هيرشمان على معدلات النمو الاقتصادي ، وتوصلت الدراسة إلى أن تركز الصادرات كان له أثر كبير على ضعف معدل النمو الاقتصادي وظهور أعراض الداء الهولندي التي يمكن تجنبها من خلال التنويع .

- توصلت دراسة Gylfaso وآخرون سنة 1999 أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية والتي تتميز بتوفر رأس المال البشري وتحفز التعليم والتدريب والابتكار كانت أقل عرضة لأعراض الداء الهولندي، كما أن هذه الدول استفادت من مواردها الطبيعية في تنويع اقتصادها من خلال الاستثمار في رأس المال البشري، وأثبتت الدراسات أن ربط وفرة الموارد بالداء الهولندي أمر مضلل وأن ضعف التنويع الاقتصادي هو التفسير المنطقي لظهور أعراض الداء المعلم.

المطلب الثالث: التنويع الاقتصادي مدخل لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام

رغم أن ريكاردو قدم حججا وبراهين حول فوائد التخصص وقد لاقت دراسته قبولا كبيرا خلال العقود الماضية إلا أن دراسة (Cooper 1968) و دراسة (Kemp 1973) بينت أن التخصص الكبير يشكل خطرا على الاقتصاد، حسب دراسة لصندوق النقد الدولي ، فإن البلدان التي تعتمد على الموارد الطبيعية تواجه نوعين من التحديات، تحديات على المدى القصير وأخرى على المدى الطويل، بالنسبة للتحديات على المدى القصير فتتمثل في شدة تقلبات أسعار المواد الأولية على مستوى الأسواق العالمية ، مما يجعل تحقيق الاستقرار الاقتصادي هدف صعب التحقيق، أما على المدى الطويل فيتمثل التحدي الأساسي في عدم قدرة هذه البلدان على تحقيق نمو اقتصادي مستدام .

-يقصد بالنمو الاقتصادي المستدام ، تحقيق معدلات على فترات طويلة بدون تراجع خطيرة نتيجة التعرض لأزمات اقتصادية أو تراجع وركود، وكلما طال أمد مراحل النمو الايجابية كلما كان من المحتمل أن تصبح دولة ذات دخل منخفض أو متوسط قادرة على تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وكلما كان عدم ثبات النمو أقل كلما كان أكثر استدامة ، وغالبا ما يكون عدم ثبات النمو في الدول التي تعتمد على الموارد الأساسية خاصة النفط أكبر من الدول ذات الاقتصاد

المتنوع . " وهناك من الاقتصاديين من يشترط لتحقيق نمو اقتصادي مستدام أن يفوق معدل النمو 5 % سنويا ويظل مستمرا لما يزيد عن عقدين أو أكثر . [1]

* بينت دراسة (Koren and others 2007) أن الأداء الاقتصادي عندما يرتبط بإنتاج منتج واحد فان انخفاض الأسعار أو الطلب على هذا المنتج لأي سبب يؤدي بالضرورة إلى تعريض الهيكل الإنتاجي للاقتصاد للمخاطر، وبالمقابل فان التنويع الاقتصادي سوف يقلص من النتائج السلبية الناجمة عن الاعتماد المفرط للاقتصاد على منتج واحد أثبتت نفس الدراسة أن ضعف التنويع الاقتصادي الناتج عن تركز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات أو منتج واحد يؤدي إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي ، وأن التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي على علاقة عكسية بمعدل النمو الاقتصادي .

أكدت الإحصائيات صحة النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات ، فقد كانت دول الشرق الأوسط الغنية بالنفط قد نعمت حتى منتصف السبعينات بنمو مذهل، إلا أنها أمضت معظم الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين وهي تسجل تراجعات .

في عام 2005 كانت نصف الدول في " أوبك " أفقر مما كانت علية قبل ثلاثين عاما، ارتبط النمو الاقتصادي في هذه الدول ارتباطا وثيقا بتقلبات أسعار النفط : [2]

- أثناء الصدمة النفطية عام 1974، عندما وصلت الإيرادات النفطية إلى أعلى مستوياتها تضاعف معدلات النمو .

- بين العامين 1980-1986 انخفض سعر النفط إلى أقل مستوياته، الأمر الذي ساهم بدوره في انخفاض متوسط دخل الفرد في كل من الإمارات والسعودية والكويت وقطر إلى نحو 50 %

- يشير صندوق النقد الدولي في دراسة تقييمية للأداء الاقتصادي على مدى 40 سنة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي تمتلك 55 % من احتياطي النفط والغاز الطبيعي في العالم ، والتي تتخصص اغلبها في تصدير النفط والغاز، إلى أن هذه الدول تمكنت من تحقيق معدلات نمو ايجابية ولكنها شديدة التذبذب

- توصلت دراسات (Hausmann ، Hesse 2008) إلى نفس النتيجة وهي أن تركز الصادرات وضعف التنويع الاقتصادي يعيق النمو .

أما دراسة (Lederman , Maloney 2007) فقد ركزت على أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستدام ، وتوصلت الدراسة إلى أن التنويع الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع النمو واستدامته، وأشارت الدراسة أيضا إلى أن التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية يكون أكثر أهمية ذلك أنه يساعدها على ضمان الاستدامة الاقتصادية.

[1]- نوي نبيلة (2017)، مرجع سبق ذكره، ص 120.

[2]نفس المرجع السابق، ص 121.

خاتمة الفصل

يعتبر التنويع الاقتصادي في الدول التي تعتمد اقتصادياتها على إنتاج وتصدير سلعة أو مادة أولية واحدة كالنفط مثلا، مدخلا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول ، وهذا لدوره في تخفيف حدة استنزاف هذه المادة ، وما يخلفه من آثار سلبية على البيئة وعلى الأجيال القادمة عبر حرمانها من الاستفادة من هذا المورد في حالة نفاذه؛ و رغم أن التنويع الاقتصادي عملية اقتصادية بالدرجة الأولى، إلا أنه ضرورة حتمية من أجل إشراك جميع الموارد المجتمعية لتجاوز التناقضات والاختلالات الاقتصادية والاجتماعي ، وبالتالي يعد التنويع طريقا آمنا لحل كل هذه المعضلات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي، داخلية كانت من خلال تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني في تلبية احتياجات أفراد المجتمع، أو خارجية من خلال تعزيز الاستقلال الاقتصادي الوطني ، والحد من أزماته الناتجة عن التقلبات في الأسواق العالمية لهذه السلعة أو المادة.

و يعتبر منظور التنمية المستدامة بديلا موسعا للنماذج التنموية التقليدية، والتي ظهر قصورها جليا بعد التدهور البيئي الخطير الذي شهدته الكرة الأرضية، وذلك على اعتبار أن هذا المنظور الجديد، يأخذ بعين الاعتبار مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية ، عند تخطيط وتنفيذ مختلف السياسات والبرامج التنموية، سواء على المستوى الكلي، أو على مستوى وحدات الإنتاج الجزئية ، وهذا كله في إطار شراكة عالمية من أجل تنفيذ التنمية المستدامة، وحماية كوكب الأرض من التدهور وصيانة قاعدة الموارد الطبيعية لضمان حقوق الأجيال اللاحقة منها.

إن تحقيق كل هذا ينبغي أن يرتكز على برنامج اقتصادي دقيق، شامل ومتكامل، يأخذ بعين الاعتبار جميع مقومات الاقتصاد الوطني وخصائصه، وأهمها الموارد البشرية والمادية المتوفرة ، وكيفية تنميتها وتطويرها، ومستوياته التنموية وعلاقاته الخارجية، وهذا بما يفضي إلى تعبئة كل الجهود الوطنية وتكثيفها من أجل نجاح التنويع الاقتصادي بالشكل الذي يكفل تحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الثالث

التنويع الاقتصادي في الجزائر : دراسة تحليلية

مقدمة الفصل

توفر الجزائر على مورد طبيعي، يمكنها هذا الأخير من الحصول على عائدات مالية معتبرة، أدت في العديد من الأحيان إلى تجاهل ترقية وتطوير باقي القطاعات الاقتصادية المنتجة، فاعتمد الاقتصاد الجزائري على الريع النفطي لسنوات طويلة، حيث تعد العائدات النفطية عماد الميزانية العامة (70% من المداخيل)، ركيزة الصادرات (98% من إجمالي الصادرات) ومحرك النمو الاقتصادي، وهذا ما جعله رهينة قطاع المحروقات، كما اثر على بنيته و القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تعتبر راكدة وتحتاج لوقت طويل لتحريكها حتى يمكن الاعتماد عليها لتعويض قطاع المحروقات، لكن مع انهيار أسعار النفط وعدم انتظامها لأسباب تتعلق بشروط الأسواق الدولية منتهجة، والانعكاسات السلبية على وضعية الاقتصاد، تم الاقتناع باستحالة الاستمرار في الاعتماد على قطاع واحد كمصدر رئيسي للثروة، وبضرورة التوجه نحو التنويع الاقتصادي بالاعتماد على قطاعات أخرى لتجاوز التأثيرات السلبية لتقلبات أسعار النفط، يجمع مختلف الاقتصاديين والخبراء أن الجزائر تملك العديد من المفاتيح والحلول للإقلاع باقتصادها خارج المحروقات، وبالتالي تنويع مداخيلها، كما أن تنويع الاقتصاد الوطني يشترط انتقاء بعض الشعب والفروع التي تمكن من وضع إستراتيجية من شانها تقليص فاتورة الواردات وتطوير الصادرات.

و قد قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر

المبحث الثاني: مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر

المبحث الثالث:استراتجيات التنويع الاقتصادي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

المبحث الأول: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر

عرف التنويع الاقتصادي اهتماما منذ فترة طويلة كونه يهدف إلى إحداث تحولات هيكلية في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تبني إستراتيجية للتوجه نحو اقتصاد جزائري متنوع وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، لما له من دور هام في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد تضمن التخلص من التبعية للموارد النفطية.

المطلب الأول: الأزمة النفطية و تداعياتها على الاقتصاد الجزائري

لقد أحدث النفط ثورة في اقتصاديات الدول المصدرة له، خاصة مع الارتفاع المشهود لأسعاره في السنوات الماضية، وهو ما قلل من أهمية التنويع الاقتصادي في نظر الدول الغنية بالطاقات الأحفورية، مما جعل منها طبعا دولا ريعية بامتياز وأدى ذلك إلى تعطيل الجهاز الإنتاجي لاقتصادياتها، ولم تظهر الحاجة إلى تنويع الاقتصاد بشكل ملح، إلا عقب انهيار أسعار النفط في منتصف 2014.[1]

1-أهم أسباب النكسة البترولية :

تتمثل أهم أسباب النكسة البترولية في :

- **اختلال معادلة العرض والطلب الكليتين:** التي تستند للنظرية الاقتصادية، حيث أنه كلما زاد الطلب على المنتوج ارتفع أما إذا فاق العرض على الطلب ينخفض سعرها، وهذا ما حدث فعلا مع انهيار أسعار البترول التي سجلت أدنى مستوياتها في أسواق النفط العالمية، حيث سجل سعر البرميل 40.68 دولار مع نهاية سنة 2014، ولم تعرف الأسعار ارتفاعا محسوسا بعد ذلك.

تجاوز الزيادات المسجلة في الإنتاج والعرض الأسقف المحددة ويرجع ذلك إلى:

- **صعود الولايات المتحدة الأمريكية كمصدر للبترول،** حيث رفعت إنتاجها من 10 ملايين برميل يوميا إلى 14 مليون برميل، وبذلك تخطت كل من روسيا والسعودية، اللتان تعتبران على رأس الدول المنتجة والمصدرة للنفط عالميا.
- **عودة إيران لتصدير النفط:** حيث بلغ الإنتاج الإيراني للنفط نحو 3 ملايين برميل يوميا.

[1]- نجاة كورتل (2019)، الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي و رهانات التنويع الاقتصادي، مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية، المجلد 05، العدد 02، جامعة قسنطينة2، عبد الحميد مهري، الجزائر، ص 04.

- **زيادة الإنتاج في العراق:** حيث تم رفع الإنتاج من 3.3 إلى 4.3 مليون برميل يوميا، هذه الزيادة تعادل إنتاج الجزائر بأكمله، وهي ثالث أكبر منتج للنفط في إفريقيا.
- **زيادة إنتاج البرازيل للنفط:** ارتفع إنتاج البرازيل من 2.6 مليون إلى 3 ملايين برميل يوميا.

* احتكار الأوبك، لم يعد فعالا، وباتت مصالح الدول الكبرى فوق كل اعتبار.

2- تداعيات النكسة البترولية على الاقتصاد الجزائري: بالنسبة للجزائر فإنها تعتبر بلدا ريعيا بامتياز فهي تحتل المرتبة الخامسة في العالم من حيث مخزون الغاز الطبيعي، والمرتبة 14 من حيث المخزون النفطي، وهي ثاني أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم، وثالث أكبر مصدر للنفط في إفريقيا، وتحقق هذه الطاقة الأحفورية للاقتصاد الجزائري عوائد مالية ضخمة، فاقتصادنا الوطني يعتمد بنسبة 60% من الجباية البترولية لتمويل التنمية الاقتصادية، وتمثل صادرات النفط حوالي 95% من إجمالي صادرات الجزائر، أما 65 % من الإيرادات العامة تعتمد على العائدات النفطية في حين يشغل إنتاج المحروقات حوالي 40% من الناتج المحلي الخام، ويتجلى الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري واضحا.

الجدول رقم 02 يمثل مساهمة قطاع المحروقات في المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

الجدول رقم 02: مساهمة قطاع المحروقات في المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تطور أسعار النفط بالدولار للبرميل	112.9	111	109.5	100.2	49.49	45	54.1
نسبة صادرات النفط من إجمالي الصادرات	%97.19	97.14%	97%	97.23%	95.70%	95.25%	96.05%
مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الخام	36.1%	34.2%	29.8%	27%	18.8%	17.4%	19.1%
مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة	68.7%	66.7%	61.7%	59%	46.5%	34.9%	38.4%
رصد الميزان التجاري مليار دولار	25961	20167	9880	1022	-17520	-19572	-13504
رصد ميزانية الدولة مليار دينار جزائري	-168.6	-710.9	-143.7	-1375.3	-2621.7	-2945.3	-1662.2

المصدر: نجاة كورتل (2019)، مرجع سبق ذكره، ص 5

لقد كان لهذه الصدمة النفطية تداعيات ثقيلة على الاقتصاديات البترولية، كما أعرب عنه صندوق النقد الدولي منذ زمن عن قلقه مما أسماه بـ "مورد النقمة"، فتمثلت أهم الآثار الثقيلة لهذه الأزمة على الاقتصاد الجزائري فيما يلي: [1]

1-انخفاض فادح في إيرادات صادرات النفط، حيث تراجع دخل الصادرات النفطية إلى النصف تقريبا، حيث سجلت سنة 2015، 33081 مليار دولار مقابل 59996 مليار دولار سنة ،2014.

[1]- نجاة كورتل (2019)، مرجع سبق ذكره، ص 04.

2-العجز الكبير المسجل في الإيرادات العامة، وسعيا للوفاء بالنفقات العامة، لجأت الحكومة إلى صندوق ضبط الموارد الذي انخفضت موارده إلى 1714.6 مليار دينار جزائري ما بين 2014 إلى 2015، انخفاض قدر بنسبة 33% خلال سنة.

3-عجز واضح في الميزان التجاري، حيث سجلت الجزائر عجزا تجاريا بلغ 7.7 مليار دولار في النصف الأول لسنة 2015، حيث فاقت الواردات الصادرات، ولم تغطي هذه الأخيرة إلا في حدود 71 %.

4-انخفاض مداخيل الجزائر من العملة الصعبة، وهذا ما أثر بصفة مباشرة وثقيلة على التوازنات الكبرى للاقتصاد الجزائري، وهذا ما أدى بالحكومة إلى تبني سياسة التقشف في النفقات العامة، في قانون المالية والميزانية العامة لسنة 2016.

ومن هذا المنطلق يعد التنويع الاقتصادي رهانا كبيرا يواجه الدول الأقل تقدما كالجزائر، فهو مطلبا حيويا تنشده، والتي ظلت طويلا رهينة للتقلبات وعدم الاستقرار الذي عرفته أسعار هذه السلعة في الأسواق الدولية.

المطلب الثاني: إمكانيات الاقتصاد الجزائري المحفزة للتنويع الاقتصادي

للجزائر عدة إمكانات تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني ونموه، ولعل أهم مورد في الجزائر هو الثروات الباطنية للمحروقات، إلا انه توجد إمكانات أخرى خارج قطاع الحر وقات ، ونقتصر هنا على الإمكانات المرتبطة بقطاع الفلاحة والصناعة والسياحة باعتبارها قطاعات ذات إمكانات كبيرة يمكنان تحل محل المحروقات، وخاصة في فترات انخفاض أسعار البترول.

1-القطاع الفلاحي

تتوفر الجزائر على فرص كثيرة في القطاع الفلاحي، وذلك كونها تعتبر بوابة القارة الإفريقية ومحور الدول المغاربية وكذا قربها من السوق الأوربية، فضلا عن امتلاكها لأراضي خصبة شاسعة و موارد مائية هائلة وكذا إمكانات بشرية ومالية تمكنها من تطوير هذا القطاع وتنمية كي يكون قاطرة الاقتصاد الوطني. ويمكن تلخيص مختلف هذه الموارد والإمكانات في النقاط التالية: [1]

1-1 الموارد المائية: تتنوع الموارد المائية في الجزائر، حيث تتكون من الموارد المطرية والموارد السطحية والموارد الجوفية.

[1]- – ضيف أحمد، عزوز أحمد (2018)، مرجع سبق ذكره، ص 24.

– **الموارد المطرية**: رغم اتساع مساحة الجزائر والتي تقدر بحولي 2.4 مليون كلم 2، إلا أن حوالي 93% من هذه المساحة توجد في مناطق الهضاب العليا والجنوب، وكميات الأمطار في هذه المناطق ضعيفة تقدر بنسبة 8%، أما المنطقة الشمالية للبلاد والتي تقدر نسبتها ب 7% من إجمالي مساحة الجزائر تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط حيث تبلغ كمية الأمطار المتساقطة بها نحو 192 مليار م* بنسبة 92%، وعليه فإننا نلاحظ عدم توافق بين مساحة الأراضي وكمية الأمطار المتساقطة بها، حيث أن 93%من مساحة الجزائر تسقط عليها أمطار بنسبة 8% من إجمالي الأمطار المتساقطة على الجزائر، و 7% من مساحة الجزائر تتساقط عليها 92% من إجمالي الأمطار المتساقطة، ولكن هذا لا يعني ضعف الموارد المائية في الجزائر وذلك لوجود أنواع أخري من الموارد المائية، والتي سنتعرف عليها لاحقا.

– **الموارد السطحية**: وتتمثل في مياه السدود والمحاجر المائية والأنهار، ويصل حجم هذه الموارد إلى 13.5مليار م3/ السنة، وتوزع جغرافيا في كامل التراب الوطني، حيث تحتوي الأحواض والسدود في الشمال على 11.1 مليار م3، أما في الشمال فتحتوي على حوالي 0.7 مليار م3، أما المناطق الصحراوية فتحتوي على ما يقارب 0.6 مليار م2.3

– **الموارد الجوفية**: تقدر المياه الجوفية في الجزائر بحوالي 7 مليار م3" في السنة موزعة بين 2 مليار م3" في الشمال، و5 مليار م3 في الجنوب، ويستغل منها في الشمال ما نسيته 93% أي (1.8 مليار م3/ السنة)، وتتجدد سنويا عن طريق المياه المتسربة من مياه الأمطار في طبقات الأرض.

الحجم الأكبر لهذه الموارد الجوفية يتمركز الطبقات الجوفية الكبرى لمتيجة، الحضنة، الصومام، سهل عنابه، الهضاب العليا، أما الصحراء فتحتوي على خزانين كبيرين يمتدان إلى غاية الحدود التونسية الليبية، وهما المتداخل القاري على مساحة 600 ألف، والمركب النهائي على مسحة 300 الف كلم2.

1–2 الأراضي الفلاحية: تمتلك الجزائر أراضي زراعية تقدر بحوالي 42.46 مليون هكتار، إلا أن المساحة المستغلة للزراعة لا تتعدى 8.42 مليون هكتار (نسبة الاستغلال لا تتعدى 20%) من المساحة الزراعية الكلية، كما انه في السنوات الأخيرة وفي إطار استصلاح الأراضي فقد ارتفت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة خاصة في ولايات الجنوب الجزائري كولاية الوادي ، وولاية بسكرة. ورغم ذلك فان المساحة المستغلة للزراعة لا تزال ضعيفة مقارنة بالمساحة الكلية، وهذا ما يؤكد لنا إمكانية الاستثمار أكثر في القطاع الفلاحي لإحداث امن غذائي وكذا إمكانية التصدير للخارج، ليصبح القطاع الفلاحي من ضمن بدائل قطاع المحروقات.

1–3 الموارد البشرية: بلغ متوسط اليد العاملة في القطاع الفلاحي سنة 2009 حوالي 3.15 مليون عامل، حيث كان لا يتعدى 1.63 مليون عامل سنة 1980، إلا أن هذه الزيادة في حجم اليد العاملة في القطاع الفلاحي ليست

بالكبيرة مقارنة مع النمو السكاني في هذه الفترة. ورغم توفر الموارد البشرية في هذا القطاع إلا انه غير كافي خاصة في السنوات الأخيرة فلاحظنا عزوف كبير عن العمل في هذا القطاع، كما أن الفلاحين غالبا ما ينقصهم التأهيل العلمي وقلة اعتمادهم على المهندسين الفلاحين مما ينعكس سلبا على إنتاجية هذا القطاع.[1]

2- القطاع الصناعي

إن تحليل القطاع الصناعي في الجزائر يبين لنا بان الصناعة مرت بمرحلتين رئيسيتين وهما: مرحلة الصناعات المصنعة (1962-1985)، ومرحلة خصخصة المؤسسات (1986 إلى يومنا هذا).

2-1 مرحلة الصناعات المصنعة (1962-1985): تميزت هذه الفترة بهيمنة الدولة على كل القطاع الصناعي، حيث كانت الدولة تتبنى نموذج الاقتصاد الاشتراكي، الذي يعتمد في التسيير الكلي للاقتصاد الوطني من طرف الدولة من خلال التخصيص المركزي للموارد المالي، والذي يجعل من الدولة المنظمة الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية للبلاد. وخصص من 300 مليار د.ج.

ولقد تميز النمو الصناعي بين سنتي 1967-1977 بإطلاق مخططات تنموية عديدة لإنشاء قاعدة صناعية ضخمة لهذا أكثر للاستثمار في الصناعات المصنعة في كل من المخطط الثلاثي (1967-1969) والمخططين الرباعيين (1970-1973 و 1974-1977)، وكل هذا يبين إرادة الدولة في تطوير الصناعة وجعلها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في الجزائر. وبالرغم من هذه المجهودات والأموال التي صرفت إلا أن النتائج المحققة كانت ضعيفة، حيث تميزت الصناعة في هذه المرحلة بارتباطها بالأسواق الخارجية في الحصول على المواد الأولية، و عدم قدرتها على تلبية الطلب الداخلي من المواد الاستهلاكية، حيث تراجعت نسبة تغطية الإنتاج الصناعي للطلب الداخلي إلى اثر من النصف خلال عشرة سنوات (كانت 48% سنة 1967 وأصبحت 24% سنة 1977)، وبالتالي كانت التجربة الجزائرية فيما يخص تنمية القطاع الصناعي وفق النموذج الاشتراكي. وارجع الخبراء الدوليين هذا الفشل بفشل النظام الاشتراكي في أصله، فهو نظام يعتمد على المخططات في تسيير الاقتصاد ولا يعتمد على فعالية وفاعلية المؤسسات.

2-2 مرحلة خصخصة (1986- وقتنا هذا): إن لانهيار أسعار البترول سنة 1986 اثر كبير على الإستراتيجية المعتمدة طرف الدولة الجزائرية في مختلف الميادين، حيث كشف انهيار أسعار المحروقات عن الهشاشة الكبيرة للاقتصاد الجزائري حيث لم تستطع الصناعات المصنعة، خلق قطاع إنتاج قوي خارج قطاع المحروقات، وبقيت الدولة تعتمد على

[1]- ضيف أحمد، عزوز أحمد (2018)، مرجع سبق ذكره، ص 25.

الريع البترولي كمورد رئيسي لتمويل الاقتصاد، إن النتائج غير المرضية للسياسات الاقتصادية المتبعة منذ الاستقلال في إطار النموذج الاقتصادي الاشتراكي أدى بالدولة الجزائرية إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لأجل الاقتراض منه بشروط إجراء تعديلات هيكلية وإصلاحات اقتصادية للتوجه نحو اقتصاد السوق، وذلك بداية من سنة 1989.

من بين أهم شروط وملاءات صندوق النقد الدولي التوجه نحو خصخصة المؤسسات العمومية التي أثبتت فشلها وعدم قدرتها على خلق قيمة مضافة حقيقية، ومن أهم المؤسسات التي تم خصخصتها المؤسسات الصناعية بسبب المكانة الضعيفة التي كانت تحتلها في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي حيث مثلت 6.7% سنة 2003 لتنتقل إلى5.5 %سنة 2008 لتتحسن سنة وتصبح 7.5%، ولكن تبقى نسبة ضعيفة جدا لا تعكس إمكانات وقدرات الاقتصاد الوطني في هذا المجال سواء من حيث المواد الأولية المتوفرة أو الأموال اللازمة للاستثمار في هذا القطاع. [1]

3- القطاع السياحي

يجب أن يتوفر القطاع السياحي على عدة مقومات لكي يكون ذا كفاءة ويحقق قيمة مضافة، ومعظم الدول التي تتمتع بقطاع سياحي رائد ومتطور تتوفر على هذه المقومات، والتي يمكن تقسيمها إلى مقومات جغرافية، مقومات طبيعية، مقومات تاريخية وثقافية،مقومات مادية (البنية التحتية).

3-1 المقومات الجغرافية والطبيعية: تتميز الجزائر بموقع جغرافي رائع، فهي البوابة الإفريقية المطلة على أوربا والبحر المتوسط، الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب النيجر ومالي، والشرق كل من تونس وليبيا، ومن الغرب كل من المغرب وموريتانيا، وتعتبر اكبر بلد إفريقي بمساحة تقدر بـ 2381741 كلم ، وشريط ساحلي يفوق 1200 كلم يتميز بشواطئ رائعة. تنقسم الجزائر إلى ثلاثة أقاليم رئيسية تمتد من الشرق إلى الغرب بشكل متوازي إلى: [2]

- إقليم الساحل (الشمال) : ويمتد على شكل شريط ضيق بمحاذاة الساحل، وتتكون أراضي هذا الإقليم من سلاسل صخرية عالية وعدد من الشواطئ والخلجان، ويتميز بمناخ متوسطي ودرجة حرارته 18 درجة من شهر أكتوبر إلى أفريل، أما في شهر جويلية و أوت فتصل الحرارة إلى 30 درجة، ويكون الجو حار ورطب.

- إقليم التل: ويتكون من عدد من السهول الساحلية المنخفضة والسهول الداخلية المرتفعة، وتوجد معظم الأراضي الصالحة للزراعة بهذا الإقليم. ويتميز بمناخ شبه قاري يتميز بموسم طويل بارد ورطب من شهر أكتوبر إلى ماي وتصل

[1]- ضيف أحمد، عزوز أحمد (2018)، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[2]- نفس المرجع السابق، ص25.

حرارته إلى 5 درجات أو اقل في بعض المناطق منه، أما باقي أشهر السنة فتتميز بحرارة جافة تصل إلى أكثر من 30 درجة.

– إقليم الصحراء: ويشكل أكبر مساحة من الأراضي الجزائرية، حيث يحتل حوالي 80% من الأراضي الجزائرية، وتقع في الشمال الشرقي منه منطقة تتجمع فيها أهم الواحات. ويتميز بمناخ صحراوي بموسم طويل من شهر ماي إلى شهر سبتمبر حيث تصل درجة حرارته أحيانا إلى 40 درجة، أما باقي أشهر السنة فتتميز بمناخ متوسطي و دافئ، وهذا ما يمكن حركة نشاط السياح في فصل الشتاء.

كما تمتلك الجزائر عدة مقومات طبيعية كالحمامات المعدنية منها: حمام بوغرارة بتلمسان، حمام بوحجر بعين تيموشنت، حمام بوحنيفية بمعسكر، حمام ريغة بعين الدفلى، حمام قرقور بسطيف، حمام الصالحين ببسكرة، حمام سيدي سليمان بتيسمسيلت، محطة العلاج بمياه البحر بسيدي فرج بالعاصمة.

كما تمتلك مجموعة من الحظائر الوطنية ومنها: الحظيرة الوطنية للقالة، حظيرة جرجرة، حظيرة غابات الأرز بثنية الحد، حظيرة الخ. 12 الطاسيلي...

3-2 المقومات التاريخية والثقافية: تتمثل أهم المناطق التاريخية التي يعبر عن تاريخ الجزائر، وتعتبر مقصدا سياحيا بامتياز فيما يلي: الآثار الرومانية بالقنطرة، الآثار الإسلامية مثل ضريح الصحابي عقبة بن نافع، الأضرحة العملاقة في تابلبالة يصل طول الضريح إلى 7 و8 أمتار، القصور القديمة في الجنوب الغربي كالقنادسة وتاغيت، شواهد وضريح تنهنان وكنيسة الأب فوكو، مواقع أثرية فيها نقوش حجرية في قالمة وحقول الحلزون في تبسه، معالم أثرية ومدافع ونصب وشخصيات تدل على دولة نوميديا، الآثار الرومانية والبيزنطية في ولايات الشمال الشرقي، آثار إسلامية كالزوايا والمساجد القديمة.

كما تتميز الجزائر بعدة مقومات ثقافية مثل: التحف الوطني للمجاهد بالعاصمة، المتحف الوطني الباردو بالعاصمة، متحف هيبون بعنابة، المتحف الوطني بقسنطينة، المتحف الوطني للفنون الجميلة بالعاصمة.[1]

3-3 المقومات المادية: إن الإمكانات المادية التي يحوزها القطاع السياحي ضعيفة للغاية ولا ترقى إلى المستوى المطلوب، خاصة عند مقارنتها مع تونس والمغرب، وهذا ما جعل القدرة الاستيعابية للجزائر في مجال الجذب السياحي وتوفير الخدمات المختلفة للسياح منخفضة وهي تقل عن المتوسط العالمي المقدر بـ 12.5%. وتقاس هذه النسبة للقدرات الاستيعابية للدول في مجال الجذب السياحي وتوفير الخدمات عادة بمؤشر نسبة السياح إلى عدد السكان، ونجد في الدول السياحية العريقة بان هذه النسبة تفوق 100%، أي أن الدولة قادرة على استقبال عدد من السياح وعلى

[1]- ضيف أحمد، عزوز أحمد (2018)، مرجع سبق ذكره، ص 27.

مدار العام أكثر من تعداد سكانها، ومع توفير كامل الخدمات لهم من إقامة، نقل، غذاء...الخ. فمثلا فرنسا وصلت إلى نسبة 126% واسبانيا 129% النمسا 244%. أما على مستوى الدول العربية فقد تجاوزت هذه النسبة 100% في ثلاث دول عام 2005 وهي: البحرين 538.4%، الإمارات العربية المتحدة 143%، قطر 114.7%.

المطلب الثالث: إشكالية التنويع الاقتصادي في الجزائر

حسب بيانات المعلنة من طرف البنك الدولي المتعلقة بالجزائر، بلغت مساهمة قطاع المحروقات 15% سنة 1970، 26 %سنة 2000، 43,7 %سنة 2007، 37% سنة2011، 60% سنة 2012، 35% سنة 2013، 32% سنة 2015، 29 %سنة 2018، مما يدل على أن قطاع المحروقات يعتبر الركيزة الأساسية للتوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية وكذا الخارجية.

يشهد النمو في الجزائر تباطؤا بسبب تقلص قطاع المحروقات، ونموذج نمو يقوده القطاع العام وقطاع خاص متأخر، حيث بلغ متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي 3,3% خلال الفترة 2010-2016، قبل أن يهبط إلى 1,1% بعد 2017، ليبلغ نمو نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي قيمة سالبة.

في عام 2019، أدت الظروف الاجتماعية والسياسية إلى زيادة حالة عدم اليقين الاقتصادي وتثبيط النشاط. وتباطأ الاستهلاك، وكذلك الاستثمار، وبالتالي تراجع النمو في قطاعات العمومية والزراعة والخدمات التجارية، وفي حين تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي غير المرتبط بالمحروقات إلى 2,4%، تقلص إجمالي الناتج المحلي للمحروقات بنسبة 4,9%، وجاء قانون جديد للمحروقات يتضمن شروطا محسنة للمستثمرين، لإعادة دفع وإحياء الاستثمار موازاة مع رفع القيود على الاستثمار الأجنبي في القطاعات غير الإستراتيجية.

جاءت الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا بعد خمس سنوات متتالية من التباطؤ في نمو إجمالي الناتج المحلي في الجزائر 2015-2019، وقد تفاقم هذا الوضع بسبب نموذج النمو العشوائي الذي تقوده المؤسسات العمومية والصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص كي يكون المحرك الجديد لعجلة النمو الاقتصادي، خاصة وأن صناعة المحروقات التي تمثل 20% ، إجمالي الناتج المحلي و41% من إيرادات الموازنة، تشهد تراجعا هيكليا. كما أدت جائحة كورونا إلى كساد الاقتصاد الجزائري في عام 2020، وتشير التقديرات إلى أن معدل النمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي قد انكمش

بنسبة 5,5% وسط إجراءات وقائية لاحتواء الوباء، مع انخفاض متزامن في إنتاج المحروقات، والنزول بانخفاض الإنتاج إلى ما دون حصة أوبك الخاصة بالجزائر.[1]

الشكل رقم (05) : حركة عائدات صادرات المحروقات – الوحدة مليار دولار–

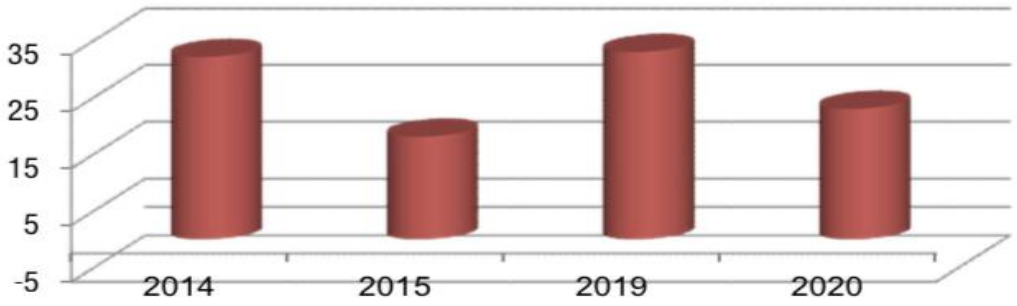

المصدر: لحول علي، و آخرون (2021)، مرجع سبق ذكره، ص 153

و قد تأثرت القطاعات كثيفة العمالة، مثل الخدمات والبناء التي تتركز إلى حد كبير في الاقتصاد غير الرسمي تأثرا عميقا، مما أدى إلى فقدان العديد من الوظائف مؤقتا أو بشكل دائم. وفي الوقت نفسه، تسبب الانخفاض في أسعار النفط، إلى جانب تراجع حجم الصادرات، في هبوط حاد في عائدات صادرات المحروقات.

ونظرا للتغييرات في أسعار النفط بلغ متوسط العجز في المعاملات الجارية والموازنة 13% من إجمالي الناتج المحلي منذ بداية صدمة النفط في عام2014، ونتيجة لنقص الاستثمار انكمش قطاع المحروقات بنسبة 2.1% سنويا منذ عام 2010، وأدى ارتفاع الاستهلاك المحلي إلى تقلص أحجام الصادرات، التي تراجعت بنسبة 2,8% سنويا في المتوسط، و من بين الآثار السلبية الناجمة عن انكماش قطاع المحروقات هو انخفاض الإنفاق العام الحقيقي الذي طالما كان دافعا للنمو، كما تعاني القطاعات غير المرتبطة بالمحروقات من التباطؤ. كما يعتمد الاقتصاد على دعم الاستثمار العمومي، حيث تبلغ النفقات العمومية نحو % 40 من الناتج المحلي الإجمالي، بالنظر لارتفاع الميزانية المخصصة لبرنامج الاستثمار 280 مليار دولار للفترة 2010-2018.

كذا الارتفاع الكبير للنفقات المخصصة للأجور والتحويلات الاجتماعية، هذه الأخيرة مثلت 25%من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2012، و خلال سنة 2015 تم الحفاظ على مبلغ التحويلات الاجتماعية المعرب عنه أثناء مراجعة قانون المالية التكميلي الذي ينص على غلاف مالي قدره 7,1711 مليار دج وعلى نمو قدره 4,6% مقارنة بسنة 2010 .[2]

[1]– لحول علي، و آخرون (2021)، التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 12، العدد02، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، ص 153.

[2]–نفس المرجع السابق، ص 154

الشكل رقم 6 يوضح نسبة التحويلات الاجتماعية من الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 2000-2020

الشكل رقم (06) : نسبة التحويلات الاجتماعية من الميزانية العامة للدولة 2000-2020

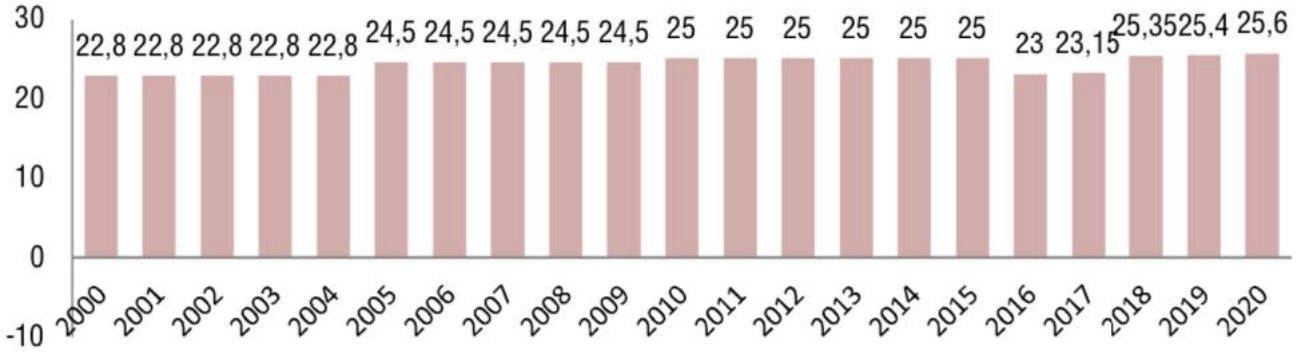

المصدر: لحول علي، و آخرون (2021)، التنويع الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 154

يوضح الشكل رقم (06) أن نسبة التحويلات الاجتماعية من الميزانية العامة لسنة 2018 قدرت ب 25,35 % ، وسنة2019 قدرت ب 25,40 % ، والسنة الموالية 2020 قدرت ب 25,60 % ، وهذا حسب قانون المالية لهذه السنوات، أي بزيادة مقدر ب 2,12% لسنة 2020 مقارنة لسنة2018.

أي إن هناك ارتفاع في زياد التحويلات الاجتماعية مقارنة بالسنوات السابقة، وهذا بالرغم من أن التقديرات تشير إلى أن العجز الإجمالي في الموازنة العامة للدولة قد اتسع ليصل إلى 4,16% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020، في حين ارتفعت مخاطر المالية العامة الناشئة عن اضطرار البنوك العمومية لتقديم القروض للمؤسسات المتعثرة المملوكة للدولة. وعلى الرغم من الانكماش الحاد في الواردات والتراجع المعتدل في سعر الصرف، من المتوقع أن يرتفع عجز الحساب الجاري إلى 4,14% من إجمالي الناتج المحلي، مع انخفاض الاحتياطيات الدولية إلى 9,46 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2020 (بانخفاض قدره 24%)، أو حوالي 12,8 شهرا من الواردات.[1]

المبحث الثاني: مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر

إن دراسة التنويع الاقتصادي في الجزائر تتطلب منا دراسة مدى مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الإنتاج الكلي، وعند دراسة مساهمة مختلف هذه القطاعات في الإنتاج الكلي يمكن حساب مؤشر التنويع الاقتصادي وفق

[1]- لحول علي، و آخرون (2021)، ص 154.

مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي المشار إليها سابقا، كما أن لمساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الكلي أهمية كبيرة في التنويع الاقتصادي كما رأينا في مختلف مؤشرات التنويع الاقتصادي[1].

المطلب الأول: نمو الناتج الخام في الجزائر للفترة 2000–2020

يشير إلى معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي، وإجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية. الشكل رقم07 يوضح تطور نسبة مجموع إيرادات الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2000 -2020

الشكل رقم (07):نمو الناتج الداخلي الخام وتطور نسبة مجموع إيرادات الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر للفترة 2000 – 2020

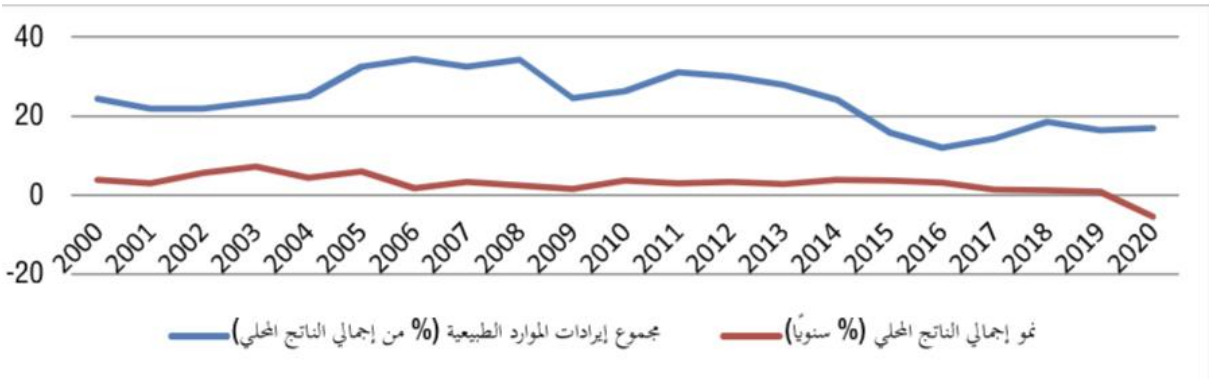

المصدر: لحول علي، و آخرون (2021)، مرجع سبق ذكره، ص155

نلاحظ من الشكل رقم (07) أنه كلما زادت نسبة مجموع إيرادات الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي كانت هناك زيادة في معدل النمو، و كما نلاحظ أن معدل النمو تباطأ منذ سنة 2014 و ذلك راجع لانخفاض العائدات النفطية وانهيار أسعار النفط.

فالاقتصاد الجزائري يعتمد على الريع المتولد من إنتاج النفط، وتتجلى درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على هذا الريع بمدى إسهام قطاع النفط بنسبة أكبر من مجموع إسهامات القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، وأن الإيرادات النفطية تمول النسبة العظمى من الاستثمار العام ومن الإنفاق الحكومي ومن قيمة الصادرات، هذا الواقع جعل النمو

[1]- لحول علي، و آخرون (2021)، مرجع سبق ذكره، ص 154.

الاقتصادي بالجزائر مرهونا بتطور حجم الريع بدون ديناميكية من خلال العمل على تشجيع الاستثمار وترقية القطاعات الإنتاجية[1].

المطلب الثاني: مساهمة القطاعات الاقتصادية (خدمات، زراعة، صناعة)

هذا المؤشر يعبر عن معدل ودرجة التغير الهيكلي للاقتصاد، ففي ظل وفرة الموارد الطبيعية يتميز الاقتصاد بالريعية، أي الاعتماد على استغلال موارد طبيعية، وعدم الاهتمام بالصناعات التحويلية و الزارعة، بحيث تتمتع فيه الدولة بعائدات مالية كبيرة سواء عن طريق التصدير أو الجباية، وعادة ما تستعمل هذه العوائد المالية الكبيرة بشكل مباشر البناء والتشييد وتوزيع أجور الموظفين والعمال واستيراد كل ما تحتاجه دون استثمارات في قطاعات إنتاجية، حيث تكون الدولة وسيطا بين القطاع الذي يولد الريع وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى، فالدولة تتسلم العائدات الريعية ومن ثم يجري تخصيصها إلى فروع النشاط الاقتصادي الأخرى خلال برامج الإنفاق العام.

وفي ما يلي عرض ومناقشة مساهمة القطاعات الاقتصادية بنسب مئوية في الناتج المحلي من الإجمالي بالجزائر خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم 08 يوضح مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2020

الشكل رقم (08) : مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام (%) 2000-2020

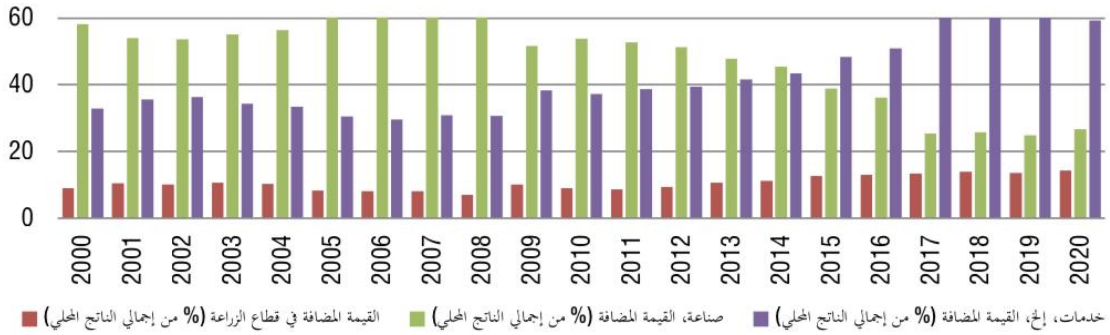

المصدر: لحول علي، و آخرون (2021)، مرجع سبق ذكره، ص156

-القيمة المضافة للخدمات: قدرت نسبة مساهمة هذا القطاع ما بين 30% إلى 50% خلال الفترة 2000 - 2016، و تراوحت ما بين 50% إلى 60% خلال الفترة 2016-2020.

ديناميكية هذا القطاع تعود إلى الإنفاق الرأسمالي الحكومي بالإضافة لديناميكية قطاع البناء والأشغال العمومية، حيث أدى إطلاق مشاريع جديدة وبرنامج إعادة بناء الهياكل الأساسية، واستمرار تنفيذ العديد من برامج البنية التحتية والإسكان، وتوسيع الأشغال العامة، إلى نمو في القيمة المضافة لهذا القطاع.[2]

[1]- لحول علي، و آخرون (2021)، مرجع سبق ذكره، ، ص 155.

[2]- نفس المرجع السابق، ص 156.

– **القيمة المضافة لقطاع الصناعة:** يلاحظ أن هذا القطاع يستحوذ على أكبر حصة في المساهمة بالناتج الداخلي، فقد سجل عام 2008 نسبة 60%، كما يلاحظ تراجع هذه النسبة للأعوام 2014و2015 و 2016 ولا تزال تتناقص كنتيجة لتدهور أسعار النفط.

– **القيمة المضافة في قطاع الزراعة:** يقدر معدل نمو القطاع الفلاحي لفترة 2020-2000 بنسبة 10%، على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة، لا يزال القطاع بعيدا عن تحقيق النتائج المرجوة.

الجدول رقم 03 يمثل نسبة مساهمة قطاع الصناعة خارج المحروقات خلال الفترة 2001-2020.

جدول رقم (03): نسبة مساهمة قطاع الصناعة خارج المحروقات(%) خلال الفترة 2001-2020

السنة	2001	2004	2007	2011	2013	2015	2018	2020
الصناعة خارج قطاع المحروقات%	9.13	7.61	5.98	5.85	5.84	6	5.15	5.2

المصدر: لحول علي، و آخرون (2021)، مرجع سبق ذكره، ص 156.

يوضح الجدول رقم(03) تذبذب نسب مساهمة قطاع الصناعة خارج المحروقات خلال فترة الدراسة، حيث بلغت نسبة الصناعات غير النفطية 6% فقط من الناتج الداخلي الخام في عام 2015، مقارنة ب 9.13 % في عام 2001.

الإحصائيات تظهر جيدا تأخر ترتيب مساهمة قطاع الزراعة في الناتج الداخلي الخام، وهذه النسبة تشير الى أن الاقتصاد الجزائري ليس اقتصاد زراعي رغم ما تملكه الجزائر من مقومات زراعية.

المطلب الثالث: مساهمة القطاع الخاص

نجاح الجزائر في التنويع الاقتصادي رهين بتعزيز مكانة القطاع الخاص والذي يتوجب أن يكون متواجدا جنبا إلى جنب مع القطاع العام لخلق اقتصاد أكثر تنوعا بمشاركة عدد كبير من القطاعات. وعليه، سوف نستدل بمؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ومؤشر الحرية الاقتصادية.

أ/ مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال:

حيث يعبر عن درجة مناخ الأعمال بالمعايير العشر التالية (بدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين الأقلية، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود، تسوية حالات الإعسار) هذه المعايير معتمد من قبل البنك الدولي في ترتيب مناخ الأعمال مناسب.

يتم تحديد ترتيب الاقتصادات من خلال فرز درجات السهولة الإجمالية لممارسة أنشطة الأعمال، يتراوح تصنيف سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من 1 إلى 190 اقتصاد لدول عبر العالم، كلما اقتربت من الترتيب 190 فيدل أن مناخ الأعمال يمتاز بصعوبة ممارسة أنشطة الأعمال. تحتل الجزائر وفق مكونات مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال المراتب الأخيرة سنويا وأحيانا غير مرتب عالميا، وحسب أحدث تقرير لمنظمة البنك الدولي لريادة الأعمال Doing Businessلسنة 2020 الجزائر تحتل المرتبة 157 وهذا في توفير وتسهيل ممارسة أنشطة الأعمال[1].

[1]- لحول علي، و آخرون (2021)، مرجع سبق ذكره، ص 157.

يوضح الجدول رقم 4 مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر لسنة 2020

الجدول رقم (04): مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر لسنة – 2020

	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من ضمن 190 اقتصاد عالمي	**مرتبة الجزائر**
المكونات 10 لمؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	**بدء النشاط التجاري**	**152**
	استخراج تراخيص البناء	**121**
	الحصول على الكهرباء	**102**
	تسجيل الملكية	**165**
	الحصول على الائتمان	**181**
	حماية المستثمرين الأقلية	**179**
	دفع الضرائب	**158**
	التجارة عبر الحدود	**172**
	انفاذ العقود	**113**
	تسوية حالات الاعسار	**81**

المصدر: لحول علي، و آخرون (2021)، مرجع سبق ذكره، ص 157.

من خلال الجدول رقم 04 يلاحظ أن:

– **من حيث بدء النشاط التجاري**: كان ترتيب الجزائر لسنة 2020 في الترتيب 152 من ضمن 190 اقتصاد عالمي.

– **من حيث استخراج تراخيص البناء**: كان ترتيب الجزائر 121 من بين 190 اقتصاد.

– **من حيث الحصول على الكهرباء**: احتلت الجزائر الرتبة 102

– **من حيث تسجيل الملكية**: من ناحية الترتيب الجزائر المرتبة 165.

– **من حيث الحصول على الائتمان**: فترتيب الجزائر كان في المرتبة 181 قريب من المرتبة الأخيرة

– **من حيث حماية المستثمرين الأقلية**: تترتب الجزائر 179عالميا.

- **من حيث دفع الضرائب:** من بين 190 اقتصاد، فترتيب الجزائر في هذا المجال 158.
- **من حيث التجارة عبر الحدود:** ترتيب الجزائر كان في المرتبة 172 قريب من المرتبة الأخيرة.

- **من حيث إنفاذ العقود:** احتلت الجزائر المرتبة في هذا المجال 113.
- **من حيث تسوية حالات الإعسار:** كان ترتيب الجزائر 81 منتصف الترتيب العالمي.

هذه المعطيات تفسر جزئيا ضعف نسبة مساهمة قطاع الصناعة خارج المحروقات في الناتج المحلي بالجزائر وكذا مواجهة القطاع الخاص والمقاولات الناشئة مصاعب كبيرة، ما جعل الجزائر تحتل مراتب متدنية سنويا في هذا المجال، فإنشاء المؤسسات الجديدة يصطدم بعوائق إدارية وتنظيمية مكلفة من حيث الوقت والكلفة المادية، مثل البيروقراطية والرشوة، ثقلا لإجراءات السياسة الضريبية الجبائية و الجمركية، وعدم الاستقرار في منظومة القوانين والتشريعات، أضف إليه احتكار السوق من طرف الدولة خاصة في المجالات الحيوية، والتضييق على نشاطات الأفراد والقطاع الخاص.[1]

ب- مؤشر الحرية الاقتصادية:

مؤشر الحرية الاقتصادية (Index of Economic Freedom) يتمثل في سلسلة من 10 قياسات اقتصادية أنشأتها مؤسسة التراث وصحيفة وال ستريت جورنال، هدفها هو قياس درجة الحرية الاقتصادية في دول العالم.

يعمل هذا المؤشر على قياس وتقييم أربعة جوانب أساسية من جوانب البيئة الاقتصادية التي تمثل موضع عمل سياسات الحكومات على مستوى العالم سيادة القانون، حجم الحكومة والانفتاح الاقتصادي والكفاءة التنظيمية. درجة الحرية الاقتصادية تحسب على المقياس من 0 إلى 100، اذا كانت قيمة المؤشر من 80 الى 100 دولة ذات اقتصاد حر واذا كانت قيمة المؤشر من 0 إلى 49,9 دولة ذات اقتصاد مغلق ومن 50 الى 59,9 دولة ذات اقتصاد غير حر جزئيا[2].

[1]- لحول علي، و آخرون (2021)، مرجع سبق ذكره، 159.
[2]- نفس المرجع السابق، ص 159.

الشكل رقم 9 يوضح تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

الشكل رقم(09): تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000 –2020

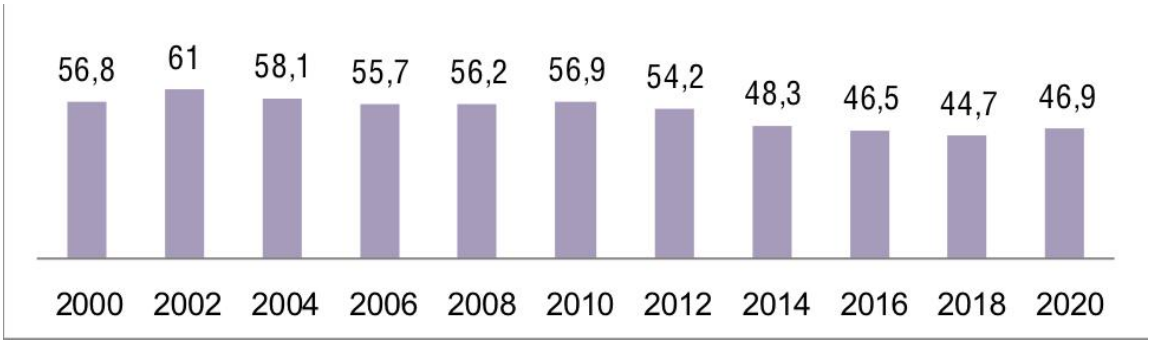

المصدر: لحول علي، و آخرون (2021)، التنويع الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 159.

من خلال الشكل أعلاه يتبين أن مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر بلغ 56,8 سنة 2000 و أنخفض سنة 2006 حيث بلغ 55,7، في سنة 2010 قدر ب56,9 وسنة 2012 بلغ 54,2، واستمر في الانخفاض خلال السنوات اللاحقة إذ بلغ 44,7 سنة 2018، وسنة 2020 بلغ 46,9.

دولة الجزائر ذات اقتصاد مغلق و النموذج الاقتصادي يعيق القطاع الخاص بشدة، حيث يساهم القطاع بحوالي 5% فقط من إجمالي الناتج المحلي وغير متواجدة جنبا إلى جنب مع القطاع العام لخلق اقتصاد أكثر تنوعا.[1]

[1]- لحول علي، و آخرون (2021)، مرجع سبق ذكره، 160.

المطلب الرابع: درجة تنويع الصادرات

بعد أن تمتعت لسنوات عدة بفائض في ميزان تجارتها، فإن الجزائر سجلت عجزا في سنة 2015، حيث سجلت صادرات المحروقات تراجعا نسبته 43,71% سنة 2018.[1]

يوضح الشكل رقم 10 حركة الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

الشكل رقم (10): حركة الميزان التجاري بالمليارات الدولارات الأمريكية 2000 – 2020

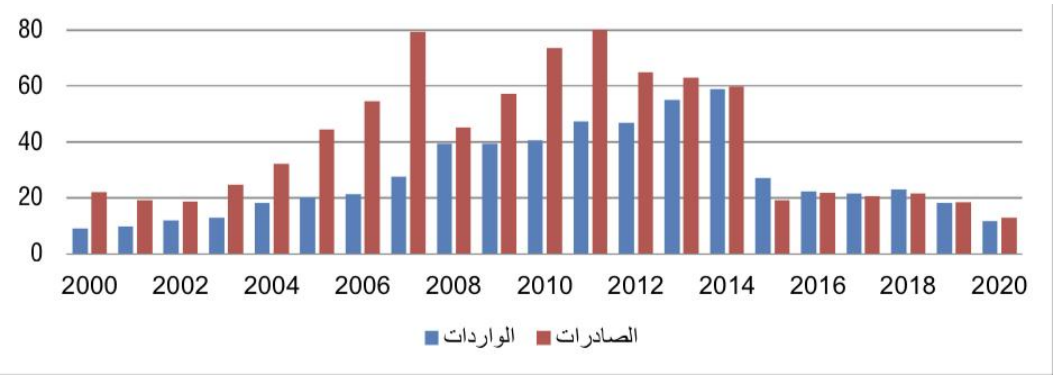

المصدر: لحول علي، و آخرون (2021)، التنويع الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص160

يوضح الشكل رقم11 تركيبة ودرجة تنويع الصادرات:

الشكل رقم (11): تركيبة الصادرات الجزائرية (مليون دولار)

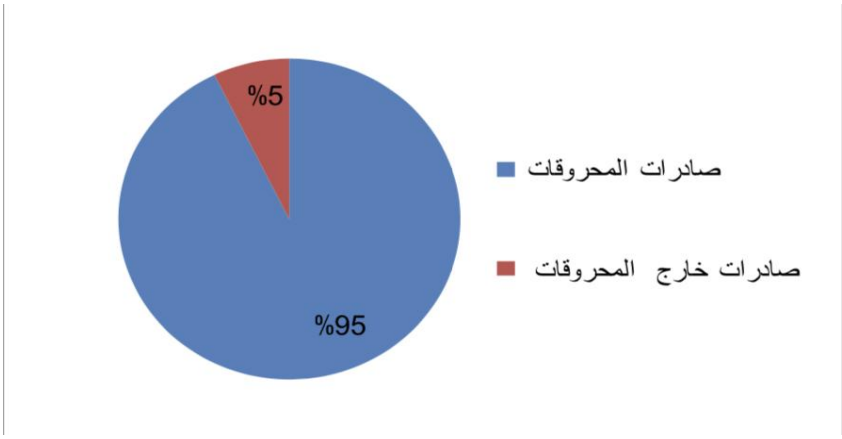

المصدر: لحول علي، و آخرون (2021)، مرجع سبق ذكره، ص 160.

[1]- لحول علي، و آخرون (2021)، مرجع سبق ذكره، 160.

من خلال الشكل يتبين اعتماد الجزائر على منتج واحد وهو المحروقات في صادراتها بنسبة تقدر ب 95 %، أما نسبة المتبقية والمقدرة بـ 5 % وهي منخفض جدا، مقسم على بقية المنتجات الأخرى و المتمثلة في المنتجات النصف المصنعة و سلع التجهيزات الزراعية و الصناعية و المواد الخام، كما هو موضح في الشكل رقم 12.

الشكل رقم 12 يوضح تركيبة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات:

الشكل رقم (12): تركيبة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات

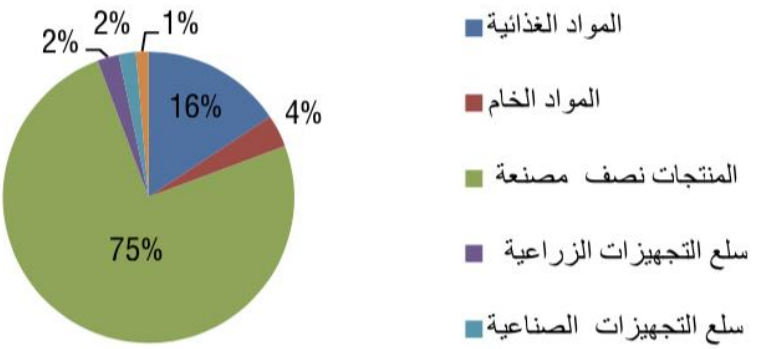

المصدر: لحول علي، و آخرون (2021)، مرجع سبق ذكره، ص 161.

2– عراقيل تنمية القطاع الخاص في الجزائر: إن ضعف تطور القطاع الخاص في الجزائر يمكن إرجاعه إلى جملة من القيود والعراقيل، فمنها ما هو متعلق بالجانب التمويلي، ومنها ما هو متعلق بجوانب أخرى تمس المناخ الاستثماري. ويمكن حصر هذه القيود والعراقيل فيما يلي: [1]

أ– القيود المالية: وهي القيود التي تمس عملية تمويل مؤسسات القطاع الخاص ونجد منها:

– تكلفة رأس المال: وتتمثل في الفائدة المدفوعة من قبل مؤسسات القطاع الخاص في سبيل الحصول على رأس المال الضروري لنشاطها، وتعتبر من أهم العناصر التي تؤثر على عملية تمويلها ومن ثم في نموها وتطورها.

– سياسات الإقراض: إن أغلب السياسات الاقراضية المعتمدة من طرف البنوك ترتكز على التمويل قصير الأجل، وهذا لا يلاءم معظم المؤسسات الخاصة الطالبة للقروض طويلة الأجل.

[1]- ضيف أحمد، عزوز أحمد، (2018)، مرجع سبق ذكره، ص 31.

– درجة تطور أسواق رؤوس الأموال: إن ضعف السوق المالي في الجزائر يعتبر من أهم القيود التي تقف أمام تطور القطاع الخاص لأنه يمثل سوق مهم جدا في تمويل المؤسسات الاستثمارية.

ب – القيود غير المالية: توجد العديد من القيود الأخرى غير المالية والتي تؤثر سلبا على تطور القطاع الخاص وتبرز كمايلي :

– وضعية المناخ الاستثماري: إن وضعية المناخ الاستثماري في أي دولة لها تأثيرا جد كبير على وضعية القطاع الخاص وأدائه في النشاط الاقتصادي، خصوصا وأنها تشير إلى جملة الضوابط والإجراءات والتشريعات الحكومية التي تحكم نشاط القطاع الخاص بمختلف جوانبه .

– تعاظم مكانة القطاع العام: تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في مجالات أخرى عدى الأمن والحماية والخدمات العامة، أعطى للقطاع العام مكانة أكبر مما عرقل تنمية القطاع الخاص، وهذا ما يعرف بأثر المزاحمة.

– السوق الموازي: ويقصد به كافة الأنشطة المولدة للدخل التي لا تسجل ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام، إما لتعمد إخفائه تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما أن هذه الأنشطة المولدة للدخل تعد مخالفة للنظام القانوني السائد في الدولة.

– غياب المنافسة: إن تطور القطاع الخاص وتزايد نموه ومساهمته في النشاط الاقتصادي يرتبط بشكل رئيسي بمدى تطور نظام المنافسة في الحياة الاقتصادية، كونها تعتبر الدافع الرئيسي للمؤسسات على التطور من خلال عمليات الإبداع والابتكار في مختلف الجوانب بما ينعكس إيجابا على أدائها في النشاط الاقتصادي.

ج– قيود أخرى: بالإضافة إلى القيود السابقة هناك قيود أخرى والمتمثلة فيما يلي:[1]

– إشكالية ملكية الأراضي في الجزائر، حيث ما يقارب 90% من الأراضي الزراعية ونصف الأراضي الأخرى غير مؤمنة من طرف السندات القانونية وبالتالي تعتبر غير شرعية.

–انعدام الإرادة السياسية اللازمة، وسيطرة السياسة على الاقتصاد.

– المعارضة الشديدة للخوصصة من طرف نقابات العمال ومديري المؤسسات العمومية، وذلك للأثر السلبي للخصخصة على الجانب الاجتماعي .

[1]- ضيف أحمد، عزوز أحمد (2018)، مرجع سبق ذكره، ص 32.

المبحث الثالث: استراتيجيات التنويع الاقتصادي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

عرف التنويع الاقتصادي اهتماما منذ فترة طويلة كونه يهدف إلى إحداث تحولات هيكلية في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تبني إستراتيجية للتوجه نحو اقتصاد جزائري متنوع وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، لما له من دور هام في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد تضمن التخلص من التبعية للموارد النفطية.

المطلب الأول: دعم التنويع الاقتصادي من خلال تنمية القطاعات الغير نفطية في الجزائر

يعد التوجه نحو تنويع القاعدة الإنتاجية من الأهداف الإستراتيجية التي تسعى الجزائر لتحقيقها، ويرجع هذا الاهتمام لكونها تعتمد على مورد اقتصادي واحد، والذي يكون مرتبط بالأسواق الخارجية الهشة وغير المستقرة عموما، حيث تسعى إلى تنويع البنيان الاقتصادي خارج المحروقات.

1 – النشاط لمقاولاتي كفرصة لتحقيق التنويع الاقتصادي.

أصبح النشاط المقاولاتي محل اهتمام العديد من الباحثين على اختلاف تخصصاتهم، مما أدى إلى تعدد وجهات النظر حول مفهومه، ومن بين التعاريف التي حظي بها مصطلح المقاولاتية نجد:

يعرف Robert Hisris h المقاولاتية على أنها:" السيرورة التي تهدف إلى إنتاج منتج جديد ذو قيمة وذلك بإعطاء الوقت والجهد اللازمين، مع تحمل المخاطر الناجمة عن ذلك بمختلف أنواعها (مالية، نفسية، اجتماعية) وبمقابل ذلك يتم الحصول على إشباع نفسي ومادي".

1 1 – أهمية النشاط المقاولاتي:

تختلف أهمية النشاط المقاولاتي من مجتمع إلى آخر، إلا أن المشروعات المقاولاتية تبقى هي الأكثر سيطرة على النسيج الاقتصادي لمختلف الدول، ويكمن دورها فيما يلي: [1]

- تجسيد أفكار جديدة: وذلك من خلال خلق واستخدام الأفكار المبتكرة وتحقيق أقصى قدر من الإنتاج وتطوير المهارات الإدارية، كل هذه العوامل مهمة جدا للتنمية الاقتصادية للبلد.
- إنشاء أسواق جديدة: وتقوم على الإبداع والابتكار وهو ما يؤدي إلى طرح منتجات جديدة، أو تحسين منتجات قائمة توجه إلى فئة معينة من شرائح المجتمع فتزيد من استقطابهم وهو الأمر الذي يؤدي إلى خلق أسواق جديدة لم تكن موجودة من قبل.
- اكتشاف مصادر موارد جديدة: إن طابع الابتكار والإبداع الذي يميز المشاريع المقاولاتية خاصة في بعض القطاعات الاستراتيجية مثل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سوف يدفع أصحاب هذه المؤسسات إلى اكتشاف مصادر تموين جديدة غير معروفة من قبل قد تكون وطنية أو أجنبية.

[1] – بن شاكر صبرينة (2020)، التنويع الاقتصادي كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1954، قالمة، ص 130.

- دعم النمو الاقتصادي: أثبتت المشاريع المقاولاتية في العديد من الدول مكانتها ومساهمتها في خلق الثروة وزيادة القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، وذلك من خلال طرحها للعديد من المنتجات والخدمات التي كان السوق يفتقر إليها، والتي كان في الكثير من الحالات يتم استيرادها من الخارج رغم توفر مقومات إنتاجها الفصل الرابع محليا.
- الانتشار الجغرافي والتنمية المتوازنة: تعتبر المشروعات المقاولاتية أفضل السبل للوصول للمناطق المعزولة مما يخلق نوع من الانتشار المتكافئ لهذه المشاريع في كل أرجاء الوطن، ومن ثم المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، كما أنها تتميز بالمرونة والسهولة في التكيف مع محيطها والاستجابة إلى احتياجات كل منطقة واستغلال إمكانياتها مما يساهم في تحقيق نوع من التوازن الجغرافي .

2 1 - العلاقة بين النشاط المقاولاتي والتنويع الاقتصادي:

يعتبر النشاط المقاولاتي من أهم مداخل تنويع الوطني (تنويع الصادرات، تنويع الإنتاج، تنويع الأسواق. ...الخ) الأمر الذي جعله محطة أنظار العديد من دول الاقتصاد العالم وفيما يلي يتم توضيح العلاقة بين النشاط المقاولاتي والتنويع الاقتصادي :[1]

- **النشاط المقاولاتي وتنويع المنتجات:** أصبح نشاط المقاولتية اليوم مطلبا أكثر من أي وقت مضى بأن يندمج في سلاسل الإنتاج المحلية والعالمية، وذلك من خلال مشاركته في توفير بعض منتجات المشاريع الكبرى المتواجدة على المستوى المحلي أو الدولي، حيث تتخلى هذه الأخيرة عن إنتاجها وإتاحة الفرصة لأصحاب المبادرات لمشاركتهم في سلسلة الإنتاج، كذلك بالنسبة للصفقات العمومية حيث تتاح لهم فرصة المشاركة مما يفجر طاقتهم ويسمح لهم بتوفير العديد من السلع والخدمات بالأسعار والجودة المطلوبة.
- **النشاط المقاولاتي وتنويع الأسواق:** تمتاز المشاريع المقاولاتية بقدرتها على استيعاب التكنولوجيا الحديثة والالتزام بالمواصفات العالمية والاستفادة من المراكز التقنية ودعم البحث والتطوير فيها واستقطاب المتخصصين، الأمر الذي ينعكس على جودة وتنوع منتجاتها وهو ما يسهل عملية اكتشاف واقتحام أسواق داخلية وخارجية جديدة غير معروفة، كما أن مشاركة هذه المشاريع في المعارض الوطنية والدولية تعد من أفضل الفرص والسبل لتسويق المنتجات واكتشاف الأسواق وإبرام الصفقات التجارية مع الشركاء المحليين والدوليين
- **النشاط المقاولاتي وتنويع هيكل الصادرات:** تعتمد الجزائر على تصدير موارد اقتصادية محدودة وهي في عمومها موارد ناضبة غير متجددة، وأمام التقلبات الاقتصادية التي باتت تشهدها الساحة المحلية والدولية من حين إلى آخر وانعكاساتها الخطيرة، فأصبح من الضروري البحث عن قطاعات بديلة يتم من خلالها تنويع وترقية الصادرات، ويعتبر النشاط المقاولاتي من البدائل المتاحة التي يعتمد عليها من أجل تنويع القاعدة الإنتاجية ومن ثم تنويع هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- **النشاط المقاولاتي وتنويع الإيرادات المالية:** تعد المشاريع المقاولاتية العمود الفقري لاقتصاد أي بلد في العالم حيث تساهم بشكل رئيسي في تحريك عجلة النمو الاقتصادي ولا تتأثر بدرجة كبيرة بالأزمات الاقتصادية

[1]- بن شاكر صبرينة (2020)، مرجع سبق ذكره، ص 131.

العالمية نظرا لانخفاض درجة ارتباطها بالأسواق الدولية، لذلك يعتبر تطوير هذه المشاريع وتنويعها من الآليات الإستراتيجية التي تراهن عليها الدول في تغذية الخزينة العمومية وذلك من خلال ما تساهم به من اشتراكات ومساهمات واقتطاعات ضريبية، حيث تبرز أهميتها بشكل واضح في حالة الازدهار الاقتصادي ورواج التجارة الداخلية والخارجية.

1 3 - العلاقة بين النشاط المقاولاتي والتنمية المستدامة:

يكتسي النشاط المقاولاتي أهمية بالغة في إرساء أسس التنمية المستدامة، الأمر الذي جعل العديد من الدول تتسابق على توفير الدعم لغرض النهوض به ويتضح فيما بين يلي العلاقة النشاط المقاولاتي ومختلف أبعاد التنمية المستدامة:[1]

- **البعد الاقتصادي للنشاط المقاولاتي**: إن الاهتمام بالمشاريع المقاولاتية يكمن في الخصائص المالية، التكنولوجية، القانونية والتنظيمية، التي تتمتع بها الدولة عن غيرها من اقتصاديات العالم، مما جعلها تمثل الأولوية لأي برنامج إصلاحي في المجال الاقتصادي بهدف الوصول إلى المعدلات الاقتصادية المسطرة ومستويات المعيشة المرغوبة ومن أهم أبعادها في المجال الاقتصادي نجد: المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وإحداث قيمة مضافة باستغلال عناصر الإنتاج؛ القدرة على إحداث التوازن التنموي بين مختلف المناطق الحضرية والريفية ما يؤدي إلى تقليل معدلات التفاوت الاقتصادي بين الأقاليم الجغرافية؛ المساهمة في زيادة تنافسية المشروعات الكبرى لكونها تمثل صناعات مغذية ومكملة لها؛ تعتمد المقاولاتية على فنون إنتاج بسيطة وتقنيات كثيفة العمل وغير مكلفة للعملة الصعبة؛
- **البعد الاجتماعي للعمل المقاولاتي**: تلعب المشاريع المقاولاتية دورا مهما في البعد الاجتماعي من خلال مساهمتها في تقاء بمعدلات التنمية الاجتماعية وفي معالجة الكثير من القضايا الاجتماعية نذكر منها تعمل المشاريع المقاولتية على الحد من هجرة الأدمغة إلى الخارج عن طريق توفير المناخ الملائم المكاني والمالي من أجل الاستفادة من خبرتهم وابتكاراتهم للارتقاء بالمستوى الفكري؛ تساهم المشاريع المقاولتية في خلق فرص عمل أكثر وفرة واستمرارية لتشغيل الشباب والتخفيف من حدة البطالة التي تعاني منها الدول؛ خلق فرص عمل أوسع للمرأة سواء من خلال العمل في المنزل أو مع أفراد الأسرة دون الإخلال بواجباتها الأسرية؛ المساهمة في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في العديد من الوظائف، عكس المؤسسات الكبرى التي تشترط في الكثير من الأحيان اللياقة البدنية، حيث أن المشاريع المقاولاتية إمكانها إشراك العديد من الأشخاص دون الإخلال بنظام إنتاجها، وهو ما يعتبر استثمارا في طاقات قد تكون مؤهلة ولكنها مهمشة؛ المساهمة في تكوين الأفراد وتدريبهم على المهارات الإدارية والإنتاجية والتسويقية لإدارة أعمال هذه المشاريع.
- **البعد البيئي للعمل المقاولاتي**: تحتل المشاريع المقاولاتية أهمية قصوى في رفع الوعي البيئي للمجتمع من خلال المحافظة على البيئة وعلى الموارد الطبيعية وتتمثل الأبعاد البيئية فيما يلي: تساهم في تنشيط واستخدام الخامات المحلية بشكل رشيد وعقلاني وإعادة استخدام الكثير من بواقي الإنتاج وفاقد التشغيل وهذا ما يعطي

[1]- بن شاكر صبرينة (2020)، مرجع سبق ذكره، ص 132.

الفرصة للتقليل من معدلات النفايات التي تؤثر على المحيط؛ المساهمة في رفع الوعي البيئي للمجتمع من خلال احتواء برامج تدريبية تقوم بتدريب العمال على المسؤوليات البيئية؛

2 – مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع الاقتصادي في الجزائر

يعد القطاع الفلاحي في الجزائر من بين القطاعات التي تحظى باهتمام واسع نظرا للدور الذي يلعبه تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد، وكذا توفير مناصب الشغل لمختلف الفئات كما يحقق الأمن الغذائي وتقليل حجم الواردات ويمثل مصدرا جديدا للدخل، وفي هذا السياق انتهجت الجزائر عدة إصلاحات من بينها تبني عدة برامج وسياسات لدعم وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مختلف الأنشطة الزراعية حيث كانت أخرها اتفاقية الشراكة الجزائرية الأمريكية لتنفيذ برامج فلاحية في جنوب الجزائر بقيمة تصل 300 مليون دولار وهذا لغرض تنمية كل المناطق مما يسمح للجزائر بخلق قنوات كفيلة التي تؤدي إلى تنويع اقتصادي مستدام.

2 1 – القطاع الفلاحي و تطور الناتج المحلي الإجمالي

تختلف نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الإجمالي من دولة إلى أخرى وهذا حسب الأهمية التي يوليها هذا القطاع ومدى السعي في تطويره، حيث هذا الأخير يعتبر من أهم المؤشرات التي تبين حقيقة النمو الاقتصادي لأي بلد.[1]

[1]- سفيان الشارف (2021)، مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع الاقتصادي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 17، العدد 26، جامعة أحمد زبانة، غليزان، الجزائر، ص 39.

والجدول التالي يوضح تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة 2001-2018

الجدول رقم (05): القيمة المضافة في قطاع الزراعة 2001-2018(مليار دينار)

السنة	القيمة المضافة في قطاع الزراعة	السنة	القيمة المضافة في قطاع الزراعة
2001	1.412	2010	3.1015
2002	2.417	2011	2.1183
2003	3.515	2012	7.1421
2004	5.580	2013	4.1640
2005	6.581	2014	2.1772
2006	3.641	2015	1.1935
2007	1.708	2016	3.2140
2008	4.727	2017	1.2219
2009	3.931	2018	9.2426

المصدر: سفيان الشارف (2021)، مرجع سبق ذكره، ص 39.

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أن القطاع الفلاحي يشهد تطورا ملحوظا حيث انتقل من 346.2 مليار دينار في سنة 2000 إلى ما يقارب 2318.9 مليار دينار في سنة 2017 وفي المقابل خلال نفس الفترة إرتفع الناتج المحلي الاجمالي في سنة 2017 إلى ما يقارب 18906.6 مليار دينار وهو ما يوضح لنا ارتفاع نسبة النمو في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنسبة نمو القطاع الفلاحي.

2 2 – القطاع الفلاحي و توفير مناصب الشغل

يلعب القطاع الفلاحي دور كبير في امتصاص البطالة و توفير مناصب العمل خاصة في المناطق الريفية التي تمثل نسبة حوالي 29% من إجمالي عدد السكان في سنة 2015، وهو ما يبين إمكانية القطاع في استيعاب عدد كبير من القوة العاملة الريفية، لكن نسبة العاملين في القطاع الفلاحي أصبحت في تناقص حيث وصلت في 2019 إلى 9%، من إجمالي المشتغلين ، وهذا راجع إلى مما يعرف النزوح الريفي، البطالة المقنعة، البطالة الموسمية، وأن النسبة الكبيرة من قوة العمل المستخدمة فعليا تتكون من عمال يعملون بصفة مؤقتة.[1]

[1]- سفيان الشارف (2021)، مرجع سبق ذكره، ص 40.

الجدول رقم 6 يوضح يبين تطور القوى العاملة في قطاع الفلاحة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019

الجدول رقم (06) : تطور القوى العاملة في قطاع الفلاحة في الجزائر 2000-2019

السنة	العاملون في الزراعة (%من اجمالي المشتغلين)	السنة	العاملون في الزراعة (%من اجمالي المشتغلين)
2000	05.22	2010	84.11
2001	72.21	2011	77.10
2002	67.21	2012	21.10
2003	72.21	2013	66.9
2004	18.20	2014	15.9
2005	66.18	2015	66.8
2006	19.17	2016	34.8
2007	73.15	2017	39.9
2008	4.14	2018	4.9
2009	96.12	2019	21.9

المصدر: سفيان الشارف (2021)، مرجع سبق ذكره، ص 41.

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أن قوى العاملة بقطاع الزراعة في تراجع مستمر.

و هذا راجع لتواجد عمالة مؤقتة أي موسمية تتراوح نسبتها إلى حوالي 39% من مجموع العمالة الكلية، ولذا على السلطات المسؤولة عن القطاع العمل على زيادة الإستثمارات الفلاحية وتقدم التحفيزات والدعم المناسبين في المناطق الريفية، وهو ما تقوم به الدولة في السنوات الأخيرة من خلال تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي الذي انطلق فيه بداية من 2008.[1]

[1]- سفيان الشارف (2021)، مرجع سبق ذكره، ص 41

المطلب الثاني: متطلبات تنويع الاقتصاد الجزائري

تبين أن الاقتصاد الجزائري لا يزال في تبعية للقطاع النفطي، ولم يعرف بعد مستوى التنويع الاقتصادي، مما يستدعي ضرورة اتخاذ مجموعة من الإجراءات والسياسات لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، لذا نطرح في هذا المجال مجموعة من المتطلبات كالأتي:[1]

- **تغيير نموذج النمو الجزائري** الذي تقوده الدولة، والمعتمدة على المحروقات إلى نموذج أكثر تنوعاً ، تنويع الاستثمار في قطاعات مختلفة- يقوده القطاع الخاص، وهو يعني ضبط آليات النمو الاقتصادي، من خلال ضبط التشريعات وتحريك القطاعات الراكدة بواسطة آلية ذكية لاستقطاب رأس المال الوطني والأجنبي؛
- **تحسين كفاءة الإنفاق العام**: ويعني ذلك ضرورة عزل النفقات الحكومية (الجارية تحديداً)، وبشكل تدريجي عن الإيرادات النفطية المتقلبة وبما يعزز مسارات النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي في الاقتصادات النفطية العربية. فمن الضروري أن تكون هناك إدارة مالية عامة قوية لها القدرة على توفير توقعات عائدات الموارد، وتحديد المخاطر المالية على جانبي الإيرادات والنفقات على حد سواء؛ دون إغفال ضرورة إدخال أساليب تقييم برامج كل من الإنتاجية والنفقات، إما قبل أو بعد وقت قصير من التنفيذ، حتى تتم معالجتها في الوقت المناسب؛
- **الاستثمار في العنصر البشري**: أي الاستثمار في الطاقات الكامنة التي يوفرها قطاع التعليم باعتبار هذا الأخير مفتاح للنمو، وليس الاكتفاء به كخدمة اجتماعية معزولة عن المحيط الاقتصادي، كما يتطلب الأمر على المدى الطويل الاعتماد على التكنولوجيات الدقيقة والطاقات المتجددة، وكذا الاقتصاد المبني على المعرفة؛
- **إزالة العوائق التي تواجه الشركات الوطنية القائمة**: ورفع قدرتها على اكتشاف الذات، بحيث يتوجب إعطاء الأولوية للمنتجات التي حاولت شركات محلية إنتاجها بشكل طبيعي ودراسة العوائق التي منعت هذه الشركات من تطوير إنتاجها، بالإضافة إلى العمل على الحد من الحواجز القائمة في وجه الشركات الأخرى التي قد تحاول دخول السوق؛ بالموازاة مع ذلك يجب العمل على تعزيز قدرة الشركات الوطنية على استكشاف نشاطات وقطاعات اقتصادية جديدة، للتعرف على تكلفة الإنتاج ومستوى المخاطر والعوائد عليها خاصة من خلال تهيئة الظروف والعوامل الملائمة للبحث والتطوير والابتكار؛
- **التوجه إلى قطاعات تتيح تنويع الاقتصاد الوطني**: بداية بإعطاء رؤية مستقبلية للاستثمار في الطاقات المتجددة، وتعزيز الاستثمار في القطاع الفلاحي، الذي يمكن من خلق مناصب شغل، ويعمل على تكثيف الإنتاج في عدد معتبر من المنتجات، كما يمكن أيضاً تنويع الاقتصاد الوطني من خلال قطاعات أخرى كالزراعة الغذائية، الهندسة والدراسات، تكنولوجيات الإعلام والاتصال والسياحة المحلية؛

[1]- أسماء بللعما، دحمان بن عبد الفتاح (2020)، مرجع سبق ذكره، ص 25.

- **زيادة العمالة في القطاع الخاص:** خاصة وأنه بدأ الاعتماد على هذا القطاع لجلب التكنولوجيات العالية والإنتاجية إلى القطاعات غير النفطية، كما أن تشجيع العمل في القطاع الخاص يمكن أن يرافقه رفع جودة التعليم وتنمية المهارات من أجل دفع الإنتاجية والمنافسة في التوظيف في القطاع الخاص؛
- **بناء قاعدة صناعية تدعم التنويع:** ويكون ذلك عن طريق تنفيذ سياسة صناعية جديدة، والتركيز على القطاعات التصديرية، وكذا تعزيز الروابط التي تقوم على تعزيز الحوكمة الاقتصادية بدابة بالقضاء على الرشوة والفساد الإداري، وتحسين الشفافية وآليات الرقابة من خلال توسيع صلاحيات البرلمان، فيما يتعلق بالرقابة على المال العام؛ ترشيد الإنفاق العام عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد وتوزيعها حسب الأولويات، وإحداث توازن بين الاستثمار في رأس المال البشري والاستثمار في القطاعات الإنتاجية التي تمثل القيمة المضافة للاقتصاد؛

لإنجاح سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر لابد من اتخاذ مجموعة من الإجراءات من أهمها :[1]

- ضرورة إجراء الإصلاحات وإتباع سياسة اقتصادية فعالة تمكن من ترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- ضرورة العمل على تعزيز مشاركة القطاعات الاقتصادية غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الواعدة ذات القيمة المضافة العالية مثل الصناعات التحويلية وأهمها صناعة البتروكيماويات وتطوير قطاع النقل والتخزين والاتصالات والسياحة والطاقة الجديدة والمتجددة والقطاع المالي؛
- بناء منظومة متكاملة للابتكار وزيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة نسبة المكون المعرفي والابتكار في القطاع الصناعي بالدولة؛
- ضمان تكوين مستحدث في مجالات الاقتصاد والإدارة، أو التسيير لإطارات المؤسسات الصناعية والإدارات المختلفة؛

[1] – صباغ رفيقة (2018)، التنويع الاقتصادي إستراتيجية الجزائر لما بعد البترول ، مجلة أوراق اقتصادية ، المجلد 4، العدد 1، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، ص 76.

المطلب الثالث: جهود الجزائر لتحقيق التنويع الاقتصادي

سعت الجزائر لتحقيق التنويع الاقتصادي والتخلص من التبعية والاعتماد على المورد الوحيد وذلك من خلال اتخاذها لمجموعة من الإجراءات التي تساهم في تنويع مصادر إيراداتها وبذل جهود تمكنها من تحقيق ما تطمح إليه والتي تمثلت في[1] :

- **تخفيف الأعباء الجبائية والإجراءات المحفزة للاستثمار:**

– تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 15% لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الهضاب العليا؛

– الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لفائدة العمليات المنجزة بين الشركات الأعضاء التابعة لنفس مجموعة الشركات، وإلغاء شرط التحديد المرخص به لحسم الأعباء؛

– الإعفاء المؤقت من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 5 سنوات، اعتبارا من بداية النشاط لفائدة شركات رأسمال الخطر وذلك من أجل تطوير هذه الأدوات المالية على مستوى المؤسسات؛

– تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات بنسبة 50% على الاستثمارات المتواجدة في ولايات أدرار، إليزي، تندوف، تمنراست لمدة 5 سنوات؛

– الإعفاء من جمع الحقوق الجمركية أو أي يعادله ومن كل إخضاع ضريبي بالنسبة للتجهيزات المتعلقة بالبحث والتطوير التي تم اقتناؤها من السوق المحلية أو المستوردة عند إنشاء مصلحة من طرف الشركة تخص رسم البحث والتطوير؛

– تعديل الاقتطاعات المرخص بها لتحديد الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات؛

- **تحفيزات في مجال التمويل:**

– منح قروض بدون فوائد تختلف وفق كلفة استثمار إنجاز المشروع، بحيث لا تتجاوز

- 25% من الكلفة الإجمالية للاستثمار إذا كانت هذه الأخيرة أقل أو تساوي 2 مليون دينار؛
- 20% من الكلفة الإجمالية للاستثمار إذا كانت هذه الأخيرة تتجاوز 2 مليون دينار وتقل أو تساوي 5 ملايين دينار،

[1]- بن شاكر صبرينة (2020)، مرجع سبق ذكره، ص139.

- منح قروض بدون فوائد تصل إلى نسبة 22% بالنسبة للاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة أو في ولايات الجنوب؛
- تخفيض نسبة الفائدة للقروض الممنوحة من قبل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

➢ **تخفيف الأعباء الجبائية والتحفيزية للاستثمارات المصدرة:**

- الإعفاء الدائم من الضريبة على أرباح الشركات، بالنسبة للعمليات الجالبة للعملة الصعبة، وهي عمليات البيع الموجهة للتصدير؛
- تكفل صندوق ترقية الصادرات بالنفقات المرتبطة بدراسات الأسواق الخارجية، على المشاركة في المعارض والصالونات، تكاليف النقل للتصدير للمنتجات القابلة للتلف؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية فيما يخص السلع والخدمات الموجهة للتحويل والتصدير؛
- الإعفاء من الحقوق الجمركية والشراء بدون رسم على القيمة المضافة بالنسبة للمشتريات أو الواردات من السلع المراد إدراجها في وتركيب وتغليف أو تعبئة المنتجات الموجهة للتصدير والخدمات ذات الصلة مباشرة بعملية التصدير[1].

➢ **تدابير الدعم حسب قطاعات النشاط :**

1 - **قطاع الفلاحة:**

- استحداث قرض بدون فوائد " الرفيق " لفائدة المستثمرات الفلاحية والمربين؛ تطبيق معدل تخفيض قدره 7% من الرسم القيمة المضافة على المواد الأولية التي تدخل في صناعة المواد الغذائية، الحيوانية، الدواجن؛
- إعادة إقرار الإجراء المتعلق بتكييف الأسعار المحلية للحبوب التي تسلم لتعاونيات الحبوب والبقول الجافة مع الأسعار المعتمدة في الأسواق العالمية؛
- الإعفاء من الرسم على صفقات السيارات الجديدة والجرارات المستعملة للزراعة دون سواها؛
- إعفاء الإيجارات المدفوعة في إطار عقود القروض الإيجارية الخاصة بالعتاد لفلاحي المنتج في الجزائر من الرسم على القيمة المضافة؛
- استحداث قرض استثماري التحدي " والتي يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار إنشاء مزارع فلاحيه جديدة؛
- إعفاء الحصادات المصنعة في الجزائر من الرسم على القيمة المضافة TVA؛

2 - **قطاع السياحة:**

[1]- بن شاكر صبرينة (2020)، مرجع سبق ذكره، ص 142.

- منح تراخيص على نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية في إطار إنجاز المشاريع الاستثمارية وتحديث المؤسسات السياحية والفندقية؛
- الإعفاء الدائم من الرسم على النشاط المهني، بالنسبة للنشاطات السياحية، الفندقية؛

- الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 10 سنوات للشركات السياحية التي تم إنشاؤها من طرف مستثمرين وطنيين باستثناء الوكالات السياحية والأسفار، وكذا شركات الاقتصاد المختلط التي تنشط في قطاع السياحة؛
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 10 سنوات بالنسبة للمؤسسات السياحية التي ينشئها المقاولون الوطنيون، أو الجانب، باستثناء وكالات السياحية والأسفار؛
- يتكفل الصندوق المخصص للمساهمة في تشجيع الاستثمار بالنفقات المرتبطة بالترقية السياحية وكل النفقات بدعم إنجاز مشاريع استثمارية سياحية[1].

[1]- بن شاكر صبرينة (2020)، مرجع سبق ذكره، ص 142.

خاتمة الفصل

برغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لأجل الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي، والتوجه نحو الاقتصاد أكثر صلابة يعتمد على الموارد الأخرى خارج البترول، إلا أنه ولحد الآن جميع المعطيات تبين لنا بقاء الاعتماد على البترول سواء في تكوين القيمة المضافة في الأنشطة الاقتصادية، أو الاعتماد على البترول في تمويل الخزينة العامة للدولة.

إن التحديات التنموية الحديثة وعمق وحدة الاختلالات الهيكلية في الجهاز الاقتصادي الجزائري نتج عنه بطء التحول الهيكلي من اقتصاد أولي إلى اقتصاد صناعي حديث. وقد نجم عن هذا الوضع عموماً تواضع سجل النمو الاقتصادي طويل الأجل وارتفاع معدلات البطالة، وتوسع العجز في رصيد التجارة الخارجية وفي الميزانية العامة، مما ترتب عنه حساسية كبيرة اتجاه الصدمات والتقلبات الاقتصادية والمالية الخارجية. ويعزى هذا كله إلى ضعف تنوع الاقتصاد الجزائري، وكذا ضعف الإنتاجية وتواضع مستوى ونوعية رأس المال البشري، وقلة التوجه التنموي الحديث القائم على التقنية والمعرفة في الاستثمار والإنتاج.

يعتمد نجاح الإصلاح الهيكلي على قدرة الجزائر على استعادة استقرار الاقتصاد الكلي ومن بين أهم التدابير الرئيسية المقترحة التي يتعين تنفيذها لدعم القطاع الخاص، وهي العمل على توفير مناخ جيد للأعمال، وقاعدة صناعية قوية، وإعطاء فرصة للقطاع الخاص في مجال القطاعات الصناعية وترقية الصادرات فنجاح تنويع الاقتصاد يتطلب توافر مناخ ملائم لعملية تنويع الأعمال وبيئة مؤسسية وقانونية مشجعة.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

يعتبر التنوع الاقتصادي هو أحد آليات تحقيق التنمية، وذلك من خلال التخفيف من أثر الأزمات والصدمات الخارجية التي تحدث نتيجة اعتماد الاقتصاد المحلي على قطاع واحد، كما له دور في رفع القيمة المضافة وتعزيز علاقات الترابط بين القطاعات المختلفة، وبالتالي المساهمة في تحقيق معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي، تشغيل عدد أكبر من الأيدي العاملة، وهذا ما ينتج عنه آثار إيجابية على التنمية الاقتصادية المستدامة.

تطرقت هذه الدراسة إلى عملية التنويع الاقتصادي في سياقين، الأول تعلق بالجانب النظري، حيث تم استعراض الحجج والفكرية والتجريبية التي ترتكز عليها إستراتيجية التنويع كخيار تنموي لاسيما للبلدان المورد الواحد، والثاني متطلبات إستراتيجية التنمية المستدامة من خلال إبراز الجهود الرامية لتحقيق التنويع الاقتصادي في البلدان العربية المصدرة للنفط و من بينها الجزائر. وتوصلت الدراسة إلى أن التنويع الاقتصادي يعد عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية سواء في إنتاج أو توزيع السلع والخدمات، وفي توسيع قدرة الاقتصاد على خلق فرص للأنشطة الاقتصادية المختلفة لخلق اقتصاد قائم على قاعدة صلبة وعريضة. فلقد شهدت البلدان العربية المصدرة للنفط عبر تاريخها محاولات سياسية وجهود لدمج عائدات البترول الضخمة وجعله أداة لتنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل وتلبية الاحتياجات الأساسية لسكان وذلك في إطار سعيها لتحقيق التنمية، غير أن سعيها لتحقيق ذلك كان ولا يزال يواجه بالعديد من التحديات التي تعوق الجهود الرامية للنجاح فيه، ويحول دون من إعادة ترتيب مسار التنمية القائم على النفط. بالرغم من ذلك يظل التنويع التحدي الأكبر في البلدان النفطية، بما يحتم عيها مواصلة بذل الجهود الكفيلة للخروج من لعنة الموارد (النفط) وآثارها العكسية.

يعد التنويع الاقتصادي في الجزائر من الأولويات التي تترجم الاهتمام بسد التبعية المفرطة على العوائد النفطية، لان هذه الأخيرة غير قادرة بمفردها على إحداث تنويع في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خاصة في ظل تقلبات أسعار النفط . إن سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر هي في مرحلة أحسن ،لكن لم تكن في المستوى المطلوب لارتقائها في مصاف الدول التي لديها وفرة في الموارد الطبيعة و البشرية ، فرغم المحاولات المتكررة والحشد الهائل للموارد الطبيعية وكذا الوفرة المالية التي تعرفها الجزائر من حين لآخر عند ارتفاع أسعار النفط، إلا أنه لم تستطع خلق اقتصاد إنتاجي متنوع مستقل عن الريع النفطي، حيث بينت نتائج الدراسة أن حجم الداخلي الخام مرتبط بحجم العائدات من قطاع المحروقات وعليه ارتباط النمو به مما يؤدي لضعف التنويع الاقتصادي؛ ضعف مساهمة قطاعات النشاط الاقتصادي في الناتج الداخلي الخام، وعدم وجود العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية؛ محدودية مساهمة قطاع الخاص في النموذج الاقتصادي المرتكز على الدولة. ويشير التراجع في إيرادات المحروقات أيضا إلى أن المستويات الحالية للإنفاق العام غير مستدامة، فضلا عن ضرورة استكمال السياسات الرامية إلى توليد إيرادات إضافية للمالية العامة للدولة بتدابير أخري

لتحسين كفاءة الإنفاق العام، و لذلك يجب تصحيح الاختلالات الهيكلية التي تخلق حالة عدم استقرار اقتصادي، فبالرغم من البرامج التنموية الضخمة التي مست كل القطاعات الاقتصادية، إلا أن هناك ضعف أداء الاقتصاد الوطني وعدم قدرته على التنويع، ويعود ذلك لعدم إتباع إستراتيجية تنموية واضحة المعالم، لذلك ينبغي تركيز جهودها إلى تنويع بنية اقتصادها بهدف زيادة قدرته على مواجهة مختلف التحديات الراهنة والمستقلة، والعمل على استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية نحو الاتحاد الذي يطور القطاعات الاقتصادية كالقطاع الصناعي و الزراعي باعتباره الركائز الأساسية للتنويع الاقتصادي، وبناء قاعدة اقتصادية متحررة من مخاطر الاعتماد على أحادية الدخل.

أولا: نتائج الدراسة

تتمثل أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، والتي مكنت من اختبار الفرضيات المطروحة فيما يلي:

- تعاني الكثير من الدول النفطية من ظاهرة العلة الهولندية، المقترنة بتراجع قطاعات الإنتاج الحقيقي، أمام القطاع النفطي (القطاع الريعي)، وقطاع الخدمات، ويتضح ذلك بشكلي جلي في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، ونسبة مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية فيه، أما فيما يخص الجزائر فقد أظهرت مختلف الإحصائيات والبيانات المتعلقة بقطاع المحروقات، أن هذا الأخير يشكل العمود الفقري للاقتصاد الوطني، من خلال مساهمته الكبيرة في الناتج المحلي، والإيرادات العامة للميزانية العمومية، وكذا في القيمة الإجمالية للصادرات، وهذا ما يعزز مرة أخرى تأكد الفرضية الأولى.
- انعكست الهيمنة الكبيرة لقطاع النفط على الاقتصاد الجزائري، في النمو المستمر في إنتاج وتسويق المحروقات في صورتها الأولية، وتعطيل دور قطاعات الإنتاج الصناعي والزراعي في العملية التنموية، رغم ما تملكه الجزائر من إمكانيات كبيرة وهامة في هذا الإطار، وهذا ما يعزز صحة الفرضية الثانية للدراسة.
- إن تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية اعتمادا على التنويع الاقتصادي، يتطلب إحداث جملة من التغييرات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد الوطني، تقوم على استغلال كافة موارد المجتمع، وتستهدف تحقيق التنمية الحقيقية، وتصفية كافة مظاهر التخلف والتبعية، وتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، وتجنب الأزمات والصدمات الخارجية المرتبطة بتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية، وهذا يؤكد ما تم طرحه في الفرضية الثالثة للدراسة.

ثانيا: التوصيات

لتعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر والخروج من سيطرة القطاع النفطي نقترح الإجراءات التالية:

-إعادة النظر في إستراتيجية القطاع الفلاحي، حيث لا يمكن تحقيق تنوع اقتصادي ونمو حقيقي بدون مساهمة القطاع الفلاحي في ذلك، سواء لمواجهة الطلب المحلي وإحلال الواردات أو التصدير.

- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول فيما يخص سياسات التنويع الاقتصادي، خاصة الدول التي تتقارب خصوصياتها مع الجزائر كماليزيا واندونيسيا باعتبارهما من اقرب نماذج التنويع الناجحة للواقع الجزائري.

-محاربة الفساد بكل أنواعه الإداري، المالي، السياسي، وبذلك تزداد الشفافية في مختلف المعاملات لتصبح البيئة الاقتصادية ملائمة لمختلف النشاطات الاقتصادية على اختلاف أنواعها.

-تغليب الجوانب الاقتصادية على الصراعات السياسية والإيديولوجية، حيث أن الدول الناجحة اقتصاديا والتي حققت إقلاعا اقتصاديا وتنمية هي الدول التي تتمتع باستقرار سياسي والاهتمام بالجانب الاقتصادي مهما اختلفت وجهات نظر السياسيين.

-تشجيع القطاع الخاص على التنويع في الاستثمارات، حيث لوحظ بان اغلب رجال الأعمال الخواص يبحثون عن مشاريع في القطاع العام كقطاع الأشغال العمومية، وعدم المبادرة في مشاريع استثمارية خارج ميزانية الدولة، كما لوحظ تغلغل رجال الأعمال في الأحزاب السياسة لأجل الظفر بالمشاريع إذا ما فازت هذه الأحزاب، وبذلك حتى القطاع الخاص مصاب بالمرض الهولندي.

- إعادة تقييم سياسات التصنيع لتوفير نمو صناعي قادر على الاستمرار والمنافسة، وخاصة أن الجزائر على وشك الانضمام إلى المنضمة العاملة للتجارة.

-توفير البنية التحتية اللازمة لتطور ونمو القطاع الخاص، وكذا التوجه نحو عدم التمييز بين المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة سواء في منح الامتيازات، أو منح فرص الاستفادة من المشاريع التي تطرحها الحكومة.

ثالثا: آفاق الدراسة

في الأخير وبعد التطرق لمختلف الجوانب المتعلقة بموضوع دراستنا، نرجو أن يفتح موضوعنا هذا المجال لبحث ودراسة الإشكاليات التالية :

- دور الاستثمار الأجنبي المباشر و كذا القطاع الخاص في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.
- استراتيجيات استغلال عوائد النفط في تنويع مصادر الطاقة في الاقتصاديات النفطية عامة و الجزائر خاصة.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1- باللغة العربية

- أحمد عبد الفتاح ناجي (2013)، التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية و المحلية الحديثة، المكتب الجامعي الحديث، مصر.

- ديب كمال (2015)، أساسيات التنمية المستدامة، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر.

- عدنان داود محمد العذاري (2016)، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.

- قادري محمد الطاهر (2013)، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق، مكتبة حسن العصرية للنشر، لبنان.

- ماجدة أبو زنط (2007)، التنمية المستدامة: فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها، دار الصفا للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.

- محمد غربي (2014)، التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة و ضغوط العولمة، دار الروافد الثقافية، لبنان.

2- باللغة الأجنبية

- IMF, STAFF April 2016 , « Economic diversification in Oil – Exporting countries » , Annual Meeting of Arab Ministers of Finance, Manama, Bahrain.

- Tony Wood, 2007 "The Natural Wealth of Nations: Transformation of , Producing Economie", Cisco Internet Business Solutions -Oil- and Gas Group (IBSG).

ثانيا: المجلات و الدورات العلمية

- الجودي صاطوري (2016)، التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع و التحديات، مجلة الباحث، المجلد 16،العدد16، جامعة البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر.

- العربي حجام (2019)، التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم و المعوقات، مجلة أبحاث و دراسات التنمية، المجلد 06، العدد 02، جامعة الشادلي بن جديد، الطارف، الجزائر.

- بلقاسم بن علال، و آخرون (2021)، واقع التنويع الاقتصادي و أثره على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 07، العدد 02، المركز الجامعي نور البشير، البيض، الجزائر.

- بلقلة براهيم (2018)، واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط و متطلبات تفعيله، مجلة أبعاد اقتصادية ، المجلد 08، العدد01، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر.

- بوران سمية، حمزة علي (2021)، البلدان الغنية بالموارد النفطية بين ضرورة التنويع الاقتصادي و استمرار الاعتماد على القطاع النفطي، مجلة الاقتصاد و البيئة، المجلد 04، العدد 01، المركز الجامعي نور البشير، البيض، الجزائر.

- ريد ديب، سليمان مهنا (2009)، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد25، العدد 01، جامعة دمشق، سوريا.

- سفيان الشارف (2021)، مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع الاقتصادي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 26، جامعة أحمد زبانة، غليزان، الجزائر.

- صاري اسماعيل (2019)، التنويع الاقتصادي و تنويع التنمية كبديل للحد من الصدمات النفطية الخارجية في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد05، العدد 02، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر.

- صباغ رفيقة (2018)، التنويع الاقتصادي إستراتيجية الجزائر لما بعد البترول، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 04، العدد01، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر.

- ضيف أحمد، عزوز أحمد (2018)، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر و آلية تفعيله لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، جامعة البويرة، الجزائر.

- كمال روابنية، موسى باهي (2016)، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 03، عدد 05، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.

- لحول علي، و آخرون (2021)، التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 12، العدد02، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر.

- محمد مسعودي (2018)، استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي: تجارب و نماذج رائدة، مجلة الاقتصاد و إدارة الأعمال، المجلد 02، العدد 02، جامعة أدرار، الجزائر.

- نجاة كورتل (2019)، الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي و رهانات التنويع الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، المجلد 05، العدد 02، جامعة قسنطينة2، عبد الحميد مهري، الجزائر.

- هواري أحلام، سدي علي (2019)، التنويع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط: مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.

ثالثا: الأطروحات و المذكرات الأكاديمية

- بن شاكر صبرينة (2020)، التنويع الاقتصادي كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1954، قالمة.

- بللعما أسماء (2018)، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي، أطروحة دكتوراه تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار.

- حسونة عبد الغني (2012)، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في قانون الأعمال، جامعة بسكرة، الجزائر .

- صادق هادي (2014)، دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف.

- غوال نادية (2019)، الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و دوره في تحقيق التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم.

- نوي نبيلة (2017)، أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف1.

رابعا: الملتقيات

- شعابنية سعاد، باهي موسى (2017)، التنويع الاقتصادي كخيار تنموي مستدام لمواجهة "لعنة النفط" في البلدان العربية المصدرة للنفط – عرض تجارب رائدة-، الملتقى الوطني : المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و استراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة 8 ماي 1945، قالمة.

- فاطمة حسن، سلمى داود (2017)، واقع ومعوقات التنوع الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية (دراسة تحليلية لأثر الإنفاق العام على تنوع الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة للفترة 1995-2015 مقارنة بتجارب دولتي ماليزيا والإمارات العربية المتحدة)، ورقة بحثية قدمت في إطار المؤتمر السنوي لجمعية الاقتصاد السعودية، اللقاء السنوي التاسع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية.

- فوزي عبد الرزاق (2008)، التنمية المستدامة و رهانات النظام الليبيرالي بين الواقع و الأفاق المستقبلية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة و الاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة سطيف.

- مرزوق أمال (2017)، أهمية التصنيع لتحقيق التنويع الاقتصادي، الملتقى الوطني الأول حول: "المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و إستراتيجية التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات"، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة.